



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر صيغ التمويل على ربحية البنوك الإسلامية
دراسة حالة بنك قطر الإسلامي

المشرف	اعداد الطلبة	
حليمة بوسيكي	صفاء بوطوطو	1
	مروة بوطوطو	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ياسمينه إبراهيم سالم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	حليمة بوسيكي
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	قرمية دوفي

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

نشكر الله عز وجل وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع وأمدنا بالهمة والمثابرة
والدعم من أجل المواصلة.

أما بعد :

ونحن نجني ثمرات هذا العمل، لا يفوتنا أن نشكر على كل من كان له الفضل في إنجاز
هذا العمل المتواضع ونذكر بالذكر :

° الأستاذة "بوسيكى حليمة" تقديراً لنا وعرفاناً لتوجيهاتها ونادحها القيمة.

° كما أتوجه بالشكر والاحترام والخرافان إلى لجنة المناقشة الذين تفصلوا على
مناقشة هذه المذكرة.

° ونشكر كل من أساندة قسر الخلود الاقتصادية الذين كان لهم الفضل في
حشوانا الدراسي.

° وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

لكر حني ألف شكر

إهداء

إلى التي فتحت عيناى على نور وجهها والتي لولا دعاؤها ورجائها لما وصلت إلى

هذا اليوم

أمى الغالية.

وإلى سندی وكتفى إلى الذي رباني ورعاني إلى مثلي الأعلى في الحياة.

أبي العزيز.

أطال الله في عمرهما.

إلى توأمتي الغالية ورفقت دربي مروة، وفاء وهدى، حمزة، وهشام، ياسين وإلى

زوجة أخي عفاف، موسى

وإلى كبار العائلة جدي وجدتي.

إلى صديقتي "وداد، ندى"

إلى صغار العائلة آدم، أنس ورفيدة.

إلى عائلة زواغي كل من أختي شيراز، سكندر، ماما شفيعة، وابي فرحات.

وإلى كل الأصدقاء.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير صيغ التمويل على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية (بنك قطر الإسلامي)، بغية تحقيق هذا الهدف من خلال تحليل تطور نسب صيغ التمويل وكذا مؤشرات الربحية في بنك قطر الإسلامي خلال فترة (2010-2021) حيث قمنا بتقديم ثلاث نماذج للانحدار الذاتي وقد خلصت نتائج الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج تتمثل أهمها:

البنك يعتمد على توليفة متنوعة من صيغ التمويل كمصدر لتوليد الأرباح ومن بين الصيغ الأكثر تعاملًا صيغتي المrabحة والمساومة والإجارة المنتهية بالتملك في حين يتم التعامل بصيغة المضاربة والإستصناع وصيغ التمويل الأخرى بنسبة قليلة، وكذلك استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعدد أن القيمة الاحتمالية الاحصائية لفيشر لهذه النماذج ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة 0.05 ما يشير إلى أن صيغ التمويل المعتمدة في البنك الإسلامي القطري تؤثر على مؤشرات الربحية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامي، مؤشر الربحية، بنك قطر الإسلامي.

Abstract :

This study was aimed at measuring the impact of the funding modules on the profitability indicators in Islamic banks (QIB), with a view to achieving this goal by analysing the evolution of the funding formula ratios as well as QIB's profitability indicators during the period 2010-2021.

The Bank relies on a variety of funding formats as a source of profit generation. Among the most interactive formulas are murabaha, bargaining and expired leasing, while speculative, istisna 'a and other funding formulas are treated in a small proportion. as well as the use of the multiple self-regression model, Fisher's statistical probability value for these models is statistically significant at the indicative level of 0.05 indicating that the funding formats adopted by the Qatari Islamic Bank are affecting profitability indicators.

Keywords : Islamic Banks, Islamic Finance Formats, Profitability Index, QIB.

فهرس المحتويات

	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الأشكال والجداول
	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتمويل الإسلامي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي
3	•المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي
7	•المطلب الثاني: أهداف وخصائص التمويل الإسلامي
9	•المطلب الثالث: أنواع ومصادر التمويل الإسلامي
12	المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي
12	•المطلب الأول: الصيغ القائمة على المشاركة
20	•المطلب الثاني: الصيغ القائمة على الائتمان التجاري
26	•المطلب الثالث: الصيغ القائمة على التمويل التكافلي
28	خلاصة
	الفصل الثاني: الإطار النظري للبنوك الإسلامية
30	تمهيد
31	المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية
31	•المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية
39	•المطلب الثاني: الموارد ووظائف البنوك الإسلامية
45	•المطلب الثالث: مراحل إنشاء البنوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها
50	المبحث الثاني: الربحية في البنوك الإسلامية
50	•المطلب الأول: ماهية الربحية
52	•المطلب الثاني: مؤشرات وأليات تعظيم الربحية في البنوك الإسلامية
55	•المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الربحية في البنوك الإسلامية
57	خلاصة
	الفصل الثالث: أثر صيغ التمويل على ربحية بنك قطر الإسلامي خلال فترة (2010-2021)
59	تمهيد
60	المبحث الأول: نبذة عن بنك قطر الإسلامي
60	•المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك قطر الإسلامي

61	• المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي
62	• المطلب الثالث: الصيغ المعتمدة في بنك قطر الإسلامي
64	المبحث الثاني: اختبار أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية في بنك قطر الإسلامي خلال فترة 2010-2021
64	• المطلب الأول: تحليل تطور صيغ التمويل في بنك قطر الإسلامي خلال فترة 2010-2021
69	• المطلب الثاني: تحليل وتطور مؤشرات الربحية في بنك قطر الإسلامي خلال فترة 2010-2021
72	• المطلب الثالث: استخدام نموذج الانحدار الذاتي المتعدد في قياس أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية في بنك قطر الإسلامي 2010-2021
84	خلاصة
87	خاتمة
91	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال والجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	قيم موجودات التمويل للفترة 2010-2021(ألف ريال قطري)	64
02	نسب مساهمة كل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي موجودات التمويل	67
03	تطور صافي ربح بنك قطر للفترة 2010-2021	69
04	تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك قطر خلال فترة 2010-2021	70
05	تطور مؤشر العائد على الأصول لبنك قطر خلال فترة 2010-2021	71
06	نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من 2010-2021	73
07	نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي المتعدد في قياس أثر صيغ التمويل على مؤشر العائد على الأصول ROA	78
08	نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي المتعدد في قياس أثر صيغ التمويل على مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE	80
09	نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي المتعدد في قياس أثر صيغ التمويل على مؤشر صافي الأرباح NP	82
رقم الشكل	عنوان	صفحة
01	الموارد الداخلية للبنك الإسلامي	41
02	الموارد الخارجية للبنك الإسلامي	43
03	وظائف البنوك الإسلامية	44
04	مراحل إنشاء البنوك الإسلامية	47
05	الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي	61
06	تطور عناصر موجودات التمويل	65
07	مساهمة كل نوع من صيغ التمويل الإسلامي في إجمالي موجودات التمويل	68
08	تطور صافي ربح بنك قطر الإسلامي للفترة 2010-2021	70
09	تطور متغيرات الدراسة خلال فترة 2010-2021	75

مقدمة

مقدمة:

بدأ العمل المصرفي الإسلامي بصورته المؤسساتية في أواسط القرن الماضي، ثم انتشر واتسع نطاقه بحيث أصبح يزاول في معظم البلدان الإسلامية، وفي بعض المجتمعات غير الإسلامية أيضا.

تشهد الساحة المصرفية المحلية والإقليمية تطورا هائلا في تقدم العمليات المصرفية الإسلامية سواء على شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة، أو تحويل مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية، أو على شكل فتح فروع إسلامية للمصارف التقليدية، هذا بالإضافة إلى وجود بنوك إسلامية قائمة بالفعل، وأما الساحة الدولية تقوم مؤسسات مالية دولية بالعمليات المصرفية الإسلامية.

هذا وقد نشأت البنوك منذ بضعة قرون ومعظم أهدافها مشروعة لكنها تستخدم وسائل متعددة البعض منها يتعارض مع ما تضمنته أحكام الشريعة الإسلامية كالتعامل بالفائدة، ومن هنا أدرك العلماء والمفكرين في هذا العصر ضرورة الاستفادة من النشاط المصرفي وتلبية الحاجة والرغبة في وجود بنوك تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي مبدأها الأساسي في العمل المشاركة في أرباح وخسائر العمليات البنكية مع عملائها.

فالبنوك الإسلامية تستخدم مجموعة من الطرق التمويلية التي ستؤثر بشكل على تحديد الأرباح المحققة في ظل استخدامها، وعلى اعتبار أن البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تستهدف تقوية مركزها المالي من خلال تعظيم الأرباح، فمن المسلمين من لا يتعامل مع البنوك التقليدية لاعتقادهم الدينية بأن الفائدة محرمة في الشريعة الإسلامية وهي ربا حرمها الله، مما يفقد الأمة الإسلامية سيولة (كتلة) نقدية كبيرة متداولة خارج الدائرة الإقتصادية، الشيء الذي يؤثر سلبا على الدور التنموي العام والذي من المفروض أن تلعبه البنوك في الحياة الإقتصادية وفي طرح صيغ تمويلية بديلة عن تلك التي تطرحها البنوك التقليدية والتي بإمكانها توليد أقصى الأرباح الممكنة.

1- طرح الإشكالية:

وفقا لما سبق تتضح معالم إشكالية الدراسة المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر صيغ التمويل المعتمدة في البنك القطري الإسلامي على مؤشرات الربحية خلال الفترة من (2010-2021)؟

لمعالجة الإشكالية الرئيسية تمت تجزئة السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

_ ما أثر صيغ التمويل المعتمدة في البنك الإسلامي القطري على مؤشر عائد الأصول؟

— ما أثر صيغ التمويل المعتمدة في البنك الإسلامي القطري على مؤشر عائد على حقوق الملكية؟

— ما أثر صيغ التمويل المعتمدة في البنك الإسلامي القطري على مؤشر صافي الأرباح؟

2- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات للإشكالية المطروحة اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

— تؤثر صيغ التمويل المعتمدة في البنك الإسلامي القطري على مؤشر العائد على الأصول.

— تؤثر صيغ التمويل المعتمدة في البنك الإسلامي القطري على مؤشر العائد على حقوق الملكية

— تؤثر صيغ التمويل المعتمدة في البنك الإسلامي القطري على مؤشر صافي الأرباح.

3- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أهمية التمويل الإسلامي عامة والصناعة المالية الإسلامية خاصة لدى مختلف الدول سواء كانت إسلامية أولاً، فالتمويل الإسلامي له دور في التوجه نحو تحسين مؤشرات الربحية ومدى تأثيرها على الأداء المالي للبنوك.

4- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

— تحديد مفهوم البنوك الإسلامية

— تبيان صيغ التمويل المعتمدة في البنوك الإسلامية

— التعرف على العوامل ومؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية

— إبراز أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية

5- أسباب اختيار الموضوع:

— الإهتمام المتزايد بعمليات التمويل للبنوك الإسلامية لكسب الحلال

— معرفة كيفية توليد الأرباح للبنوك الإسلامية

— تناسب موضوع البحث مع التخصص في المسار التكويني

6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تم إجراء الجانب التطبيقي في البنك القطري الإسلامي.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة خلال الفترة ما بين سنة 2010 و 2021 أي مدة 12 سنة.

7- صعوبات الدراسة:

_ إستغراق وقت طويل في البحث وبناء الإطار النظري حول مشكلة الدراسة

_ عدم تشابه الأفكار ومعلومات حول الدراسات السابقة

_ إدراك الوقت

_ اختبار المنهجية الصحيحة

8- المنهج المتبع:

قصد الوصول إلى النتائج المرجوة والإجابة على الأسئلة المطروحة يتطلب منا استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم العامة حول البنوك الإسلامية وهذا بالنسبة للفصلين الأول والثاني.

حيث تم الإعتماد على المنهج التحليلي في الفصل الثالث بدراسة بنك قطر الإسلامي.

9- الدراسات السابقة:

_ دراسة ميلود بن مسعودة " معايير التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2007-2008، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة معايير التمويل والإستثمار القائمة على سلامة المشروعات الإستثمارية، وكذا إبراز كفاءة وفعالية أساليب وصيغ التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى وضع تصور نظرية بدراسة الجدوى الإقتصادية للمشروعات من منظور إسلامي، وإمكانية تحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن هناك نقص في إيجاد معايير موضوعية لتقييم واختيار المشروعات، بما يتناسب مع طبيعة وعمل ونشاطات البنوك الإسلامية فيما يتعلق بالدراسة المالية للمشروع، مما أخضعها لتبعية واضحة في هذا المجال للبنوك التقليدية، خاصة عند تطبيق سعر خصم التدفقات النقدية للمشروعات المقترحة للتمويل، إذا أضحى أن سعر الفائدة هو الفاصل الوحيد في عملية الخصم.

_ دراسة محمد عبد الحميد محمد فرحان " التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم المصارف الإسلامية، الجزائر، 2010، هدفت هذه الدراسة إلى وصف أهم مصادر التمويل الإسلامي الملائمة للمشروعات الصغيرة ودراساتها واستكشاف المعوقات التي تواجهها ومحاولة التعليم عليها عن طريق تقسيم إستراتيجية متكاملة لدعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة. توصل الباحث إلى أن تطوير قطاع المشروعات الصغيرة يعتمد إلى حد كبير على مدى تطوير مصادر التمويل الإسلامي باعتبارها من أهم مصادر التمويل، بحيث تكون الكفاءة والفعالية في دعم تلك المشروعات.

_ دراسة يخلف صفية، سايج جبور علي " دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، 2017، هدفت هذه الدراسة دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعاطف الاهتمام بالتمويل الإسلامي لما له من مميزات تجعل اعتماده ضروريا ويوفر التمويل الإسلامي أساليب تمويلية إسلامية بديلة تعرف بصيغ التمويل الإسلامي والتي إنتشرت مؤخرا في معظم البلدان خاصة الإسلامية، وقد وضعت لنفسها كيانا مستقلا وشخصية على الصعيد الإقتصادي العالمي.

10- تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية:

الفصل الأول: تتضمن مختلف المفاهيم حول التمويل الإسلامي، وخصائصه وتحديد كل من أنواعه ومصادره، وبعد ذلك ثم الإنتقال إلى الوقوف عند مختلف صيغ التمويل الإسلامي وشرح طريقة كل صيغة.

الفصل الثاني: ثم تناولنا فيه مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية من خلال تعريف البنوك الإسلامية وتبيان كل من خصائصها وأهدافها ووضائفها، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية، ثم الإنتقال إلى معنى الربحية ومؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية، وأخيرا العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية.

الفصل الثالث: من أجل إسقاط الدراسة على الواقع العلمي البنوك الإسلامية، ثم اختيار بنك قطر الإسلامي كنموذج لتطبيق ما تم التطرق إليه في الجانب النظري.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لتمويل

الإسلامي

تمهيد:

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية فهي تمثل القلب النابض الذي يمد القطاع الإقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال اللازمة بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية.

فالإقتصاد الإسلامي يعطي أهمية بالغة لعمليات التمويل وتحقيق الاستثمار وذلك من خلال توفيرها على الآليات والميكانزمات التي تدفعه إلى تحقيق التنمية والازدهار مما أدى بالعديد من مؤسسات التمويل على المستوى المحلي والدولي إلى التمويل الإسلامي، وقد انعكست أهمية التمويل الإسلامي من خلال مقدرته على جذب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية للاعتماد عليه، لتحقيق ما تصبوا إليه من ربحية بطريقة شرعية بالاعتماد على مجموعة من الصيغ الإسلامية، ولهذا سوف نحاول أن نركز في دراستنا لهذا الفصل على مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي وعلى مختلف الأنواع والمصادر والصيغ المتعامل بها وذلك من خلال تقسيمه إلى المبحثين التاليين:

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

المبحث الأول: ماهية التمويل الإسلامي

يرتكز التمويل أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادر متاحة، في الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم التمويل من حيث التعريف ومبادئه وأهميته وأهدافه، ثم نتطرق إلى خصائصه لنختتمه بعد ذلك بإبراز أنواع ومصادر التمويل الإسلامي على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

يعد التمويل الإسلامي تقنية تمويلية تحتل مكانة عامة في مصادر التمويل، وحتى يتم التعرف، على مفهومه سيتم التطرق إلى مايلي:

الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي

توجد عدة تعاريف للتمويل الإسلامي نورد أهمها فيما يلي:

التمويل الإسلامي المنهج الذي يحقق التوازن الحرج، فصيح التمويل الإسلامي يقوم بإنشاء التزامات مالية وديون ربحية ويكن ضمن عملية تبادل حقيقية تسهم في توليد الثروة وتعزيز عجلة النمو الإقتصادي¹.

عرف منذر قحف التمويل الإسلامي على أنه: "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يريدّها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"².

التمويل هو السبيل للحصول على الأموال، أو تقديم الأموال، بصرف النظر والإعتبار إلى الطريقة التي يتم بها ذلك وتقييم التمويل في الإقتصاد الإسلامي هو من أجل بيان الاختلاف عن مفهومه في الإقتصاد التقليدي³.

عرفه فؤاد السرطاوي بأنه: " أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره، بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الإتفاق عليها مسبقاً، وفق طبيعة كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال وإتخاذ القرار والإستثماري"⁴.

¹ أبو طيمر محمود، بودالية حمزة، صبح التمويل الإسلامي كبديل الوضعية في ظل الأزمة المالية العالمية، 2008، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة البويرة، 2014، ص35.

² منذر قحف، مفهوم التمويل في الإقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي) الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة 2004، ص12.

³ إلياس عبد الله أبو الهيجاء، تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، رسالة الدكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص23.

⁴ فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، 1999، ص97.

كما عرفه أحمد شعبان محمد علي بأنه: تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها أو موكل إليه (البنك الإسلامي) إلى فرد أو شركة (العميل) ليتصرف فيها ضمن أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، مثل التمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة، وبيع المربحة وبيع السلم وبيع الاستصناع.¹

ويعرف التمويل الإسلامي بأنه: يشكل إطارا شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تغطي كافة الجوانب الحياتية، وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية وذلك مع التأكيد بأن المال هو مال الله وأن البشر مختلفين فيه ذلك وفق أسس وضوابط ومحددات واضحة مثل الزمان والإنفاق وضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه.

محمل التعريفات السابقة يمكن تعريف التمويل الإسلامي على النحو التالي: بأنه ثروة عينية أو نقدية من ماله إلى شخص آخر يريد لها أو يتصرف بها لقاء عائد.

الفرع الثاني: مبادئ التمويل الإسلامي

يختلف التمويل الإسلامي عن التمويل الربوي اختلافا كبيرا، لتمييز التمويل الإسلامي بعدة مبادئ تجعله يتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتتمثل هذه المبادئ في مايلي:²

1- ارتباطه بالعقيدة: لقد سمحت الشريعة الإسلامية بكل النشاطات الإقتصادية في إطار ضمان المصالح العامة وحراستها، ومنحت ولي الأمر حق الإشراف وإتخاذ الإجراءات التي تكفل تحقيق المثل والقيم التي يتبناها الإسلام؛

2- الواقعية: تشريعات الإسلام تلبي متطلبات واقع الحياة الحقيقية الصحيحة، فالأصل في المعاملات هو الالتفات إلى المصالح والمقاصد، لذلك فالشرع لم يمنع في المعاملات إلا ما اشتمل على ظلم كتحريم الربا والاحتكار والغش، أما ما خشي فيه أن يؤدي إلى نزاع وعداوة بين الناس كبيع الغرر فالمنع في هذا المجال ليس تعبديا بل معللا؛

3- تحريم الاكتناز: يعتبر الإكتناز عند الإقتصاديين حبس الثروة وتجميد المال وتعطيله عن وظيفته الأساسية في دخول دورة الإنتاج، ولقد حرم الله سبحانه وتعالى الاكتناز في كتابه، فالإسلام بحث على رواج الأموال في الأيادي لأنه يعود بالنفع على الجميع خلافا لكنزه الذي يحجب منفعة وينال به إثما في المفهوم الإسلامي؛

¹ خاطر سعيدة "التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015، ص52.

² زوبير عياش، سميرة مناصرة، التمويل الإسلامي تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، جوان 2016، صص 117-119.

4- تحريم الربا: بطبيعته يؤدي إلى فصل المديونية عن النشاط الإقتصادي ممثلاً في التبادل والإنتاج، فالقوائد على القروض وعلى الديون المؤجلة تنمو تلقائياً مع مرور الوقت، بغض النظر عن حصول عمليات حقيقية توظف التمويل في توليد الثروة ورفع الإنتاجية، ومع نمو المديونية تنمو القوائد عليه أو ما يسمى بخدمة الدين والأقساط التي يجب دفعها أولاً بأول، هذه الأقساط تدفع بطبيعة الحال من الدخل و المدخرات الناتجة عن النشاط الحقيقي ولكن مع النمو المتسارع للمديونية لا يعود بمقدور الدخل أن يفي بمستحقات خدمة الدين وأقساطه ويصبح الوضع غير قابل للإستمرار ؛

5- مبدأ الغنم بالغرم: الغنم يعني الخسارة، ويقصد بهذا المبدأ أن يتحمل الفرد من الواجبات والأعباء بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق، حيث تم توزيعها للأعباء بالعدل والتكافؤ قبل توزيع عوائدها ونتائجها بالعدل والتكافؤ كذلك بما يؤدي إلى تعادل كفي الميزان في الواجبات والحقوق، فلا تتنقل إحداها على حساب الأخرى فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تريد تحقيق أرباح عليها أن تقبل المشاركة في الخسائر إن وجدت، ويكون الإتفاق على النسبة فقط التي يشترط فيها أن تكون مماثلة في حالتي الربح والخسارة؛

6- الإلتزام الأخلاقي في الأنشطة الاستثمارية: يتميز التمويل الإسلامي بالإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها خلافاً للتمويل التقليدي، فالبنوك الإسلامية تمتنع عن الإستثمار في المشروعات المنافسة لتعاليم ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف فهي تجتنب كل تعامل في جهالة أو غرر أو غبن وأكل أموال الناس بالباطل، كما أن تحري الحلال في التمويل والإستثمار من أهم المعايير في دراسات الجدوى وتقييم المشاريع في البنوك الإسلامية؛

7- مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادي من الإقتصاد: إن التمويل الإسلامي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب المادي للإقتصاد فهو لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط، وإنما على أساس مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه المتوقعة وقبول كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة وأقداً على إنشاء هذه العلاقة التمويلية بينهما، كما أن التمويل الإسلامي ظاهرة مرتبطة بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية بالدورة الإنتاجية للسلع والخدمات، ويزداد التمويل أو ينقص بقدر حاجة الدورة الإنتاجية للعناصر التمويلية فهو ظاهرة من الظواهر الحقيقية في الإقتصاد ، أما التمويل الربوي فهو ظاهرة مالية بحتة؛

الفرع الثالث: أهمية التمويل الإسلامي

تتجلى أهمية التمويل الإسلامي في مدى حاجة الأفراد ورغبتهم فيه، بالإضافة إلى دوره بالوفاء بمطالب الفرد والجماعة وتحقيق الغرض المستهدف منه، فكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء إليه وصار استعماله

من قبل الفرد والجماعة لتلبية حاجة عامة وخاصة، كلما دل على عمق المصلحة فيه، لنجد أهميته تبرز من خلال الأطراف التالية:¹

1- بالنسبة للعملاء:

يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن؛

- فالتمويل قصير الأجل يستخدم لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاج إليها العملاء لفترات محددة بدلا عن الالتجاء إلى زيادة رؤوس أموالهم وإدخال شركاء جدد معهم، ومشاركتهم في الأرباح المحققة مثل: شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، وشراء البضائع؛

- التمويل طويل الأجل وذلك لتمويل الأصول الثابتة من الآلات والمعدات أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق أو إنشاء مباني؛

- التمويل متوسط الأجل وذلك لتمويل شبه الأصول الثابتة، ك شراء عدد من الآلات الصغيرة، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية متمثلة في إجراء عمران للآلات وغير ذلك؛

2- بالنسبة المصرف:

يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات المصرف من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات وتحقيق فوائد لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس مال المصرف؛

إضافة إلى أن هناك أهمية بارزة للتمويل تكمن في أنه أداة لتمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يجعل المصارف الإسلامية تقوم بدور رئيسي في تمويل البنية الأساسية للمجتمعات الإسلامية، ويساهم كذلك التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية في المجالات المختلفة التي تتطلب حاجة الجماعة الإسلامية إذا أحسن توجيهها واستخدامها، ورسخ في ضمير الأفراد والمؤسسات المالية توظيفها بالضوابط الإسلامية في جوانبها المختلفة، طبقا للفترة التي تناسب كل مشروع ما إذا كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل؛

¹ باحمد ياسمين، إدارة مظاهر التمويل في المصارف الإسلامية - دراسة حالة المصارف الإسلامية الخليجية من 2008 إلى 2017-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار - الجزائر، 2016-2017، ص28-29.

3- بالنسبة للاقتصاد القومي:

يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية بمختلف نواحي النشاط الإقتصادي وبما يعمل على دفع عجلة التنمية وسياسة الدولة، ويساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة من زيادة معدل النمو للدخل القومي؛

4- ارتباط الربح الممول في جميع أساليب التمويل الإسلامية بالملكية:

فاستحقاقه للأرباح بسبب موضوعي وشرعي، وهذا عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال؛

5- ارتباط استبيان التمويل بين أطراف العملية الاستثمارية لانتقال الملكيات:

تدفق تيار السلع وهذا الأسلوب يقلل من الطرق الربوية التي تحول الاقتصاد إلى اقتصاد رمزي، بحيث كل عملية انتقال للملكية أو سلع وخدمات تتطلب انتقال وانسياب عشرات الدورات المالية والنقدية؛

المطلب الثاني: أهداف وخصائص التمويل الإسلامي

الفرع الأول: أهداف التمويل الإسلامي

تهدف مؤسسات التمويل الإسلامية إلى تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:¹

1- تحقيق منهج الله في جميع المعاملات المالية: تسعى مؤسسات التمويل الإسلامية إلى إيجاد بدائل

للتمول غير المتوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، على أساس المشاركة والمتاجرة وإسقاط الفائدة الربوية من كل عملياتها أخذاً وعطاءً؛ إضافة إلى أن الإقتصاد الإسلامي يبين مدى خطورة أن يتحكم البعض بأقوات الآخرين وتشري الفساد الإقتصادي بينهم من خلال الربا والمضاربات التنموية وغيرها بتوجيه الإستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات اليومية للإنسان المسلم؛

2- تلبية متطلبات فئة من المجتمع ترفض التعامل مع البنوك الكلاسيكية:

الذين والثقافة الإسلامية هما السببان الرئيسيان لانتشار القطاع البنكي الإسلامي، فكثير من المسلمين يفضلون الاحتفاظ بأموالهم على أن يودعوها في بنوك ربوية ومنهم من يودع أمواله في البنوك الربوية لكنه يرفض الفوائد المترتبة عليها، وفي المقابل العديد من الشباب المسلم يرغب في إنشاء مشاريع

¹ خاطر سعدية، مرجع سبق ذكره، ص 57-58.

استثمارية وخلق فرص عمل، ولكن عدم توفر موارد مالية مشروعة تحول دون ذلك، لهذا تسعى البنوك الإسلامية لتلبية جميع حاجات هذه الفئة من المعاملات البنكية وفق ما يتماشى مع الشريعة الإسلامية؛

3- تحقيق التنمية الاقتصادية: تقع عملية تمويل التنمية الاقتصادية وقيادتها على كاهل الجهاز المصرفي ومن ثم قدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في عملية التنمية على مدى قوته في جذب وتجميع الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات ذات الفائض واستخدامها الاستخدام الأمثل وفق سلم أولويات متفق عليه وعليه تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

- تحقيق آمال وطموحات المساهمين والمستثمرين بقدر مناسب من الأرباح؛
- جذب رؤوس الأموال والعمل على توظيفها بشكل فعال وفق الشريعة الإسلامية؛
- تشجيع الأفراد على إنشاء مشاريع استثمارية تنموية في قطاعات إنتاجية مختلفة؛
- تحقيق الانتشار الجغرافي والعمل على زيادة المتعاملين مع البنوك الإسلامية؛
- القيام بمشاريع استثمارية حقيقية تحقق قيمة مضافة مما يضمن النمو الاقتصادي؛
- تأسيس وبناء اقتصادات إنتاج حقيقة تقود عملية التنمية.

4- تحقيق التكافل الاجتماعي: يعتبر تحقيق الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية حافزا وليس هدفا في حد ذاته، لأن الدافع الأساسي هو النهوض بالمجتمع ليجمع بين الأنشطة الاجتماعية، الاقتصادية والمالية في نفس الوقت.

الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي

يمكن استخلاص أهم خصائص التمويل الإسلامي فيما يلي:¹

1- استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء: تستند هذه الخاصة إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة

الربا وحرمة التعامل به وذلك في قوله عز وجل: < وأحل الله البيع وحرم الربا > (البقرة 275)؛

وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، فهي تمنع الظلم وتحد من تركيز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته؛

2- توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي: من أهم الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي

الاستثماري هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى مزج عناصر الإنتاج ببعضها البعض، وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يظهر في زيادة عوامل

¹ محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم المصارف الإسلامية، الجزائر، 2010، ص30.

الإنتاج، مما يبين قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع وموارده وقدراته؛

3- توجيه المال نحو الإنفاق المشروع: يجب أن يكون التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع، فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشرع والحكم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع؛

4- التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة: من خصائص التمويل الإسلامي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة، فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرصة أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية؛

5- التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته: أي تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته وإبداعاته بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الإنطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقديم المجتمع؛

المطلب الثالث: أنواع ومصادر التمويل الإسلامي

يملك التمويل الإسلامي مجموعة من الأنواع والمصادر التي يستخدمها لجلب الأموال بطريقة شرعية.

الفرع الأول: أنواع التمويل الإسلامي

وتتمثل في ثلاثة أنواع وهي:¹

1- التمويل قصير الأجل:

يستخدم هذا النوع من التمويل لتغطية احتياجات دورة رأس المال العامل، إذ غالباً ما تكون مدة هذا التمويل أقل من سنة، وفي أنشطة المصارف الإسلامية تكون عمليات المراجعة هي النشاط المناسب لتمويل قصير الأجل إذ تتميز بالمساهمة في زيادة رأس المال المتداول وسرعة عدد مرات التداول في العام الواحد، أما بالنسبة لأهم الميزات التي تجعل من المصارف الإسلامية تتعامل بهذا النوع من التمويل ما يلي:

- سهولة السداد من الممول، إذ يمكن سداؤه على المدى القصير؛
- القدرة التأثيرية على سرعة معالجة المواقف التي تأثر على قدرة المشروع؛
- عدد المرات المتداولة في العام الواحد؛

¹ أحمد ياسين، عزيز إسماعيل محمد، " التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية " مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص467.

2- التمويل متوسط الأجل:

يستخدم هذا النوع من التمويل في المشاريع التي تحتاج إلى الآلاف من الآلات أو تزيد إذ تصل المدة في هذا النوع إلى ثلاث سنوات ويتميز التمويل المتوسط الأجل بما يلي:

- أنه يؤدي نفس الأغراض التي يستخدم لأجلها التمويل الطويل الأجل؛
- يتمتع هذا النوع من التمويل بنوع من المرونة لمعالجة العجز في المشروعات؛

3- التمويل طويل الأجل

يكون الغرض من هذا النوع من التمويل هو شراء الأصول الثابتة والآلات والمعدات اللازمة لإنشاء المشاريع الكبيرة والتي تستغرق عملية إنشائها مدة من الزمن لا تزيد عن الخمس سنوات، ويساهم هذا النوع من التمويل في تحقق التنمية الاقتصادية، إذ يركز على المشاريع ذات الطابع الإنتاجي، ويكون المصرف شريكا في إنشاء هذه المشروعات من بداية العمل فيها؛

الفرع الثاني: مصادر التمويل الإسلامي

تنقسم مصادر التمويل في البنوك الإسلامية إلى قسمين أساسيين هما:¹

1- المصادر الداخلية:**1-1- رأس المال:**

ويمثل الأموال المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين عند إنشاء البنك الإسلامي مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة وما يدفع عند زيادة رأس المال عند رغبة البنوك في زيادة مصادر تمويلها الداخلية، ويتحدد رأس المال وفقا لعقد وأسلوب توزيع الأرباح.

1-2- الاحتياجات:

وهو ما يتم احتجازه من أرباح الأعوام السابقة ويتم استقطاعها من نصيب المساهمين.

1-3- الأرباح غير الموزعة:

وهو ما يتم احتجازه من الأرباح المتحققة ويحول لأغراض مالية وإقتصادية للسنوات التالية بناء على قرارات مجلس إدارة البنك.

¹ ماهر عزيز عبد الرحمن، صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الإقتصادي، مقال، جامعة بغداد، ص311-312.

1-4 المخصصات:

هي مبالغ مقطوعة من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث في المستقبل كخطر عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إفسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك، حيث تعتبر مخاطر عمليات الاستثمار من أهم المخاطر التي توجه إليها هذه المخصصات، وهنا نميز بن نوعين لهما هما: مخصصات الاختلاف ومخصصات المؤنات.

1-5- الموارد الأخرى:

من الموارد الداخلية الأخرى والتي تتاح لدى البنوك الإسلامية وهي القروض الحسنة من المساهمين والتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي، والتأمينات ومخصص مخاطر الاستثمار، وحسابات صناديق الزكاة.

2- المصادر الخارجية:

وتتمثل فيما يلي:¹

2-1- الحسابات الجارية:

تتمثل هذه الودائع تحت الطلب يقوم أصحابها بإيداعها في البنك للحفاظ عليها من جهة، وسهولة إستخدامها في العمليات اليومية من جهة ثانية، حيث تتميز هذه الحسابات بقدرة صاحبها على سحب جزء منها أو كلها في أي وقت شاء، وذلك باستخدام الشيكات وأوامر الصرف مقابل عمولة بسيطة يأخذها البنك الإسلامي نظير إدارته لهذه الحسابات.

2-2- الودائع الإيداعية:

هي عادة تكون صغيرة الحجم، يصنعها أصحابها من المصرف بغرض الإيداع والتوفير لمتطلبات المستقبل أو الحالات الضرورية غير المتوقعة، حيث يعطي أصحابها دفتر توفير، ويمكن لهم سحبها عند حاجتهم لها أو أخذ إذن من إدارة المصرف وذلك على حساب الشكل الذي تأخذه هذه الودائع.

2-3- حسابات الاستثمار: هي الودائع التي يودعها أصحابها بغرض الحصول على عائد من عملية استثمارها وما يميز هذه الحسابات أن البنوك الإسلامية لاتضمن هذا العائد كما لا يوجد إلزام برد هذه الأموال كاملة في تاريخ استحقاقها.

¹ عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، تخصص تسويق، 2009، ص ص 28-29.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

تعرف صيغ التمويل الإسلامي بأنها مختلف الصور والأساليب التي يتم بها تنظيم العلاقة في مجال رأس المال بطريقة مشروعة، وسيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم هذه الصيغ على النحو التالي:

المطلب الأول: الصيغ القائمة على المشاركة

تعد المشاركة من أهم أساليب التمويل لعمليات الإستثمار الجماعي في المشاريع الصناعية والتجارية والعقارية وغيرها حيث تشارك بفاعلية في البنك الإسلامي باعتبارها بنوك تعتمد أساساً على المشاركة في الربح والخسارة.

الفرع الأول: المشاركة

1-تعريف المشاركة:

هي "أن يشترك إثنين أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية، أو تجارية، أو صناعية، أو خدمية ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات أو المساواة في نسب الربح أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال.¹

2-أقسام المشاركة

ينقسم التمويل بالمشاركة حسب الشيء الممول إلى قسمين أساسيين هما:

2-1- المشاركة الثابتة (المستمرة): تقوم المشاركة الثابتة على أساس مساهمة البنك الإسلامي في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، يترتب عليه أن يكون البنك شريكاً في ملكية هذا المشروع، من ثم فهو يشارك في إدارة المشروع والإشراف عليه، بالإضافة إلى مشاركته الفنية في عمليات المشروع، وله من الأرباح بقدر من النسبة التي يشارك فيها، وهكذا تبقى لكل طرف من الأطراف حصصه الثابتة في المشروع إلى حين إنتهاء مدة المشروع أو الشركة المؤسسة لممارسة النشاط المتفق عليه، بالمشاركة الثابتة لأنها مرتبطة بالمشروع التي تم تمويله، فهي ثابتة مادام المشروع مستمر، تبقى ببقائه وتنتهي بانتهائه.²

2-2- المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك): وهي اشتراك البنك مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برأس مال معين وبهدف الربح، بحيث يساهم البنك والشركاء في رأسمال هذا المشروع بنسبة

¹مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012، ص ص266-267.

²خاطر سعدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

معينة، على أن يقوم الطرف الآخر بشراء حصة البنك تدريجياً من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأس المال بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر، بحيث يصبح هو مالك المشروع ويخرج البنك من الشركة.¹

3- شروط صحة المشاركة: حتى تكون المشاركة صحيحة لابد من توفر الشروط التالية:²

3-1- الشروط الخاصة برأس المال:

- أن يكون رأس المال معلوماً من حيث المقدار والنوع والجنس؛
- أن لا يكون جزء من رأس المال ديناً لأحد الشركاء في ذمة الشريك الآخر؛
- أن يكون رأس المال معلوم القدر والجنس والصفة؛
- لا يشترط خلط أموال الشركاء في الشركة عند الجمهور، وإن كان الخلط أفضل حتى يخرج المال من الضمان الشخصي إلى الضمان المشترك؛
- لا يشترط تساوي أنصبة الشركاء في رأس المال؛

3-2- الشروط الخاصة بتوزيع الأرباح والخسائر:

- أن يكون العقد واضحاً فيما يتعلق بقوانين توزيع الربح المشاع بين الشركاء تجنباً للحال مستقبلاً؛
- أن يكون نصيب كل شريك في الربح بنسبة شائعة منه ولا يكون مبلغاً محدداً؛
- لا يشترط المساواة في حصص الربح، ويجوز أن تزيد حصة أحد الشركاء في الربح عن حصة في رأس المال إذا كان هذا الشريك عاملاً في الشركة وذلك مكافأة له تعويضاً عن عمله وبدلاً عن أجره؛
- يجب أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك من رأس المال؛

4- مميزات صيغة المشاركة

تتميز صيغة المشاركة بمجموعة من الصفات يمكن تلخيصها فيما يلي:³

- ترشيد استخدام رؤوس الأموال المتاحة للمجتمع، حيث تؤدي مشاركة البنوك الإسلامية للمستثمرين والمنظمين في أرباح مشروعاتهم إلى قيام هذه البنوك بدراسة وتقويم المشروعات على أسس

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية والأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص37.

² محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية وأحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2008، ص266.

³ خاطر سعدية، مرجع سبق ذكره، ص103.

- اقتصادية سليمة، حيث يجند البنك خبرته الفنية في البحث عن أفضل مجالات الإستثمار، مما يؤدي إلى توجيه رؤوس أموال المجتمع ككل إلى أفضل سبل الإستثمار الممكنة؛
- تشجيع الادخار واستثمار المدخرات، إذ أن توزيع الأرباح الناتجة عن المشاركة على أساس العدل الذي يتكافأ مع الدور الفعلي الذي أدته هذه الأموال يدعو المدخرين إلى عدم الإكتناز وتوجيه أموالهم إلى مجالات الإستثمار المختلفة، وفي ذلك ربط المسلمين بعملية تكوين رأس المال كركن أساسي في تدعيم اقتصاديات المجتمع؛
- بإتباع أسلوب المشاركة فإنه لن ينظر إلى الفائدة على أنها المؤشر الأساسي لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال ولتوجيه الاستثمارات، وإنما سيصبح المؤشر الأساسي هو الربح بجانب الاعتبارات الاجتماعية الأخرى، مثل العمالة، رفاهية المجتمع، وتلبية احتياجاته؛
- يحقق نظام المشاركة عدالة في توزيع العائد بما يساهم في عدم تركيز الثروة وتقليل التفاوت بين الدخل، كما يحول دون إهدار الطاقات البشرية الإنتاجية؛
- في تطبيق مبدأ المشاركة تحرير الفرد من النزعة السلبية التي يتسم بها المودع الذي يودع أمواله انتظاراً للفائدة؛
- يكفل نظام المشاركة النهوض بالاقتصاد، حيث يساعد على تشغيل العمالة وتوفير الاحتياجات الأساسية؛
- التمويل بالمشاركة يوزع المخاطرة على عنصرين العمل ورأس المال، بينما التمويل التقليدي يحمل المخاطرة لرجال الأعمال (المنظم)؛

الفرع الثاني: المضاربة

- 1-تعريف المضاربة: اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه ماله ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال، على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، من النصف أو الثلث أو الربع، وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده وجهده، لأن الشراكة بينهما في الربح، أما إذا خيرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئاً منها مقابل ضياع جهده وعمله، إذا ليس من العدل أن يضيع عليه جهده وعمله ثم يطالب بمشاركة رب المال فيما ضاع من ماله مادام ذلك لم يكن عن تقصير وإهمال.¹

¹ حسين الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثالثة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2000، ص19.

2- أنواع مضاربة:

تتقسم المضاربة إلى نوعين هما:¹

2-1- المضاربة المطلقة: في هذا النوع من المضاربة يترك للمضارب حرية التصرف في المال في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والعرف التجاري، والهدف منها هو تحقيق الأرباح التي يقوم رب المال بدفع قدر منها إلى المضارب يعمل فيه عن غير تعيين نوع العمل والمكان والزمان ولا تحديد صفة من يعاملهم.

2-2 المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي قيدت بزمان أو مكان أو بنوع من السلع، أو لا يتم البيع والشراء إلا من شخص معين، أو أي شرط يضعه رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع وتعتبر المضاربة المقيدة هي السائدة لأنها أكثر انضباطا من المضاربة المطلقة، ويتيح للبنوك متابعة أموالها بالوجه السليم.

3- شروط المضاربة:

للمضاربة عدة شروط منها:²

3-1- الشروط الخاصة برأس المال:

- أن يكون رأس المال نقدا حيث لا يجوز المضاربة على العروض؛
- أن يكون رأس المال معلوم المقدار، والجنس والصفة؛
- أن يكون رأس المال عينا لا دين في ذمة المضارب؛
- أن يسلم رأس المال إلى المضارب، لأن بقاءه في يد المالك يفسد المضاربة؛

3-2- الشروط المتعلقة بالربح

- أن يكون الربح معلوما أو شائعا، كالنصف أو الثلث أو الربع؛
- لا ربح في المضاربة إلا بعد سلامة رأس المال؛
- نصيب المضارب في الربح دون خسارة؛
- إذا فسدت المضاربة لأي سبب من الأسباب فالمضارب أجر المثل؛

3-3- الشروط المتعلقة بالعمل:

- أن يقدم صاحب المال ما اتفق عليه من رأس المال المضارب لتمكين المضارب من العمل؛

¹ زوبير عياش، سميرة مناصرة، مرجع سبق ذكره، ص122.

² حسن خليف حسين، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، 2006، ص274

- يجب أن يتماشى العمل مع طبيعة المصارف الإسلامية؛
- يجب تحديد أجر المضاربة؛
- إذا أخذ صاحب العمل الشروط أثناء المضاربة فسدت المضاربة؛
- يعمل في المضاربة من اختصاص العمل المضارب وحده؛

4- مزايا المضاربة

من مزايا التمويل بالمضاربة مايلي:¹

- المضاربة صيغة شرعية، والتمويل بواسطتها خال من سعر الفائدة المحرمة (الربا)؛
- المضاربة صيغة إستثمارية تجمع بين من يملكون المال ولا يملكون الخبرة الكافية لاستثماره، وبين من يملكون الخبرة ولا يملكون المال؛
- من مزايا المضاربة أنها تستطيع أن تكون بديلا للتعامل المصرفي الربوي، خاصة السحب على المكشوف؛
- تحد من التضخم النقدي، لأن المضاربة تدفع البنوك إلى متابعة التمويل والتأكد من أنه وظيف في غرضه؛
- المضاربة عديمة التكلفة للمشروع، لكنها عالية المخاطرة للعمل، حيث إن ضمان مال الممول يتطلب أمرين هامين هما توفر الخبرة الكافية لدى المضارب والثقة العالية فيه من قبل الممول، ويمكن للممول طلب ضمان طرف ثالث يضمن تعدي المضارب أو تقصيره، هذا الطرف قد تمثله الدولة وللممول أن ينسحب إذا رأى أن المشروع في طريقه إلى الخسارة؛
- من مميزات هذا الأسلوب، ملكية المشروع لا تكون مشاعة، بل تبقى ملكية المال لصاحب رأس المال، بينما المضارب يكون وكيلا للتصرف في هذا المال بعمله الذي يتقاضى عليه عوضا (الربح).

5- مراحل عمل المضاربة:

يتم إبرام عقد المضاربة بين العميل والبنك الإسلامي، لابد من إتباع الخطوات التالية:²

- في المرحلة الأولى يتقدم المضارب إلى فرع المصرف المعني بطلب التمويل مرفقا به دراسة الجدوى الإقتصادية للعملية، موضحا بها الفترة الزمنية لتسويق البضاعة ونسبة توزيع الأرباح المقترحة، وقبل كل شيء تحديد نوعية البضاعة ومواصفاتها بدقة ومنشئها.

¹ فتيحة ونوغي، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة، والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص ص 7-8.

² إلياس عبد الله أبو الهيجلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 87، 86.

- يقوم الفرع المعني بدراسة الطلب والتأكد من الجدوى الإقتصادية للعملية وما يتعلق بها من جميع النواحي، وبعد الاقتناع بجدواها يرفع الأمر لإرادة المصرف لاتخاذ القرار النهائي بالتمويل، موضحاً في تقريره النواحي التالية: نوع البضاعة، إمكانية تسويقها، جدوى العملية، السيرة الذاتية للمضارب والمدة الزمنية للعملية.
- تقوم دائرة التمويل والاستثمار في إدارة المصرف بدراسة الطلب مجدداً على ضوء دراسة المضارب وبعد القيام بدراسة ميدانية للسوق، خاصة للسلعة المراد المتأجرة بها والتأكد من جميع المعلومات الواردة في الطلب، وبعد دراسة الطلب من جميع النواحي وجدواها الإقتصادية، فإن كان غير مجد يرسل الفرع كتابات بعدم الموافقة، في حال جدوى العملية أرسل الموافقة، ويتم في كتاب الموافقة تحديد الأسس الرئيسية العملية خاصة النواحي التالية: تحديد مبلغ التمويل، تحديد نوع وطنية البضاعة، تحديد الفترة الزمنية للعملية، تحديد نسبة توزيع الأرباح بشكل نهائي، تحديد طرق شراء وتخزين وتسويق البضاعة وما إلى ذلك.
- يقوم الفرع باستدعاء المضارب وإبلاغه بشروط التمويل، ثم التوقيع على العقود الخاصة بذلك والضمانات، إن وجدت (طرف ثالث مثلاً)
- بعد اتخاذ القرار بالتمويل وإتمام الإجراءات تبدأ عملية الكتابة للتأكد من سير العملية وتتم المتابعة بعدة وسائل هي:
 - المتابعة الميدانية عن طريق تفقد مواقع العمل ومراجعة دفاتر ومستندات العملية، وجرد المخازن وغيرها.
 - المتابعة المكتبية عن طريق التقارير الدورية التي يطلبها من المتعامل للتأكد، إضافة إلى الميزانيات ومراكز المالية العملية في نهاية مدة المضاربة، يتم إعداد الحسابات الختامية لنتائج العملية كما يحرر إشعار بإنهاء موعد المضاربة وضرورة توزيع الأرباح أو الخسائر على ضوء الإتفاق الذي تم به العقد.

الفرع الثالث: صيغ استثمارية أخرى

- 1-المزارعة: هي عبارة عن دفع الأرض من مالكةا إلى من يزرعها أو يعمل عليها ويقومان باقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة "عقد شركة" بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض، وتمويل المصرف الإسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين طرفين.

الطرف الأول: يمثل البنك الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة؛

الطرف الثاني: يمثله صاحب الأرض أو صاحب المؤسسة التي تحتاج إلى التمويل.¹

1-1- شروط المزارعة:

يشترط لصحة المزارعة الشروط التالية:²

- أهلية المتعاقدين؛
- أن تكون الأرض صالحة للزراعة؛
- أن تكون الأرض الزراعية معلومة، وأن تسلم للعامل؛
- الاتفاق على الشيء المزروع مالم يكن هناك تفويض للعامل في زرع ما يريد؛
- أن يكون الربح جزءا شائعا ومعلوما؛
- أن تكون مدة الزراعة معلومة بحيث تكون كافية لزراعة المنتج؛

1-2- العمل بالمزارعة في البنوك الإسلامية:

يقوم البنك الإسلامي بتطبيق صيغة المزارعة بشكلين كما يلي:³

- يوفر البنك لمتعامليه من الآلات والمعدات الزراعية سواء بالتأجير أو المشاركة كما يوفر أيضا البذور والأسمدة، وما إلى ذلك في مقابل ذلك على المتعامل (المزارع) توفير العمل والجهد في عملية الإنتاج الزراعي.

- كما يمكن أن تطبق المزارعة من خلال تقديم البنك للعميل (المزارع) جميع مستلزمات الإنتاج من الآلات وبذور وأسمدة ومبيدات وغيرها، في مقابل الأرض والعمل.

2- صيغة المساقاة: هي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجر بجزء مما يخرج من ثمرها، ويمكن للبنك أن يستخدم هذا العقد في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية لاستئجار العمالة وشراء المياه والمبيدات الحشرية والكيماوية اللازمة لصيانة ورعاية المزارع، وتكون نتيجة الاستغلال الإيجابية بينهما بنسبة عمله يتفقان عليها وإذا كانت النتيجة سلبية كفساد الثمار مثلا فإن صاحب الأشجار (البنك) ويخسر نصيبه من المحصول الزراعي ويخسر العامل جهده وعمله.⁴

¹ بوراس بودالية، صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار، مجلة التنويع الاقتصادي، العدد الأول، ص13.

² فتية حناش، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة - فرع وكالة قسنطينة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، 2012-2013، ص81.

³ أمينة شيخاوي، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري، بكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بكرة، 2012-2017، ص49،50،51،52.

⁴ زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص127.

2-1- أركان المساقاة: تتمثل أركان المساقاة فيما يلي:¹

- **العقادان:** ويقصد به الساقى ورب الأرض ويشترط فيها:
 - أن يكون جائز التصرف، العاقل، البالغ، والرشيد، والاختيار، والحرية؛
 - أن تعلق بما له الحق للآخرين وألا يكون مريضاً مرض مفاجأة؛
 - أن يكون مالكا أو وكيلاً عنه؛
- **متعلق العمل:** وهو الشجر، ويجوز كل شجر ينتفع بشيء من نتاجه، فيشمل ما يحتاج إلى سقي وما لا يحتاج، ويضم النخل والعنب وغيرها، ويتناول الأشجار التي تنتج الزهور والزيتون وغيرها، على أن يكون معلوماً ومرتباً؛
- **الثمار:** والمقصود بها الناتجة بعد السقي، وفيها تتم المشاركة وهي غاية العقد، ويشترط فيها:
 - أن تكون معلومة بالجزئية؛
 - أن تكون مشاعة؛
 - أن يكون الثمار بينهما فقط، ولا ينفرد بها أحدهما؛
- **العمل:** وهي أعمال المساقاة من سقي ونحو ويشترط فيه التالي:
 - أن يكون جنس أعمال المساقاة، فلا يصح اشتراط عمل يختلف مقتضاه العقد؛
 - أن يكون العمل معروفاً عندهما؛
 - التولية بين العامل والعمل؛
- **الصيغة:** وهي الإيجاب والقبول، والصيغة المعتبرة بالقبول هي: ساقيت ومشتقاتها؛
- **الزمن:** وهي تشمل مدة العقد، ويشترط في المدة؛
- أن تكون المدة محددة ومعلومة، وألا تكون طويلة جداً، وألا تقل عن وقت حصاد الثمار؛

2-2- العمل بالمساقاة في البنوك الإسلامية:

هناك عدة أساليب تستخدمها البنوك الإسلامية للاستثمار بالمساقاة وهي:

- أن يكون البنك هو المالك للأشجار والزرع وبالتالي يحتاج لمن يتولى عملية السقاية وفي هذه الحالة يكون هو الشريك المالك وتكون له حصة شائعة من النتائج حسب ما اتفق عليه.
- أن يكون دور البنك الإسلامي في تمويل النفقات الزراعية الجارية لشركة المساقاة كشريك على أن يكون له حصة شائعة من النتائج حسب الاتفاق².

¹ أفصح بن أحمد الخليلى، مجالات نمو صناعة الصيرفة الإسلامية المساقاة نموذجاً، المؤتمر 11 للهيئات الشرعية المؤسسات المالية الإسلامية، المنامة- البحرين، 7-8 ماي 2012، 6-14.

² محمد محمود المكاوي، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2005، ص 150.

الطلب الثاني: الصيغ القائمة على الائتمان التجاري

التمويل عن طريق البيوع أو الائتمان التجاري يعتبر من بين أهم أساليب التمويل الإسلامي ويعتمد بالدرجة الأولى على العائد الثابت وتشمل كل من:

الفرع الأول: المربحة

1- تعريف المربحة: هي بيع بمثل الثمن الأول الذي تم الشراء به مع زيادة ربح، أي بيع الشيء بمثل ثمن شرائه من البائع الأول مع هامش من الربح معلوم ومتفق عليه أو مقطوع مثل دينار أو بنسبة معينة من ثمنه الأصلي أو ما شابه ذلك والمربحة في المصرف هي تقديم طلب البنك بأن يقوم بشراء سلعة معينة وبيعها للعميل مقابل ربح محدد، وتأتي هذه الصيغة التمويلية لتلبية إحتياجات العملاء من السلع.¹

2- اقسام المربحة:

ينقسم بيع المربحة إلى قسمين:²

1-2- بيع المربحة العادية: وهي التي تكون بين طرفين هما البائع والمشتري، ويمتحن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الإعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مربحة لثمن وربح يتفق عليه.

2-2- بيع المربحة للأمر بالشراء: وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف هي: البائع، المشتري والوسيط (البنك، مؤسسة مالية، صندوق..) وهنا لا يشتري الوسيط السلعة إلا بعد تحديد المشتري لرغبته بصورة لا تحتل المنازعة، وأن يقطع على نفسه وعدا بشراء السلعة المطابقة للمواصفات التي طلبها من البنك. وهي عملية مركبة من وعد بالشراء وبيع بالمربحة، وهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده لأن البنك لا يعرض للبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري ليرى ما إذا كان مطابقا لما وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح مالم يضمن، لأن المصرف قد اشترى وأصبح مالكا يتحمل تبعه الهلاك.³

¹ سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، السنة الجامعية 2009-2020، ص11

² خالد خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة تلمسان، 2012، ص 152-153.

³ بقاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 62.

3- شروط التمويل بالمربحة:

يتطلب التمويل بالمربحة بعض الشروط نوجز أهمها فيما يلي:¹

- ضرورة تملك البنك للسلعة قبل بيعها للأمر بالشراء؛
- ضرورة الاتفاق على الثمن الأصلي وعلى الربح؛
- تقع على البنك مسؤولية هلاك السلعة قبل تسليمها للعميل؛
- يمكن للعميل إرجاع السلعة إذا تبين أن بها عيباً خفياً؛
- لو تأخر المشتري عن السداد بعذر لا يزيد عليه أية مبالغ؛

4- أهمية تطبيق بيع المربحة للأمر بالشراء في البنوك الإسلامية:

تستخدم البنوك الإسلامية هذا الأسلوب كصيغة لتمويل إحتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، لما لهذا الأسلوب من مرونة كبيرة في التمويل من خلال:

- توفير إحتياجات قطاع التجارة الداخلية والخارجية، فتساهم بذلك في تنشيط حركة البيع والشراء في السوق المحلي، ورفع حجم الطلب الكلي والمساهمة في دوران النشاط الاقتصادي؛
- توفير مستلزمات الإنتاج من المواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات والألات والأجهزة بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، مما يساهم في دعم الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني؛
- دعم النشاط الاستثماري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتوفير وسائل الإنتاج وتصريف المنتجات الأمر الذي يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحقيق درجة أعلى من الترابط بين قطاعاته؛

الفرع الثالث: السلم

1-تعريف السلم:

تعريف صيغة السلم على النحو التالي:²

بيع السلم هو بيع شيء موصوف في السنة لثمن معجل، أي أن البضاعة المشتراة في الذمة وليست أمام المشتري ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلاً للبائع.

¹ عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار أبي فداء للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013، ص 377
² لبنى بومعزة، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2016/2017، ص 64.

ومنه فَعقد السلم أو السلف على عكس بيع الأجل، ولا خلاف بين الفقهاء على جواز بيع السلم على أن تحدد مواصفات السلعة المسلم فيها بدقة، وكما هو معروف في السوق، ويكون كل من السعر والأجل معلوم للطرفين.

2- أشكال السلم:

تتمثل أشكال السلم فيما يلي:¹

2-1- صيغة السلم البسيطة: يمكن استخدام عقد السلم بصورة مباشرة بين المؤسسة المنتجة وعملائها الذين يرغبون في شراء منتجاتها ودفع أثمانها سلفاً، ويحد هذا الاستخدام وجود اعتبارات أخرى مثل عدم ثقة المشتري في قدرة البائع على التنفيذ والالتزام بشروط العقد، أو عدم وجود الخبرة لدى المشتري أو غير ذلك من الأسباب، مما يفسح المجال لأطراف أخرى كالبنوك ومؤسسات التمويل لتقوم بدورها في العملية، من خلال تطبيق صيغة عقد السلم.

2-2- صيغة السلم الموازي: السلم الموازي من صور العقود المستحدثّة، وهو دخول المسلم إليه عقد سلم مستقبل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة لمواصفات السلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزاماته فيه.

3- شروط صحة عقد السلم:

لتكون صيغة السلم مطابقة للضوابط الشرعية الإسلامية لابد من التقيد بشروط موضحة وفق التالي:²

3-1- شروط مرتبطة برأس مال السلم: تضم الشروط التالية:

- لا يمنع أن يقدم رأس المال في صورة نقد أو عين أو حتى منفعة؛
- يشترط تسليم رأس المال (ثمن المسلم فيه) في مجلس العقد؛
- أن يكون رأس المال معلوماً قدرًا وصفة بما لا يدعو مجالاً للريبة؛
- أن يكون رأس المال ديمًا في ذمة المسلم إليه (البائع).

3-2- شروط مرتبطة بالأجل: تتضمن كل من الشروط التالية:

- الاتفاق على أجل معلوم لتسليم الثمن؛
- الاتفاق على مكان معلوم للطرفين لتسليم الثمن وقت حلول الأجل؛

¹ خاطر سعية، مرجع سبق ذكره، ص 126

² لنصاري عبد القادر وآخرون، تأثير التمويل لصيغة السلم على ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الانشطة في السودان، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، جامعة أدرار، 2021، المجلد 06، العدد 02، ص 324-325.

3-3- شروط مرتبطة بالمسلم فيه (السلعة):

- أن تكون السلعة في الذمة؛
- تحديد أجل تسليم السلعة بدقة عند إبرام عقد السلم؛
- وصف السلعة وصفا دقيقا بما لا يدعو مجالا للريبة؛
- الاتفاق عند العقد على مكان تسليم السلعة عند حلول الأجل.

4- مزايا السلم: تتمتع صيغة السلم بالمزايا التالية:

- الحصول على سلعة في زمن أجل مقابل ثمن معجل أي تجنب الزيادة المحتملة في ثمن السلعة؛
- تعتبر صيغة السلم من بين الأدوات التي تمكن من الإقلاع الإقتصادي من خلال توفير السيولة وتمويل القطاعات الإستراتيجية كالزراعة والصناعة وغيرها؛
- يعتبر السلم كألية جذب العملاء من خلال تلبية احتياجاتهم المالية لتمويل مشاريعهم؛
- توجيه فائض السيولة عبر صيغة السلم وتحقيق أرباح مالية من ورائها.

5- تطبيق السلم:

إن تطبيق صيغة بيع السلم يسمح للبنك بتوظيف أمواله في المشروعات التي تحقق له عائدا عند تمويلها ويتم ذلك عن طريق قيام البنك الإسلامي بشراء سلع يراها قادرة على تحقيق عائد له من خلال عملية بيعها فيما بعد، يجعل فيها البنك الإسلامي الثمن للبائع مع تأخير تسليم المبيع إلى أجل معلوم، كما يمكن البنوك الإسلامية أن تقوم بتمويل المؤسسات ببيع السلم، من خلال توفير التمويل لشراء المواد الأولية التي تحتاجها هذه المؤسسات، وذلك بقيام البنك الإسلامي بشراء جزء من المنتج النهائي سلما بتعجيل الثمن وتأخير تسليم المنتج، ويحقق هذا الأسلوب التمويلي عائد البنك الإسلامي من خلال الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للسلعة المسلم فيها.¹

الفرع الثالث: الاستصناع

1- تعريف الاستصناع: هو اتفاق البنك مع العميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفا، وباعتبار البنك الاسلامي بائعا فإن له الاختيار في صناعة أو بناء الأصل بنفسه، أو أن

¹ يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، واقع صيف التمويل التجارية الإسلامية، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية، العدد الأولى، الجزائر، 2012، ص ص13-14.

يتعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردا ومقاولا عن طريق إبرام عقد موازي.¹

2- أشكال الإستصناع:

يمكن للبنك الإسلامي التعامل بصيغة الإستصناع بعدة أشكال أهمها:²

- الإستصناع الذي يتم بموجبه قيام الصانع بصنع الشيء محل العقد وتحمل المستلزمات والعمل المطلوب لتصنيعه.
- الإستصناع الموازي: يقوم بموجبه الصانع بمطلب من صانع آخر صناعة ما طلب منه بنفس المواصفات مقابل تقاسم معه الأرباح المحققة نتيجة عملية الإستصناع هذه، وبالتالي الإستصناع في هذه الحالة يكون غير مباشر ومتعدد الأطراف.
- الإستصناع بأقساط: يكون عندما تتطلب عملية الإستصناع موارد مالية كبيرة مثل: بناء مجمع صناعي عندئذ يتم الإستصناع وفق دفعات مالية متعاقبة.

3- شروط الإستصناع:

للإستصناع مجموعة من الشروط نذكر منها:³

- أن يكون المعقود عليه معلوما ببيان الجنس والنوع والقدر وفق المواصفات المطلوبة والمتفق عليها بين الصانع والمستصنع.
- لا يشترط في بيع الإستصناع أن يكون المستصنع هو الذي يقوم بنفسه فعلا بصناعة السلعة التي التزم بيعها وتسليمها في موعد مستقبلي معنى ذلك أنه يستطيع أن يعهد بأمر صناعتها لشخص آخر بعقد استصناع آخر نذكر فيه أوصاف السلعة وموعد تسليمها الأمر الذي يمكن للمصرف الإسلامي اتخاذ أسلوب الإستصناع الموازي.
- أن يكون الإستصناع مما يجري به التعامل ولا يتنافى مع الشريعة الإسلامية وأن تكون الموارد الداخلية في التصنيع والعمل من الصانع.

4- العمل بعقد الإستصناع في البنوك الإسلامية:

يعد الإستصناع بالنسبة للبنوك الإسلامية خطوة رائدة لتنشيط الحركة الإقتصادية وذلك إما يكون البنك صانعا أو بكونه مستصنعا.¹

¹ زبير عياش، سميرة مناصرة، مرجع سبق ذكره ص125، ص126

² زبير عياش، سميرة مناصرة، نفس المرجع أعلاه

³ خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص58.

- كونها صانعا: فإنه يتمكن على أساس عقد الإستصناع من دخول عالم الصناعة والمقاولات بأفاهما الرحبة، كصناعة السفن، الطائرات البيوت، الطرق وغير ذلك حيث سيقوم البنك بذلك من خلال أجهزة إدارية مختصة بالعمل الصناعي فيه، لتصنيع الإحتياجات المطلوبة للمستصنعين.
- كونها مستصنعا: فإنه يوفر ما يحتاجه من خلال عقد الإستصناع من الصانعين، وفي نفس الوقت يوفر لهم التمويل المبكر، ويضمن تسويق مصنوعاتهم، ويزيد من دخل الأفراد، مما يزيد من رخاء المجتمع بتداول السيولة المالية بين أبناء البلد.
- الحالة الثالثة: وهي أن يكون البنك صانعا ومستصنعا في نفس الوقت، وهو ما يسمى بالإستصناع الموازي، حيث يبرم البنك عقد إستصناع بصفته صانعا مع عميل يريد صناعة معينة، فيجري العقد على ذلك، ويتعاقد البنك مع عميل آخر باعتباره مستصنعا في طلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها.

الفرع الرابع: التمويل بالإجارة

- 1- تعريف الإجارة: هي عبارة عن عقد يقوم بمقتضاه البنك أو مؤسسة مالية المتخصصة في الإيجار بتأجير أصل تمتلكه المؤسسة التي تقوم بدورها بدفع أقساط دورية تكون عموما متساوية، ويمكن للمؤسسة المستأجرة أن تقوم بشراء الأصل عند نهاية التأجير.²
- 2- أنواع الإجارة: تتمثل فيما يلي:³

1-2- الإجارة التشغيلي: هي عقد بين طرفين يتم فيه نقل حق الإنتفاع لموجود ثابت من الطرف الأول المالك للموجود إلى الطرف الثاني مقابل عمولة محددة ولمدة معينة من الزمن، ويرجع بعدها الموجود للمالك ليعيد تأجيره مرة أخرى؛

2-2- الإجارة المنتهية بالتمليك: تتكون من عقدين مستقلين عقد الإجارة الرئيسي والثاني هو عقد التملك القانوني للموجود إلى المستأجر عند إنتهاء مدة الإجارة إما عن طريق الهبة أو البيع حسب الوعد المقترن بإجارة عند إستحقاق عقد الإجارة؛

3- شروط عقد الإجارة:

الإجارة يجب أن تتوفر بعض الشروط منها:¹

¹ موسى عمر مبارك او محيبد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال بازل2، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية المالية والمصرفية، 2008، ص ص 82-83.

² يخلف صفية، سايج جبور علي، دور صيغ التمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد02، 2017، ص60.

³ سعد عبد محمد، معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة بغداد العلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السابع، 2018، ص39.

- أن يكون الشخص المؤجر هو المالك الفعلي للعين المؤجرة أو ينزل عن المالك وكالة فلا تصح إجارة ما هو مرهون للغير؛
- أن تكون المنفعة المستوحاة من العين المؤجر مباحة شرعا؛
- أن تكون العين المؤجر معينة بشكل يمنع الإنتقاع بها بالشكل المناسب والمطلوب؛
- أن تكون العين المؤجر معلومة عند إجراء العقد، وذلك حسما للنزاع؛

المطلب الثالث: الصيغ القائمة على التمويل التكافلي

الفرع الأول: تقديم القرض الحسن

هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مبلغ مالي على أن يتم رده في الزمان والمكان المتفق عليهما، وتستمد القروض الحسنة صفتها الشرعية.

هو قرض بدون فائدة مع تيسير عملية رده، ويقدم هذا النوع من التمويل خدمة للمشروعات الصغيرة التي يقوم بها غالبا الشباب البطال الذين يحتاجون إلى أموال لتغطية كامل نفقاتهم، ومصدر هذه القروض عادة هو المؤسسات المالية الإسلامية، فبعض المدخرين لديهم فائض من النقود التي لا يحتاجونها الآن والبعض تودعها البنوك في صورة حسابات جارية لا يأخذون عائد عليها، فيمكنهم تقديمها قرضا حسنا لأصحاب المشروعات الصغيرة كأحد مصادر لتمويل في المجتمع الإسلامي.²

الفرع الثاني: الزكاة

هي إخراج من مال مخصوص بلغ نصابا، وهو ما يخرج به الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء والزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، وهي حق مقدر يجب في أموال معينة والزكاة قد تسمى أيضا في لغة القرآن والسنة صدقة كما ذكر في قوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها» الآية 103 من سورة التوبة، من الزكاة تطهير النفس البشرية من الداخل وتمثل أعلى درجات التكافل والتضامن الاجتماعي لكونها عبادة.³

الفرع الثالث: الوقف

يعرف الوقف اصطلاحاً بأنه إخراج الشيء من تصرف صاحبه وتخصيص منافعه للموقوف عليهم، ويسمى عند البعض بالحبس.

¹ نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص158.

² يقاش وليد، بن دادة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 66.

³ نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص201

ويعرف أيضا بأنه تحويل لجزء من المداخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعها من سلع وخدمات وعوائد لتلبية إحتياجات الفئات المتعددة المستفيدة، ولقد أولى الإسلام أهمية بالغة بالوقف وذلك لما يتمتع به للوقف من خصائص لا تتوفر في غيره من مصادر التمويل التعاوني الأخرى أهمها الإستمرارية وتنوع المصادر، ولا شك أن لتنوع أغراض الوقف الإسلامي وتعدد منفعه واستمرارها أثر كبير في الحياة الاقتصادية والتمويل الإقتصادي، فالغرض من الوقف لا يقتصر فقط على الدور الإجتماعي، وإنما يتعدى ذلك إلى الإنفاق على العديد من النواحي الاقتصادية أهمها بناء الجسور وتمويل المشروعات التي تعود بالنفع على المجتمع، ومن هنا فإن للوقف تأثير كبير وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية.¹

¹ خاطر سعية، مرجع سبق ذكره، ص138، ص139

خلاصة:

في ختام الفصل الأول الذي تعرفنا فيه على التمويل الإسلامي من خلال عرض مختلف مفاهيمه الخصائص التي يتمتع بها، مصادره وأنواعه المختلفة واتضح أن التمويل الإسلامي استطاع أن يحقق تقدماً كأسلوب من أساليب التمويل بفضل الخصائص التي يتمتع بها، والدور الذي يقوم به من خلال تلبية مختلف إحتياجات الأفراد والمؤسسات وفق منهج الشريعة الإسلامية.

كما تم التطرق إلى مختلف صيغ التمويل الإسلامي التي تتعدد وتتنوع بالشكل الذي يغطي جميع المعاملات الاقتصادية والإسلامية بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها ومجال نشاطها فمنها القائمة على المشاركة والإئتمان التجاري، والتمويل التكافلي والتي تكمن أهميتها في قدرتها على تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة بحيث يحصل كل طرف على حقه، بدلاً من التمويل التقليدي القائم على الإقراض الذي يضمن حق صاحب القرض عادة على حساب المقترض.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبنوك

الإسلامية

تمهيد:

أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة حتمية من ضروريات العصر الحديث وواقعا ملموسا، كونها تساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل فيها وذلك من خلال الجمع بين المجالين الإقتصادي والإجتماعي وعدم الفصل بين الجانبين الإجتماعي والمادي.

ولكن تعظيم الأرباح بالبنوك الإسلامية تقيده عدة اعتبارات، إذا تتأثر ربحية البنوك الإسلامية بعدة عوامل منها داخلية وأخرى خارجية فالداخلية تتعلق بهيكله الودائع والتوظيف الأمثل للودائع وسمعة البنك، أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية والتي تتعدد فنجد السياسة النقدية، أسعار الفائدة، التشريعات القانونية، الظروف الاقتصادية والسياسية، الوعي المصرفي، المنافسة وغيرها وتعد الربحية مؤشرات عامة تساعد إدارة البنك من وضع السياسات والآليات التي تمكنه من زيادة أرباحه وضمان بقاءه واستمراره.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: الربحية في البنوك الإسلامية .

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية أصبحت حقيقة واقعية ليس في الأمة الإسلامية فحسب، بل في جميع بقاع العالم مقدمة بذلك فكر اقتصاديا ذات طبيعة خاصة، الأمر الذي يتطلب التعرف من خلال هذا المبحث على مفهومها ومواردها ووظائفها وكذا مراحلها.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

لقد أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة من ضروريات العصر الحديث تنبذ التعامل بالفائدة وتلتزم إتباع المنهج الإسلامي الحديث.

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية

للبنوك الإسلامية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

عرف فليح حسن خلف: إنها البنوك أو المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء.¹

كما عرفها زكي الشفاعي: في عبارة واحدة هي التعامل في الائتمان والاتجار في الديون" وهي بذلك لم تجمع بين النشاطين الحقيقي والمالي وهي السمة المألوفة للاقتصاد الرأسمالي المعاصر ككل، وما يشهده من الانفصام المتزايد بين الاقتصاد العيني والمتمثل في تدفقات السلع والخدمات، والاقتصاد المالي المتمثل في تدفقات النقود والائتمان.²

كما عرفها أيضا كل من خالد أمين عبد الله وحسين سعيان بأنه: مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها، وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.³

عرف شهاب أحمد العزيز البنك الإسلامي بأنه: مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية.⁴

¹ حسن خليل حسين، مرجع سبق ذكره، ص 384.

² عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، سنة النشر 1434هـ، 2014م، ص113، ص114.

³ خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011، ص110.

⁴ شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفاس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص11.

• إن البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية مصرفية تعمل على تجميع الأموال التي تكون غير مستثمرة وتقوم بتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأقدم لصاحبها ربحاً عن طريق أعمال التنمية بما يعود بالفائدة عليه ويخدم بالتالي مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الإلتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً وباجتتاب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.¹

من خلال ما سبق يمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها: "مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم المجتمع الإسلامي لتحقيق التنمية والتوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي" عادة ماتقسم البنوك الإسلامية حسب عدة مجالات، ويعتبر المجال الوظيفي أكثرها استخداماً، و يقسمها إلى:²

-بنوك التنمية الدولية: هي البنوك التي تكون مملوكة لعدة دول، مهمتها الأولى تحقيق التنمية في تلك الدول، مثل البنك الإسلامي للتنمية، حيث تقوم هذه البنوك بالمشاركة في المشروعات وتمويل البرامج الإنتاجية في القطاعين العام والخاص عن طريق القروض الحسنة، وذلك في الدول الأعضاء، كما تقوم بإنشاء صناديق وإدارتها مثل صندوق إعانة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

-البنوك الاجتماعية: وهي التي يركز نشاطها على الطبيعة الاجتماعية، مثل بنك ناصر الاجتماعي، الذي يتمثل غرضه الأساسي في تدعيم التعاون والتضامن الاجتماعي بين الأفراد من خلال منح القروض الحسنة تقديم الإعانات والمساعدات لجميع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.

-البنوك التمويلية الإستثمارية: هي بنوك تنشأ أصلاً لتكون مؤسسات مالية مع قيامها ببعض الخدمات المصرفية المعتادة، مثل بيت التمويل الكويتي في دول الكويت التي يقوم بأعمال التمويل الإستثماري بصورة المتعددة .

-بنوك متعددة الأغراض: وهي بنوك إسلامية تقوم بمختلف الأعمال المصرفية التجارية، المالية والإستثمارية مثل بنك دبي الإسلامي، الإمارات، بنك فيصل الإسلامي، المملكة العربية السعودية، وبنك فيصل الإسلامي، البحرين.

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية

يمكن الإفراق في الحديث التاريخي عن البنوك الإسلامية حتى نصل إلى عمق التاريخ الإسلامي، فتكشف الجذور الأولى للبنوك الإسلامية وبوادرها، فإنه مما لا شك فيه أن المسلمين في أوج نهضتهم الثقافية

¹ نعيم نمر داود، مرجع سبق ذكره، ص45.

² عيشوش عبود، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

والإقتصادية قد كانت لهم التجارة واسعة وصلت إلى شمال أوروبا بدولها الإسكندنافية فيه الباردة وإلى الجنوب إفريقيا، من جهة أخرى كما امتدت من شواطئ الأطلس إلى بحر الصين وهذه التجارة الواسعة تتطلب مرونة مالية تواكبها وتماشيا.

وفي هذا الإطار كانت هناك محاولات جادة لوضع نموذج للبنك الإسلامي، وذلك بالاستفادة من خبرات البنوك التقليدية في مجالات لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، ومن أهم المراحل التي مرت بها نشأة البنوك الإسلامية وتطورها إلى الشكل الحالي ثلاث مراحل أساسية وهي:¹

المرحلة الأولى: من 1963 إلى 1980

تميزت هذه المرحلة ببطء نمو وانتشار البنوك الإسلامية، حيث ظهرت في هذه المرحلة أربعة بنوك إسلامية فقط وتتمثل في: بنوك الادخار المحلية، بنك ناصر الإجتماعي، وبنك دبي الإسلامي، بنك الإسلامي للتنمية.

وقد يرجع السبب في ذلك إلى كون الفكرة حديثة، ويلزمها الوقت من أجل تقبلها واستيعابها هذا من جهة والخبرة من جهة ثانية، وذلك من أجل تجسيدها بالشكل المناسب على أرض الواقع، حيث شملت هذه المرحلة المحطات التالية:

- كانت أول تجربة للبنوك الإسلامية هي تجربة بنوك الإدخار المحلية سنة 1963 بمصر، حيث قامت فكرة هذه البنوك على " جمع الأموال من المزارعين المصريين واستثمارها في بناء السدود واستصلاح الأراضي بغية تقاسم الأرباح بين الأطراف المشاركة، واستطاعت هذه البنوك أن تحقق نجاحا كبيرا حيث بلغ عدد فروعها تسعة فروع رئيسية وأكثر من عشرين فرعا صغيرا وذلك على الرغم من قصر مدة حياتها التي دامت أربع سنوات فقط، حيث ساهمت القوى السياسية المناهضة للإسلام انداك في فشل هذه التجربة.
- تزامنت هذه التجربة أيضا مع تجربة أخرى في باكستان، حيث تلخصت فكرة هذه التجربة في محاولة تحويل البنوك التجارية إلى بنوك لا ربوية أي إلغاء الفائدة مع الإحتفاظ بالميكانيزمات المعمول بها في هذه البنوك، إلا أنها لم تكن أوفر حظ من سابقتها، حيث دامت عدة شهور فقط.
- واتخذت اتجاهين رئيسيين حسب المستوى المكاني، فعلى المستوى المحلي كانوا يتقبلون الودائع بالحساب الجاري من التجار، وغيرهم من المتعاملين في السوق، ويتيحون لهم مقابل ذلك الحق بكتابة الشيكات عليهم، وكانت هذه الشيكات تتخذ اسم الرقاع أو الصكوك، وعلى المستوى

¹ مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012، ص ص 16-20.

الخارجي كانوا يقومون بالتحويلات على حساب دون نقل فعلي للنقود، واستعملوا في ذلك نوعاً من الرقابة أسموه السفنجة¹.

- في عام 1971 تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي، حيث نص قانون إنشائه على التعامل بالربا أخذاً أو عطاءً، وقد نالت التجربة اهتماماً كبيراً لدرجة إدراجها على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية عام 1972.
- في عام 1975 تم تأسيس بنكين إسلاميين، الأول هو بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الأولى للعمل المصرفي الإسلامي، وأما الثاني فهو البنك الإسلامي للتنمية.

المرحلة الثانية: من 1980 إلى 1990

تميزت هذه المرحلة أو العشرية بظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة تتكون من عدد البنوك الإسلامية ومن شركات الإستثمار المنتشرة حول العالم، كما تتميز بالمحاولات الرائدة لرسملة النظام المصرفي لبعض الدول الإسلامية مثل السودان، باكستان.

تعتبر دار المال الإسلامي أول مجموعة مالية إسلامية ظهرت بقيادة الأمير محمد الفيصل ابن المرحوم الملك فيصل بن عبد العزيز الذي دعم مادياً ومعنوياً حركة البنوك الإسلامية عبر اهتمامه وتشجيعه ودعمه لتأسيس البنك الإسلامي للتنمية.

المجموعة المالية الثانية التي حملت لواء البنوك الإسلامية هي مجموعة البركة، حيث أسست هذه المجموعة العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بنوك البركة في البحرين وتونس والسودان ومصر والجزائر وتركيا وجنوب إفريقيا وغيرها، وقامت بالإضافة لذلك بجهود علمية كبيرة لدعم فكرة البنوك الإسلامية من خلال تأسيسها من مراكز الأبحاث الاقتصادية الإسلامية وعقدها لندوات فقهية سنوية.

المرحلة الثالثة من 1990 إلى يومنا هذا

تميزت هذه المرحلة بالانتشار المتزايد والسريع للبنوك الإسلامية، وظهور عدد كبير من الأوعية الإستثمارية التي تدار بالطرق المشروعة، بشكل خاص صناديق الإستثمار الإسلامية المعاملة في مجال التأجير والعقارات، والأسهم، والسلع، وغيرها.

كما شهدت هذه المرحلة انتشار الندوات والمؤتمرات عن البنوك الإسلامية على مستوى العالم وإعتراف الجهات الغربية بأهمية هذه التجربة وسرعة نجاحها، وقد جاء تأكيد ذلك في تقرير صندوق النقد الدولي الذي

¹ محمود إبراهيم غسان وآخرون، الإقتصاد الإسلامي، دار الفكر للنشر، دمشق، الطبعة الثانية، 2002، ص172.

صرح أن النظام المالي الإسلامي المرتكز على المشاركة في الربح والخسارة دون حساب سعر الفائدة أكثر استقراراً من النظام المالي الغربي.

كذلك بروز جيل ثاني من المؤسسات المالية الإسلامية تتميز بالحيوية والفعالية في مجالات الإستثمار والتمويل والإجارة، ومن بين المؤسسات التي تأسست خلال هذه الفترة نذكر منها: بنك البركة الجزائري 1991، بنك الإستثمار الإسلامي البحرين 1996، مصرف أبو ظبي الإسلامي 1997، بنك معاملات ماليزيا. 1999.

الفرع الثالث: خصائص البنوك الإسلامي

ومن أهم الخصائص التي تميز المصارف الإسلامية مايلي:

1- قيام البنك على أساس عقائدي:

فهو يقوم على العقيدة الإسلامية، واستمد منها كيانه ومقوماته، ويلتزم بالشمولية في السلوك الإسلامي.¹

2- عدم التعامل بالفائدة:

تعمل البنوك الإسلامية على إستبعاد التعامل بالربا من خلال إحلال التعامل بنظام المشاركة محل الفائدة سواء كانت دائنة أو مدينة بشكل مباشر أو مستمر، في المعاملات المصرفية، وتوزيع الأرباح بين المساهمين حسب حصة كل منهم في رأس المال وبذلك يتحمل كل واحد فيهم الخسارة بقدر ما وضع من رأس المال.

3- تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع:

ترفض البنوك الإسلامية المتاجرة في النقود، فهي لا تقترض نقوداً، إنما تقدم تمويلاً عينياً بحيث لا مجال لإستخدامه في غير الغرض الذي طلب من أجله، لتساهم بذلك في تحريك النشاط الإقتصادي من خلال الإستثمارات الحقيقية معتمدة في ذلك على المشاركة وليس على القرض وتمكن هذه الخاصية من جعل العلاقة الموجودة بين البنك وعملائه تقوم على أساس الشركة.²

4- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الإجتماعية:

إن للمال وظيفة إجتماعية في الإسلام، لذلك كان الإهتمام بالنواحي الإجتماعية أصلاً من أصول وهذا مايميز البنك الإسلامي بالصفة الإجتماعية، وباعتبار أن البنك الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بمختلف المعاملات المصرفية وفق لضوابط الشرعية، فإنه يقوم بتجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو المسار

¹ امينة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص43.

² عيشوش عبود، مرجع سبق ذكره، ص12.

الصحيح بتشغيل الأموال المستثمرة بما يحقق مصلحة المجتمع ككل، ومن هنا يكون إرتباط التنمية الإقتصادية بالتنمية الإجتماعية، لذلك يهتم البنك الإسلامي بالعائد الإجتماعي بالدرجة الأولى إلى جانب العائد الفردي وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام.¹

5- البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية:

وهذه الرقابة تنفرد بها البنوك الإسلامية ولا نجد لها مثيلا في البنوك الربوية، وهي الميزة التي تجعلها تختلف عن هذه الأخيرة، وبدون هذا الجهاز تصبح البنوك الإسلامية كبقية البنوك الربوية في العالم ولا يوجد ما يميزها عن بقية بنوك الفرع.

الفرع الرابع: أهداف البنوك الإسلامية:

استطاعت البنوك الإسلامية منذ بدء ظهورها في العقد السابع في القرن الماضي تحقيق الكثير من الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة، وتسعى أثناء أداء نشاطها المصرفي إلى تحقيق التوازن بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع وذلك بتسيطر مجموعة من الأهداف يمكن صياغتها كما يلي:

1- أهداف مالية: بما أن البنك الإسلامي هو في الأساس عبارة عن مؤسسة مالية، تقوم بالوساطة بين صاحب رأس المال وطالب التمويل على مبدأ المشاركة، فإن نجاح تلك البنوك يعتمد على تحقيق بعض الأمور في المجال المالي أهمها:

- جذب أصحاب رؤوس الأموال من أجل تنميتها بدل أن يتم اكتنازها وتعطيلها عن عملية التنمية في المجتمع؛
- استثمار الأموال التي تم جذبها، من أجل تحقيق الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال بالطرق الشرعية؛
- تحقيق الأرباح وهي الهدف النهائي لأي مؤسسة مالية بما فيها المصارف الإسلامية.²

2- أهداف تنموية: المعاملات البنكية الإسلامية تتماشى وفقا للضوابط الشرعية، حيث تعمل على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية إما يعرف بالتنمية المستدامة، وكذا إيجاد البديل لكافة المعاملات بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق:

¹ محمد الطاهر قادري، البشير حعيد، عموميات حول المصارف الإسلامية (بين الواقع والمأمول) مداخل ضمن ملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي (الواقع...وراهانات المستقبل) جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص10.

² نعيم نمر داوود، مرجع سبق ذكره، ص50.

- تخفيض تكاليف المشاريع وإلغاء الفائدة وهذا ما يؤدي إلى تشجيع الإستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين وبالتالي خلق فرص جديدة، ومنه تتسع فئة العاملين، والقضاء على البطالة، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني؛

- العمل على المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الإعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية؛

- تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة تركز على توفير الاحتياجات الأساسية للمجتمع¹؛

3- أهداف استثمارية: تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية الوعي الإدخاري بين الأفراد وترشيد السلوك الاتفاقي للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الإقتصادية الفائضة رؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها في قاعدة إقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق العالمية.²

4- أهداف اجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- العدالة الإجتماعية والتوزيع الإسلامي المنصف للدخل والثروة، واستخدام الزكاة والضرائب والتمويلات كوسائل إضافية للمزيد من تحقيق حدة التفاوت متماشيا مع فكرة الإخوة الإسلامية؛

- تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق سعادة الإنسان من خلال تأمين مطالبه المادية والمعنوية المشروعة ورفع مستوى معيشته؛

- المساهمة في تحقيق العدالة الإجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تحقق تحسينات في الدخل أو منح القروض الحسنة؛

- أن تؤمن لكل مسلم بل لكل انسان على الأرض الإسلامية حاجته الأساسية؛

5- أهداف عقائدية: تتمثل الأهداف العقائدية للبنوك الإسلامية فيما يلي:

- الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها، وإتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك؛

¹ نوال بن عمارة، محاسبة البنوك الإسلامية، مداخلة في العملاقة الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد 22-23 أفريل 2003، جامعة ورقلة، ص47.

² حيدر يونس الموسوي، المصادر الإسلامية (أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية) دار البازوري الأردن، 2011، ص29.

- إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات الإسلامية التي يحتاج إليها المسلم في نشاطه اليومي، التجاري، الصناعي، والزراعي إلى غير ذلك ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية؛

- غرس وتنمية قيم وقواعد الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية وثبوتها في المتعاملين مع البنوك الإسلامية؛

- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الإقتصادي الإسلامي، باعتباره النظام الأمثل للتنمية الإقتصادية والتقدم الإجتماعي للدول والشعوب؛

6- أهداف خاصة بالتعاملين: للمتعاملين مع البنوك الإسلامية أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك على تحقيقها وهي تتمثل في:

- تقديم الخدمات المصرفية: يعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات البنكية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات البنكية المتميزة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحاً للبنوك الإسلامية وهدفاً رئيسياً لإدارتها؛

- توفير التمويل للمستثمرين: يقوم البنك الإسلامي باستثمار أموال المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الإستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين؛

7- أهداف ابتكارية: في ظل التنافسية التي تعيش فيها المصارف الإسلامية يعتبر إيجاد البديل الإسلامي بمختلف المعاملات المصرفية التي تلبي إحتياجات الأفراد والشركات والمؤسسات، وفي شتى المجالات من تجارية وزراعية وصناعية تحدياً يواجهه عمل هذه المؤسسات؛

ولمواجهة المنافسة مع نظيرتها التقليدية، تعمل المصارف الإسلامية على تنويع المنتجات والخدمات المصرفية والتمويلية التي تقدمها لاستقطاب أكبر عدد من العملاء واستيعاب الطلب المتزايد من قبلهم، وكذا تطوير مختلف الأساليب الإستثمارية التي تمكنها من استثمار الأموال في مختلف المجالات إضافة إلى تمكين الأطراف المشاركة في العمليات الإستثمارية من تحقيق أهدافهم، مراعية في ذلك ضوابط المعاملات المالية التي أقرتها الشريعة الإسلامية.¹

8- أهداف اقتصادية: إن البنوك الإسلامية تسعى إلى تحقيق غايات إقتصادية نجلها في عنصرين أساسيين هما:²

¹ عبد الحليم غربي، الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص50.

² عبد الحميد عبد المفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2004، ص36.

الأول: جذب أموال المواطنين عن طريق الوعي الإدخاري بهدف تعبئة الموارد والاستفادة منها وفق الطرق الشرعية؛

أما الثاني: فهو توظيف هذه الموارد المدخرة في إقامة المشروعات الإستثمارية والتي من شأنها رفع الإنتاجية وتحقيق الربح بالشكل الذي يسهم في بناء صرح التنمية الاقتصادية؛

ومنه نقول إن الهدف الشامل للبنك هو: تحقيق المصالح المعتبرة شرعا، وهي إتباع الدين وحفظ النفس والعقل والنسل والمال، فتقوم البنوك الإسلامية بالحرص على إبقاء العلاقة الحسنة بين المسلمين، وعلى تحقيق ما دعى إليه الإسلام، سواء داخل نطاق الوطن الإسلامي أو خارجه، كما يهدف إلى تحقيق الربح الأمثل، وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح، وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فضلا عن المحافظة على البيئة¹؛

المطلب الثاني: الموارد ووظائف البنوك الإسلامية

الفرع الأول: الموارد المالية للبنوك الإسلامية

حتى تتمكن البنوك الإسلامية من أداء دورها بكفاءة وفعالية، يجب أن تتوافر لديها الموارد المالية التي نساعد بها على ذلك، وتنقسم الموارد المالية في البنك إلى موارد ذاتية وأخرى غير ذاتية وتتمثل في:²

1- الموارد الذاتية (الداخلية) للبنوك الإسلامية:

تتألف الموارد الذاتية في البنوك الإسلامية كما هو الشأن في البنوك التقليدية، من رأس المال والإحتياطيات، والأرباح غير الموزعة (المتحجرة).

1-1- رأس المال: وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية تشغيله أو هي الرأسمال المدفوع، ويمكن أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب.

ويعد رأس المال بالنسبة البنك الإسلامي المصدر الأساسي للأموال اللازمة لبدأ الاستثمار ويمثل الحماية والأمان والثقة بالنسبة للمودعين، كما يمثل غطاء لإمتصاص الخسائر المتوقعة.

وملاحظة أن أغلب البنوك الإسلامية أنشئت على أساس شركات مساهمة محدودة، ومن ثم فرأس مالها هو عبارة عن المدفوع من قيمة الأسهم المكتتب بها من قبل المؤسسين والمكتتبين في الاكتتاب العام، ويحدد

¹ قانري محمد الطاهر، جعبد البشر، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات العلاقة الدولي الأول، حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات، المستقبل: جامعة زيان عاشور الجلفة ص9.

² ميلود بن مسعود، معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2007-2008، ص37-41.

المؤسسون إجراءات هذا الاكتتاب وشروطه من حيث هذه الأسهم وقيمة كل سهم بما يغطي على الأقل الحد الأدنى لرأس المال المحدد من قبل البنك المركزي والهيئات المصرفية العليا التشريعية والرقابية في الدولة.

1-2- الاحتياطات: هي مبالغ مالية تقطع بنسبة معينة من صافي أرباح البنك الإسلامي بغرض تدعيم المركز المالي للبنك، ولذلك فإن هناك أنواعا من الاحتياطات منها: الاحتياطي القانوني الاحتياطي الاختياري واحتياطات أخرى.

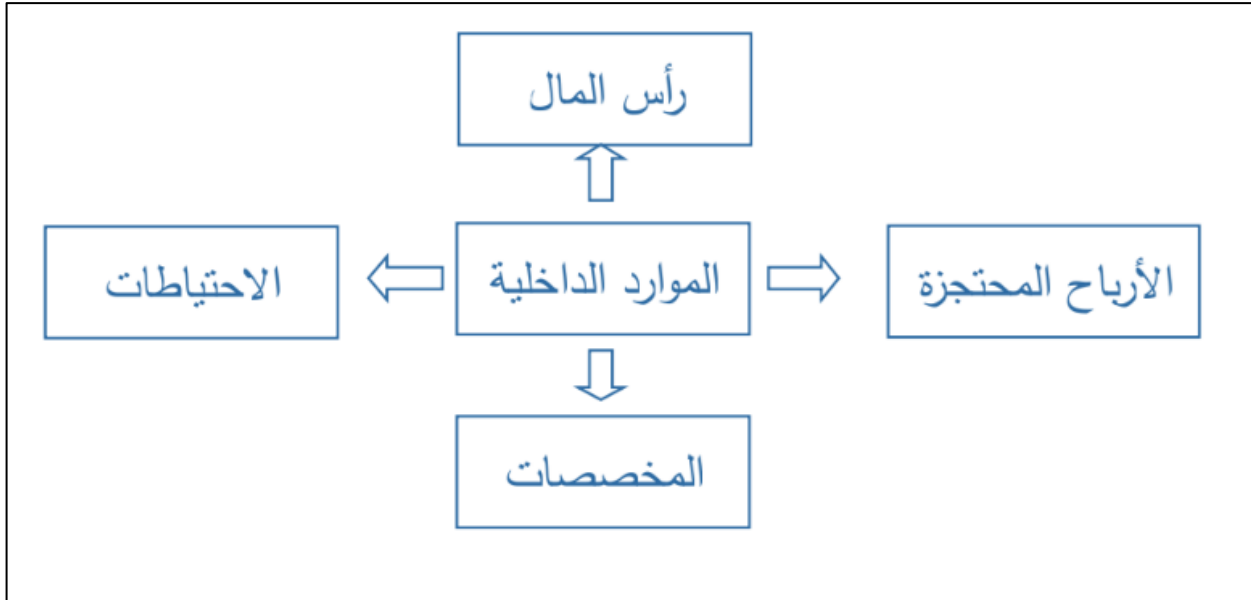
- **الاحتياطي القانوني:** هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعا لقانون الدولة التي يوجد بها البنك الإسلامي فإن جزءا من الأرباح سيحول إلى حساب الاحتياطي القانوني، وعادة ما ينص القانون التأسيسي للبنك على مقدار هذه النسبة.

- **الاحتياطي الاختياري:** هذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا ولا تعاقديا، بل يقترح من قبل مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في الأغراض المقترحة طرف المحلية ويحق توزيعه كليا أو جزئيا على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض.

- **احتياطات أخرى:** وإلى جانب هذه الاحتياطات تفرض القوانين والأعراف المحاسبية على البنوك بصفة عامة، تكوين احتياطي لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، كما تلزمها بحد معين تقطعه لمواجهة أية خسائر قد تحدث بالنسبة لهذه الديون، ويختلف هذا الحد بحسب الدول والضوابط التي تستعملها في ذلك، كما تخصص هذه الاحتياطات لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالبنك، وفي هذه الحالة فهي تمثل غطاء ماليا تعويضيا إذا كانت الخسارة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود (القانوني والاختياري) وهذا قليل الحدوث في الظروف الإقتصادية العادية.

1-3- الأرباح غير الموزعة (المحتجزة): وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي أيضا حقا من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين، حيث تلجأ الإدارة في البنك الإسلامي أحيانا إلى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة، وهذه الأرباح يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك في توسيع نشاط البنك وتمويل استثمارات جديدة، مما يعطي البنك قوة لمنافسة البنوك والمؤسسات الأخرى.

الشكل رقم (01): الموارد الداخلية للبنك الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبتين.

2- الموارد غير الذاتية (الخارجية) البنوك الإسلامية

يطلق على الموارد غير الذاتية في بعض الكتب بالمصادر الخارجية، لأنها تتلقاها من خارج البنوك، وتتشكل أساساً من ودائع العملاء، سواء كانوا أشخاصاً معنويين أو اعتباريين، وتعتبر الودائع من أهم الموارد غير الذاتية في المؤسسات المصرفية الإسلامية، والتي نستخدمها بطرق مغايرة، فالقاعدة العامة لديها أن تتلقاها بناءً على المشاركة وليس القرض المبني على نظام الفائدة الثابتة والمحددة سلفاً، والودائع في البنوك الإسلامية تنقسم إلى:

2-1- الودائع (الحسابات) الجارية: وتسمى حسابات تحت الطلب أو بالإطلاع، وفيها يتم الإيداع والسحب دون قيد ولا شرط وهي ودائع لا يجوز استعمالها شرعاً إلا بإذن صاحبها، وتستوي البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية، حيث لا تعطي أي عائد أو مقابل لأصحاب الودائع الجارية لأن مهمة البنك اتجاه هذا النوع من الحسابات يكمن في الحفاظ على النقود لا غير.

ويوفر البنك لأصحاب هذه الودائع دفاتر الصكوك (الشيكات)، لتسهيل عملية السحب منها في أي وقت وفي حدود الرصيد الموجود، إضافة إلى إجراء التحويلات المالية من حساب لآخر، مقابل اقتطاع عمولة معينة

لتغطية تكاليف إصدار الصكوك أو تحويل النقود، وهي جائزة شرعا لأنها بمثابة أجره للبنك مقابل إدارته للحساب الجاري.

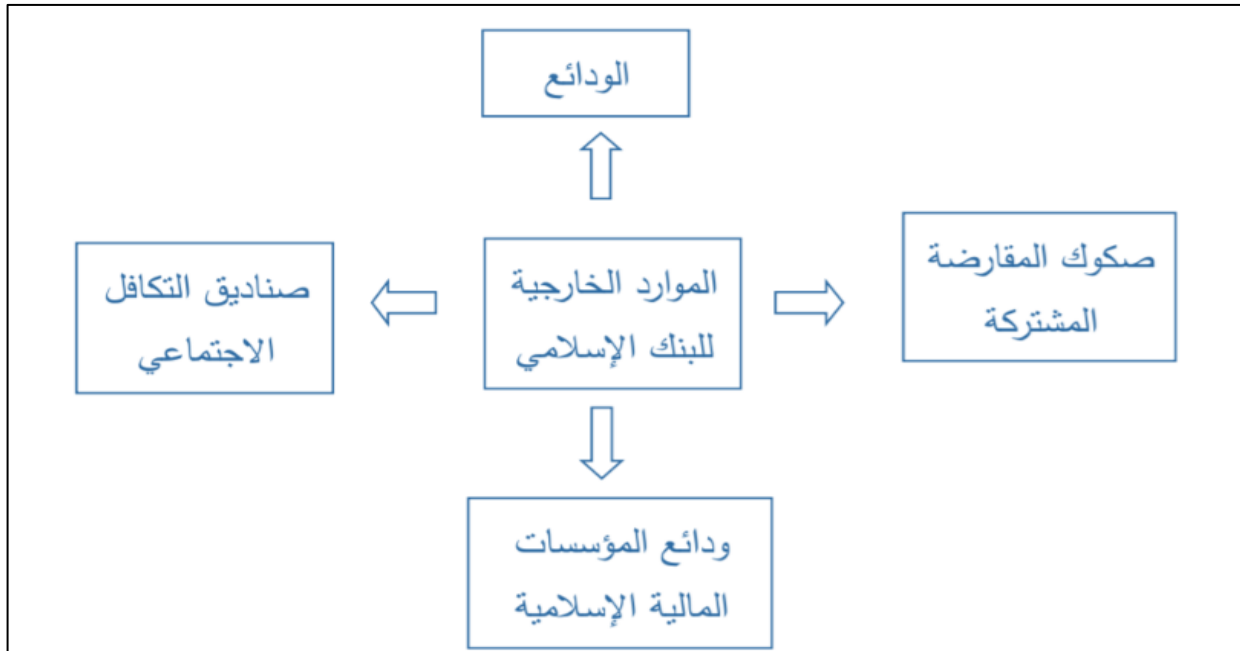
2-2- الودائع الادخارية: هي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالبنوك التقليدية في أن أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقا وإنما يتحصلون على جزء من الأرباح المحققة التي تحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب بحيث يمنح المدخر عادة دفترا تسجل فيه كل عملية سحب أو إيداع.

وتستخدم البنوك الإسلامية عادة هذه الودائع في المشاريع الإستثمارية قصيرة الأجل وفق نظام المشاركة في الأرباح على أساس الرصيد الأدنى للحسابات مع مراعاة نسبة السيولة المتوفرة لدى البنك لأن أصحاب هذه الودائع يمكنهم سحب جزء أو كل أموالهم بعد إشعار البنك بأسبوع أو أكثر حسب المادة المتفق عليها.

2-3- الودائع الاستثمارية: وهي البديل للودائع الأجلة لدى البنوك التقليدية وهي تلك الأموال التي في الغالب لا يستطيع أصحابها استثمارها بأنفسهم فيفوضون البنك الإستثماري لاستثمارها أو إلى من يقوم بذلك على أساس نظام المشاركة في الربح والخسارة، وعادة ما تستثمر أو تمويل بهذا النوع من الودائع المشاريع المتوسطة أو الطويلة الأجل وتنقسم إلى:

- **حسابات الاستثمار العام:** وهي التي تتضمن المشاركة في جميع عمليات الاستثمار التي يقوم بها البنك، ويعتبر صاحب المال شريكا للبنك في مجمل نشاطه الإستثماري بمقدار وديعته ومدة استعمالها، وفي نهاية السنة المالية يعلن البنك عن العائد الحقيقي. ويشترط الإتفاق على نسبة توزيع الربح مقدما من الناحية الشرعية.
- **حسابات الاستثمار المخصص:** وتتضمن المشاركة مع البنك في مشروعات محدودة يعرضها البنك على العميل فيختار منها ما يريد وبهذا ترتبط المشاركة بمدة العملية وتصفياتها ويوزع العائد حسب نتيجة الأعمال.

الشكل (02): الموارد الخارجية للبنك الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفرع الثاني: وظائف البنوك الإسلامية:

ويشمل البنك الإسلامي العديد من الوظائف التي يستند إليها لتحقيق أهدافه وتتمثل فيما يلي:¹

1- قبول الودائع بعيدا عن الفائدة: و أهمها:

الودائع تحت الطلب ويتم فيها استعمال الشيكات؛

- الودائع الاستثمارية: وهي عبارة عن ودائع يتفق فيها المودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة سنة أو أكثر أو بصورة مستثمرة مقابل أن يشارك المودع في الأرباح والخسائر الناتجة عن العمليات الاستثمارية؛
- الودائع الادخارية: وهي ودائع صغيرة تودع في البنك بغرض استثمارها مع حرية التمتع بحسابها عند الطلب. كما أن هذه الودائع يمكن أن تستخدم في تمويل الأنشطة الغير الائتمانية؛

¹ عماد فراح، "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسير، جامعة أم البواقي، تخصص مالية بنوك، 2014، ص43، 42.

2- إصدار سندات المقارضة:

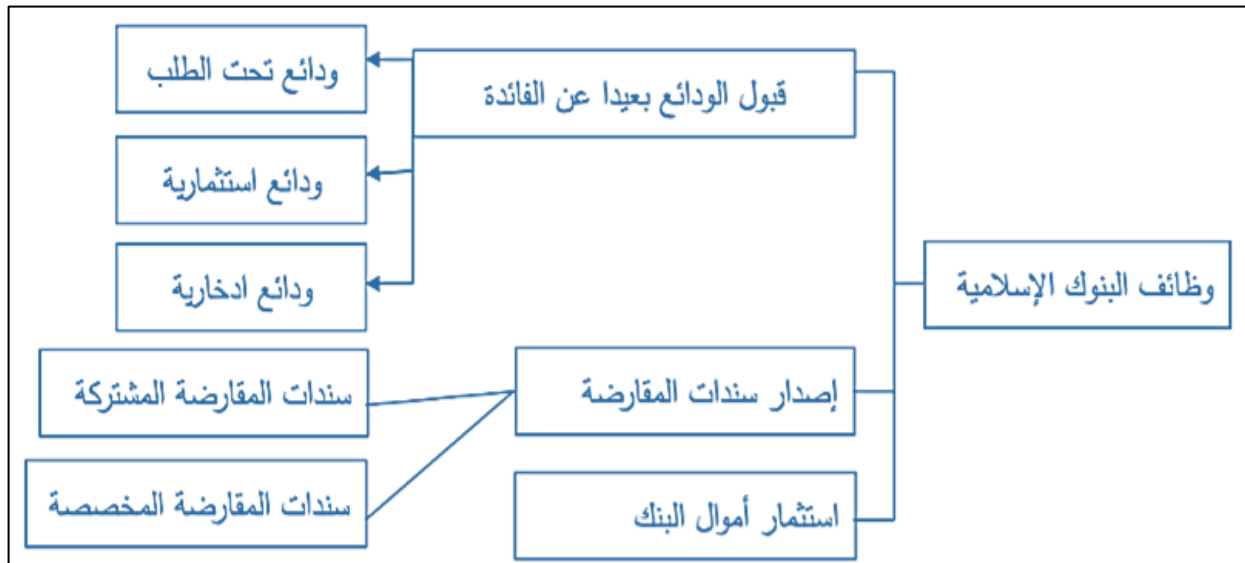
وهي وثائق موحدة القيمة صادرة عن البنك بأسماء من يكتتبون بها مقابل دفع القيمة المحررة بها على أساس نسبة من الأرباح المحققة وهي نوعين:

- سندات المقارضة المشتركة؛
- سندات المقارضة المخصصة؛

3- استثمار أموال البنك:

والتي تشكل الوظائف الائتمانية المقابلة لقبول الودائع التي تستثمر في مشاريع تتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛

الشكل رقم (03): وظائف البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثالث: مراحل إنشاء البنوك الإسلامية والتحديات التي تواجه عملها

الفرع الأول: مراحل إنشاء البنوك الإسلامية

يمكن لنا عرض مراحل إنشاء البنوك الإسلامية فيما يلي:¹

المرحلة الأولى: مرحلة ترويج الفكرة

وتستند هذه المرحلة إلى وجود مجموعة من المهتمين بفكرة إنشاء البنك الإسلامي ويهتم المؤمنون بقضية الترويج بين الجماهير، وتجميع رأس المال المبدئي اللازم للإنفاق على الحملات الترويجية وكذا على عمليات مخاطبة السلطات الحكومية ومفاتها في ذلك.

المرحلة الثانية: مخاطبة السلطات المحلية للحصول على موافقتها

بعد مرحلة الترويج يتم الإتصال بالسلطات الحكومية المصرفية والنقدية للحصول على موافقتها على إنشاء البنك ومعرفة القواعد والشروط الموضوعية من جانبها لتطبيقها عند إنشاء البنك.

المرحلة الثالثة: طرح أسهم البنك الإضافية للاكتساب العام

يقوم المؤسسون بطرح الأسهم الإضافية لرأسمال البنك للاكتتاب العام، وذلك من أجل الحصول على موارد كافية يبدأ بها البنك ممارسة أعماله حيث إن رأسمال البنك الإسلامي لا يمثل الجزء الأكبر من موارده، حيث إن معظمها يأتي في إطار المشاركات والمراجحات فضلا عن حساب الأمانة والإيداع الجاري ذي الطبيعة الخاصة.

المرحلة الرابعة: إعداد الهيكل واللوائح التنظيمية والإدارية للبنك

بعد انتهاء عملية الإكتتاب وتخصيص الأسهم يتم دعوة الهيئة العمومية للإجتماع وانتخاب مجلس الإدارة والإتفاق على الهيكل الإداري واللوائح التنظيمية والنظم الإدارية والمالية والمحاسبة للبنك وتوصيف الوظائف وتحديد مواصفات شاغليها وتسمية المدير العام وهيئة الرقابة الشرعية.

المرحلة الخامسة: التعبئة البشرية

وفي هذه المرحلة يتم إشغال كافة الوظائف على كافة المستويات الإدارية بالقوى البشرية الملائمة بعد إجراء الفحوص النظرية والمقابلات الشفهية لهذه العناصر. ويستحسن أن يبدأ ذلك أولا بأعلى الهرم الإداري ثم

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص133.

المتوسط ثم الأسفل، كما يستحسن أن يشرك المدراء الجدد في عملية اختبار واختيار الموظفين المطلوبين لدوائهم وفروعهم.

المرحلة السادسة: تجهيز المباني واعتماد النماذج والنظم المصرفية

تجهيز مباني البنك بما يلزم من الأجهزة والمعدات والآلات والأدوات والأثاث والبرمجيات المصرفية بالإضافة إلى اعتماد النماذج والطلبات والبطاقات المصرفية المطلوبة لتسيير الإجراءات داخل البنك.

المرحلة السابعة: التدريب والتأهيل

لابد من الإتفاق مع الهيئات خاصة، كالجامعات مثلاً، لتدريب وتأهيل وإعداد المدراء والموظفين على الأعمال المصرفية الإسلامية، وعلى طبيعية النظام المصرفي الإسلامي، كذلك على العمليات الإدارية والإجرائية للمعاملات المصرفية الإسلامية.

المرحلة الثامنة: التشغيل التجريبي

إجراء تشغيل تجريبي للتأكد من ملائمة النماذج المصرفية المعتمدة لسير العمليات المصرفية وسلامة الأداء الوظيفي من أجل معرفة أوجه القصور أو التعارض ومعالجتها قبل بدأ التشغيل الفعلي.

المرحلة التاسعة: الترويج للبنك

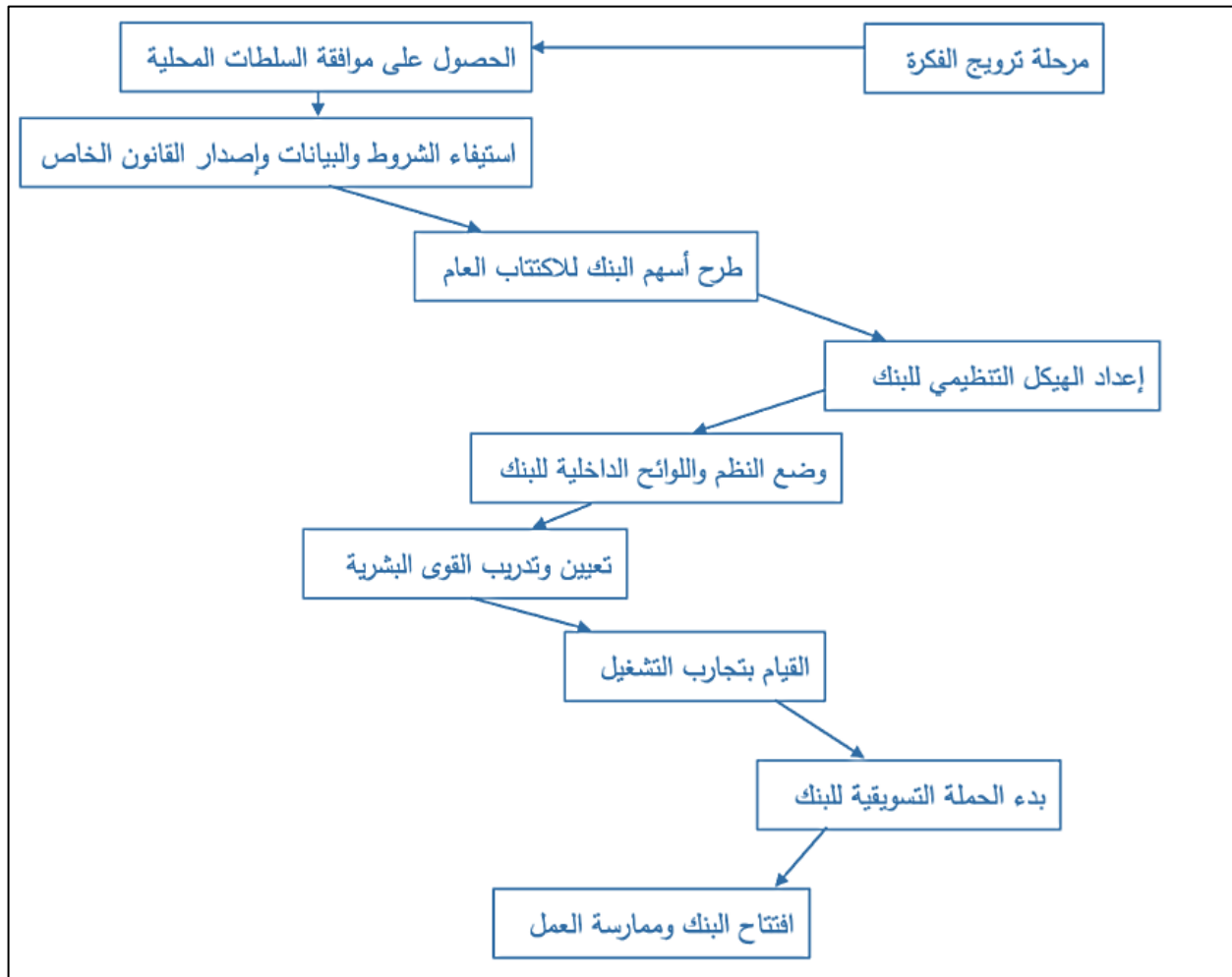
في هذه المرحلة يتم الاتفاق مع مؤسسات إعلامية متخصصة للترويج للبنك والخدمات المصرفية التي يقدمها، ويمكن أن تبدأ هذه المرحلة مباشرة بعد الإنتهاء من عمليات الإكتتاب بالأسهم.

المرحلة العاشرة: الإفتتاح وممارسة العمل الفعلي

لا بد أن يكون الإفتتاح ذو طابع رسمي احتفالي كبير يدعى إليه كبار الشخصيات السياسية والإقتصادية والثقافية والدينية، بالإضافة إلى جمهور من رجال الأعمال والصناعيين والتجار وأرباب الخدمات وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في الدولة، ومن ثم ينطلق البنك في ممارسة أعماله وتقديم خدماته المصرفية الإسلامية التي ستستمر باستمرار البنك مع التطوير والتحديث للخدمات المصرفية وطرق تقديمها وفقاً لتطورات النشاط الإقتصادي في المجتمعات التي يخدمها البنك.

وعلى الرغم من أن هذه المرحلة تعتبر آخر مراحل التأسيس، إلا أنها أول مراحل حياة البنك نفسه، وبالتالي فهي تمثل الخطوات الأولى للبنك في طريقه الممتدة امتداد حياته.

الشكل رقم (04): مراحل إنشاء البنوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه عمل البنوك الإسلامية

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية بعض التحديات الواجب معالجتها لضمان قوة واستقرار هذه الصناعة، بحيث تصبح بمأمن عن الهزات والصدمات كتلك التي شهدتها الصناعة المصرفية التقليدية منذ عام 2008.¹

1- ضرورة توافر التقارب والتنسيق المشترك بين كافة الجهات الرقابية التي تتواجد فيها الصناعة المصرفية الإسلامية، من أجل المحافظة على استقرار هذه الصناعة، وهذا يتأتى من توحيد المعايير وتطبيقها على كافة أشكال العمل المصرفي الإسلامي بغض النظر عن المنطقة التي تعمل بها هذه الصناعة، وهذا من شأنه أن يقلل من عملية التفاوت في الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الصيرفة الإسلامية.

2- العمل على إيجاد البنية اللازمة للتعامل مع موضوع إدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية. تحظى البنوك التقليدية بميزة اللجوء إلى البنك المركزي كملجأ أخير للإقتراض في حال الحاجة إلى السيولة في حين لا تحظى البنوك الإسلامية بهذا التسهيل، كما وأن البنوك الإسلامية تودع أموالها لدى المصارف المركزية دون تقاضي أي عائد. وهذا الأمر يمكن أن يكون من التحديات الكبيرة التي تواجه المصارف الإسلامية وتكون غير قادرة على إدارة السيولة لديها؛

ويذكر أن بعض الدول قد شرعت في مساعدة المصارف الإسلامية في إدارة السيولة عن طريق أسلوب المراجعة فعلى سبيل المثال إذا كان المصرف الإسلامي بحاجة لقرض من البنك المركزي يقوم الأخير بشراء بضاعة بمقدار قيمة القرض عن طريق المراجعة وبيعها إلى البنك بهامش الربح على أن يأخذ تعهداً من قبل المزود بإعادة شراء البضاعة ويقوم البنك الإسلامي بإعادة بيع هذه البضاعة ويحصل على المبلغ المطلوب، فمثلاً بفرض أن بنك إسلامي لديه 100 مليون دولار ويرغب في إيداعها للبنك المركزي فيتم الإتفاق على قيام البنك الإسلامي بشراء البضاعة عن طريق المراجعة وبيعها إلى البنك المركزي بهامش ربح معين يكون عادة مساوي إلى سعر فائدة الإيداع لدى البنك المركزي، ثم يقوم البنك المركزي بإعادة بيعها إلى بائع البضاعة الأصلي ؛

3- تعتبر الصناعة المصرفية صناعة متغيرة ومتطورة وبالتالي تحتاج إلى موارد مؤهلة للتعامل مع تطورات هذه الصناعة وتكون قادرة في نفس الوقت على الارتقاء بها إلى مستويات مرتفعة، وهذا يتطلب التنسيق والتعاون بين معاهد التدريب في الدول التي تتواجد بها البنوك الإسلامية ولبناء

¹ إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية (الإطار المفاهيمي والتحديات)، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، رقم 14، 2013، ص 39-28.

قدرات تتمتع بالمهارات الفنية المطلوبة، لذلك لا بد من إيلاء هذا الموضوع الأهمية اللازمة وزيادة الاستثمار في العنصر البشري؛

4- الموافقة على بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمور الشرعية منها ضرورة توحيد المفاهيم المتعلقة بقضايا الشريعة حتى لا يكون هناك إختلاف في التفسير بين مختلف السلطات الرقابية خاصة عندما يكون هناك تداخل في بعض القضايا بين الدول، لذلك لا بد من إيجاد التوافق والتوحيد بين مختلف السلطات الرقابية التي تعمل بها الصناعة المصرفية لضمان الإتساق في التفسير على كافة القضايا التي تواجه الصناعة المصرفية؛

5- العمل على تطوير مؤشرات السلامة الكلية التي تضمن سلامة الصناعة المصرفية والتي تساعد على مراقبة أداء هذه المصارف مما يساعد على الإستقرار المالي.

6- ضرورة العمل على إيجاد مؤسسات تصنيف للمصارف الإسلامية تكون قادرة على التعامل مع التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وفي نفس الوقت العمل على إجراء تصنيف شامل لكافة القضايا التي تتعلق بالمخاطر التي تكمن في عمل البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: الربحية في البنوك الإسلامية

في هذا المبحث سيتم إعطاء مفاهيم عامة حول ربحية البنوك الإسلامية وتبين مؤشرات والعوامل المؤثرة على ربحيتها.

المطلب الأول: ماهية الربحية

سننتظر في هذا المطلب إلى تعريف كل من:

الفرع الأول: تعريف الربحية

1-تعريف الربح

يعرف الربح من جهة نظرة الإقتصادية بأنها مكافأة عنصر التنظيم لقاء قيامه بمزج عناصر الإنتاج (العمل رأس المال، الأرض، الموارد الأولية) بهدف إنتاج السلع والخدمات وتختلف إمكانية المنظمين هو ضمان إمكانية الاستخدام الأمثل لتلك العناصر نتيجة لعدة اعتبارات؛ هذه الاعتبارات قد يكون جزءا منها يتعلق بالظروف السائدة في المنشأة، لكن غالبا ما تكون الظروف الذاتية المحيطة بالنظم هي العامل الأساسي في ذلك.¹

2-تعريف الربحية

يعتبر الربح الهدف الأساسي لكل مؤسسة، ولذلك تسعى البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك إلى تحقيق ربح يضمن حقوق المالكين والمودعين، واكتساب حصة في السوق المصرفية على مستوى الدولة والمستوى العالمي. ومن أجل معرفة أداء ربحية البنوك الإسلامية اخترنا مؤشرين أساسيين لقياس الربحية وهما العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE.²

وتعتبر الربحية أمرا ضروريا وهدفا أساسيا لضمان بقاء المشاريع الإستثمارية واستمرارها ونموها وهي بنفس الوقت غاية يتطلع إليها المساهمين، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي حققتها المشاريع والموارد المتحققة جراء استثمار تلك الأرباح، لذلك تسعى الإدارة لبذل أقصى الجهود نحو استخدام الأمثل للموارد المتاحة بغية تحقيق أفضل العوائد الممكنة للمساهمين من جانب واستمرار بقاء ونمو تلك المشاريع من جهة أخرى.

¹ خديجة دزايت، مغطاة الله مبروكة، تقييم الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة النيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة 2013، ص 35.

² عبد الرحمان عبد القادر، عنوان المداخلة: آثار الأزمة المثالية العالمية على ربحية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية، المحور الرابع: دور الصيرفة الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ملتقى وطني تكويني لطلبة الدكتوراه حول: الصيرفة الإسلامية: مارس 2018، جامعة أدرار، ص 03.

وتعد الربحية مؤشرات للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد البنك، لذلك يتداخل أو يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده، أي أنه كلما ازدادت سيولة المصرف كلما تضاعلت قدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الإستثمارات طويلة الأجل.¹

ويعبر الربح محاسبيا عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أما من الناحية الإقتصادية فيعبر الربح عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن التكاليف مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة.

الفرع الثاني: أهمية الربحية

تسعى البنوك إلى تحقيق أعلى ربحية ممكنة وذلك لأهميتها البالغة والمتمثلة في:²

- الأرباح ضرورية لمقابلة المخاطرة المتنوعة التي يتعرض لها البنك حتى يستطيع البقاء في سوق العمل، فهناك مخاطر كثيرة ومتعددة منها مخاطر الائتمان والاستثمار والتصفية التجارية والسرقة والاحتباس وغيرها؛
- الأرباح ضرورية لملكي المشروع حيث تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات؛
- الأرباح ضرورية للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك من ثلاث أوجه:
 - إعادة استثمار الأرباح بصفة مستثمرة هو أحد وسائل التمويل ذاتي؛
 - تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماليه؛
 - إعطاء المساهم عائد مقبول على رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه؛
 - تقيس الأرباح المجهود الذي بذل بصفة عامة حيث يمكن القول بأنه مقياس لأداء لإدارة؛
- تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنوك والمستثمرين المرتقبين؛
- تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية بأن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

¹ سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين المصرف الرافدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 2009، ص 06.

² محمد حمد خلف، وفريد ناجي أحمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العراق، 2017، 410.

المطلب الثاني: مؤشرات وأليات تعظيم الربحية في البنوك الإسلامية:

الفرع الأول: مؤشرات الربحية:

تعتمد البنوك الإسلامية في تقييم أدائها المالي على نسب ومؤشرات تتوقف من خلالها على نقاط القوة والضعف ومن خلالها تتخذ إجراءات تصحيحية، ومن هاته المؤشرات الربحية التي تمكن البنوك في معرفة الأرباح المحققة خلال سنة مالية معينة ومن أهم مؤشرات الربحية التي تعتمدها وتطبقها البنوك الإسلامية نجد التالي:¹

1- مؤشر العائد على حقوق الملكية (Return On Equity): من خلال هذا المؤشر تتمكن البنوك الإسلامية من معرفة مدى مساهمة كل وحدة نقدية من حقوق الملكية في توليد صافي الدخل، حيث يساعد هذا المؤشر الملاك على اتخاذ قراراتهم اتجاه البنك بالبقاء أو الانسحاب، ويتم قياس هذا المؤشر حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الدخل} \div \text{حقوق الملكية}$$

2- مؤشر العائد على الموارد (Return on resources): يساعد هذا المؤشر على معرفة مدى مساهمة كل وحدة نقدية من حقوق الملكية والودائع بمختلف أجالها في توليد صافي الدخل، ويتم قياس هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الموارد} = \text{صافي الدخل} \div \text{حقوق الملكية} + \text{الودائع}$$

3- مؤشر العائد على الودائع (Return On Deposits): يفيد هذا المؤشر البنوك الإسلامية من معرفة مدى مساهمة كل وحدة نقدية من الودائع الموضوعة تحت تصرف البنك في تحقيق صافي الدخل، ويتم قياس المؤشر بناء على العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الودائع}$$

4 - مؤشر العائد على الأصول (Return On Assets): يفيد هذا المؤشر البنوك الإسلامية في التعرف على مدى مساهمة كل وحدة نقدية من إجمالي الأصول التي تحت تصرفها في تحقيق صافي الدخل، ويتم قياس المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الدخل} \div \text{إجمالي الأصول}$$

¹ لنصاري عبد القادر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 325-326.

ويرتبط معدل العائد على حقوق الملكية ROE بمعدل العائد على الأصول ROA من خلال مضاعف حقوق الملكية أو الرقم المالي حيث إن هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية أو الواقع المالي هذا الأخير يساوي إجمالي الأصول مقسومة على إجمالي حقوق الملكية وذلك كما يلي:

العائد على حقوق الملكية (ROE): (الأرباح الصافية/إجمالي حقوق الملكية) × (إجمالي الأصول/حقوق الملكية)

أي أن: العائد على حقوق الملكية (ROE): العائد على الأصول ROA × الرفع المالي EM.

ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية، حيث تسير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل الخارجي مقارنة بحقوق الملكية، وهكذا فإن مضاعف حقوق الملكية يقيس الرفع المالي كما يمثل مقياس لكل من الربح والخسارة، ومما كان معدل الرفع المالي مرتفعاً أدى ذلك إلى زيادة العائد على حقوق الملكية، وذلك في الحالات التي يكون فيها صافي الدخل موجبا، إلا أن ذلك يشير في نفس الوقت إلى مخاطر رأس مال مرتفعة.

5- مؤشر صافي الربح (profit Margin): يفيد هذا المؤشر البنوك الربوية دون البنوك الإسلامية من تحديد صافي هامش الربح المحقق خلال سنة مالية معينة من خلال مساهمة إجمالي الموجودات التي بحوزة البنك، ويتم قياس المؤشر كلاتي:

مؤشر صافي الربح = (الفوائد المحصلة عن المقرضين - الفوائد المدفوعة للمقرضين)

إجمالي موجودين البنك.

وبما أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا أخذاً وعطاءً، فصافي هامش ربحها يتأتى من المشاركات الإستثمارات والتمويلات بحسب العزم والمخاطرة، ويمكن قياس مؤشر صافي عوائد البنوك الإسلامية من خلال العلاقة التالية:

صافي الربح = (العائدات المحصلة عن المقرضين - العائدات المدفوعة للمقرضين)

إجمالي موجودين البنك.

الفرع الثاني: آليات تعظيم الربحية في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية في تعظيم ربحيتها على مجموعة من الآليات نذكر منها: ¹

1- تسعير الخدمات المصرفية: يرتبط تسعير الخدمات بعامل الإيرادات والعوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن كافة الخدمة المصرفية، ويستفاد من تسعير الخدمة المصرفية في جعلها أكثر ملائمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحملها، ويستعمل تسعير الخدمة المصرفية تحديد رسوم الخدمات غير الإستثمارية وحصة المضارب في عوائد الودائع الاستثمارية.

2- الإستفادة من فورات الإنتاج الكبير: ويتأتى ذلك من خلال زيادة الموجودات الإستثمارية إلى حقوق الملكية ونشير نظرية وفورات الحجم الكبير إلى أن التوسع في حجم الوحدة المصرفية يتبعه توسيع في الإنتاج يؤدي إلى زيادة في التكاليف بمعدل أقل من معدل زيادة الإنتاج، ومن هنا فإن متوسط الطاقة يتجه في الأجل الطويل إلى الانخفاض، وبالتالي القدرة على تحقيق معدل عال من الربح بسبب تدنية التكاليف؛

3- انتقاء الإستثمارات ذات العوائد المرتفعة: كلما كان حجم البنك كبيرا في رأس مالم استطاع الوصول إلى المشروعات المرتفعة العوائد، وفي نفس الوقت قوة المركز الشمالي للبنك تسهم في جذب الودائع الاستثمارية بصفة أصحاب الودائع بالبنك، ويمكن الاستفادة من الاستثمارات مرتفعة العوائد من خلال:

- إدارة أخطار ناجحة؛

- إستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية؛

- الاستفادة من الاندماج ووفورات الحجم الكبير؛

4- رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن: وترتبط هذه المسألة بإدارة السيولة في البنك من جهة السياسة البنك المركزي من جهة ثانية، إذا أن البنك المركزي يفرض نسبة سيولة نقدية على البنوك الإسلامية وغيرها، أما ما يمكن أن يؤثر فيه البنك هو كيفية إدارة المتاح من موارد الإستفادة من الفرص المتاحة في الاستثمار يقدر الإمكان؛

5- كفاءة نفقات البنك في تحصيل الإيرادات: يمكن البنك الإسلامي تحقيق كفاءة النفقات من خلال زيادة كفاءة العاملين فيه، وتقاس كفاءة النفقة بنسبة ما ينفق البنك إلى مجموعة إيراداته وهذه النسبة كلما إنخفضت فإن ذلك يعني كفاءة الوحدة النقدية المنفقة من قبل البنك، ويمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال:

- ربط الأجور يقدر الإمكان بالإنتاج الحقيقي وليس لاعتبارات شخصية أو غيرها؛

¹ لوليزة بشلم، بشرى باثر تطبيق معايير السيولة وفق بازل 3 على ربحية البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2019، ص42.

- أن يكون الاختيار للعامل من خلال الرغبة والخبرة؛
- رفع الدرجات المهنية بالكفاءة فضلا عن المؤهلات العلمية وغيرها؛
- التدريب والتأهيل وإدخال المكافأة الدورية في برنامج الحوافز؛

6- سرعة إتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يعتبر من أهم عناصر تحقيق الربحية، حيث تساعد في إتخاذ القرار في الوقت المناسب، وتعتمد على إمكانية وصول المعلومات إلى الإدارة بشكل مؤسسي، ويمكن اختصار الوقت على العملاء في البنوك الإسلامية، وجعل المعاملة تتم في إدارة واحدة دون الرجوع إلى إدارة عليا في البنك التوفير على العملاء، والتالي يحقق البنك راجا ما يعني جذب عملاء جدد، بسبب هذه المرونة التي يتبعها البنك.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية في البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على ربحية البنك وتضعف تنافسيته وتتنقسم هاته العوامل إلى عوامل داخلية حيث يكون البنك لحد ذاته مسؤول عنها، وعوامل خارجية تخرج عن نطاق البنك، وتتمثل هاته العوامل في النقاط التالية:¹

الفرع الاول: العوامل الداخلية

- 1- هيكله الودائع: تؤثر تركيبة وهيكله الودائع على ربحية البنوك الإسلامية حيث كلما كانت البنوك الإسلامية تتعاطى بمرونة اتجاه الودائع وتعمل على تعبئة المدخرات، خصوصا ودائع التوفير وودائع الموجهة للاستثمار كلما كان للبنك القدرة على التوسع في تمويلاته واستثماراته، وهذا ما يزيد من ربحيته.
- 2- التوظيف الامثل للودائع: لكي تضاعف البنوك الإسلامية من ربحيتها عليها أن توظف الودائع الموجودة تحت تصرفها بكفاءة وفعالية من خلال استثمارها في الأنشطة والقطاعات ذات المردودية والأقل مخاطر.
- 3- سمعة البنك: تؤثر سمعة البنك وحجمه ومدى انتشاره وتوسيعه بالإضافة الى تركيبته البشرية على ربحية البنك، حيث يلاحظ أن البنوك الكبيرة لها قدرة على التوسع بهدف تقديم خدمات وتسهيلات مصرفية لأقصى عدد من العملاء وكسب. رضاهم.

¹ أحمد حسين، أحمد المشهوراوي، أثر متغيرات عناصر المركز الشمالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليل على المصارف الإسلامية في فلسطين الفترة من 1996 إلى 2005)، الرسالة لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، 2007، ص66.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية:

تضم كل من العناصر التالية:

- 1- **السياسة النقدية:** تؤثر السياسة النقدية على ربحية البنوك في حالة تبنت البنوك المركزية سياسة نقدية توسعية، حيث تجعل هذه الأخيرة البنوك التجارية وبما فيها البنوك الإسلامية تتوسع في عملية الإقراض والتمويل بالشكل الذي يزيد من ربحيتها، ويحصل العكس في حالة تبنت البنوك المركزية سياسة نقدية انكماشية حيث تجبر هاته السياسة البنوك التجارية على الحد من التوسع في عملية الإقراض أو إعادة الخصم وتعطيل جزء من مواردها في شكل احتياطات اجبارية وقانونية.
- 2- **أسعار الفائدة:** تتضاعف ربحية البنوك في الفروقات بين معدلات الفائدة للإقراض (معدلات فائدة دائنة) ومعدلات الفائدة للاقتراض (معدلات فائدة مدينة).
- 3- **التشريعات القانونية:** تلعب النصوص القانونية والتشريعية دور هام في تحقيق الربحية على مستوى البنوك فكلما كانت البنوك تنشط في أوساط تشهد استقرار تشريعي كلما انعكس هذا الأمر على نشاطاتها واستثماراتها بحيث لا يمكن البنوك توظيف ودائع عملائها في وسط يشهد لا استقرار تشريعي وقانوني.
- 4- **الظروف الاقتصادية والسياسية:** تتأثر ربحية البنوك لمدة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبيئة التي تنشط فيها، فكلما كان هناك استقرار سياسي واقتصادي كلما شجع هذا المستثمرين ورجال الأعمال على توظيف واستثمار أموالهم في هذا البلد، مما يعزز دور الوساطة المثالية للبنوك.
- 5- **الوعي المصرفي:** كلما كان الوعي وثقافة المجتمعات بمدى أهمية التعامل المصرفي كلما انعكس هذا إيجابا على ربحية البنوك نتيجة التعاطي الإيجابي للأفراد والمؤسسات مع البنوك سواء بالإقراض أو للاقتراض، وهذا ما يحسن من ربحية البنوك.
- 6- **المناقشة:** تشهد البنوك تنافسية كبيرة ما يفرض عليها تحسين خدماتها وتنويع منتجاتها التمويلية من أجل الحفاظ على أكبر قدر من عملائها، وتؤثر التنافسية على ربحية البنوك من حيث محدودية الموارد المتاحة للبنك.

خلاصة:

نستخلص مما تم دراسته في هذا الفصل الذي تعرفنا فيه على البنوك الإسلامية من خلال عرض مختلف مفاهيمه، وموارده وتنقسم هذه الموارد إلى موارد ذاتية وأخرى غير ذاتية ووظائفها، كما تم التطرق إلى مراحل البنوك الإسلامية والتحديات التي تواجهها.

تتمتع البنوك الإسلامية بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك ومن أهمها عدم التعامل بالفائدة المصرفية التي هي من الربا المحرمة والمشاركة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وتعد الربحية هدفا أساسيا لضمان بقاء المشاريع الاستثمارية واستمرارها، وتعتمد البنوك الإسلامية في تقديم أدائها على نسب ومؤشرات المتمثلة في مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، صافي الأرباح، حيث تواجه هذه البنوك مجموعة من عوامل والمتغيرات التي تؤثر على ربحية البنك وتنقسم إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لبنك

قطر الإسلامي

تمهيد:

يتميز النظام البنكي القطري بوجود مجموعة من البنوك تحت رقابة البنك المركزي القطري، ومن بينها قطر الإسلامي الذي يعتبر من أعرق البنوك الإسلامية وأول مؤسسة مالية إسلامية تأسست في قطر، وقد عملت دولة قطر على تعزيز دور وقدرات قطاعها المصرفي الإسلامي ليساهم في النهوض بالاقتصاد المحلي، ويعتلي صدارة المنافسة في الأسواق العالمية. ولقد إعتمدت على معطيات وتقارير بنك قطر الإسلامي وما نشر عنه في موقعه الإلكتروني في إجراء هذه الدراسة.

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى كل من المفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أثر صيغ التمويل على ربحية بنك قطر الإسلامي خلال فترة (2010-2021).

وعليه تم تخصيص هذا الفصل كجانب تطبيقي لما جاءت به الفصول السابقة ضمن مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: نبذة عن بنك قطر الإسلامي

المبحث الثاني: إختبار أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة الممتدة (2010-2021).

المبحث الأول: نبذة عن بنك قطر الإسلامي

يعتبر بنك قطر الإسلامي من أنجح التجارب في مجال التمويل والاستثمار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على هذا البنك من خلال التطرق إلى كل من نشأته وتعريفه وهيكله التنظيمي ومختلف الصيغ التمويلية التي يستخدمها.

المطلب الأول: تعريف ونشأة بنك قطر الإسلامي

مصرف قطر الإسلامي: هو أول مصرف إسلامي في قطر، بدأ عمله عام 1986 ولا يزال إلى أكبر المؤسسات المصرفية في الدولة حيث يستحوذ حالياً على نسبة 49 من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد وحصته حوالي 10 من إجمالي السوق المصرفية.¹

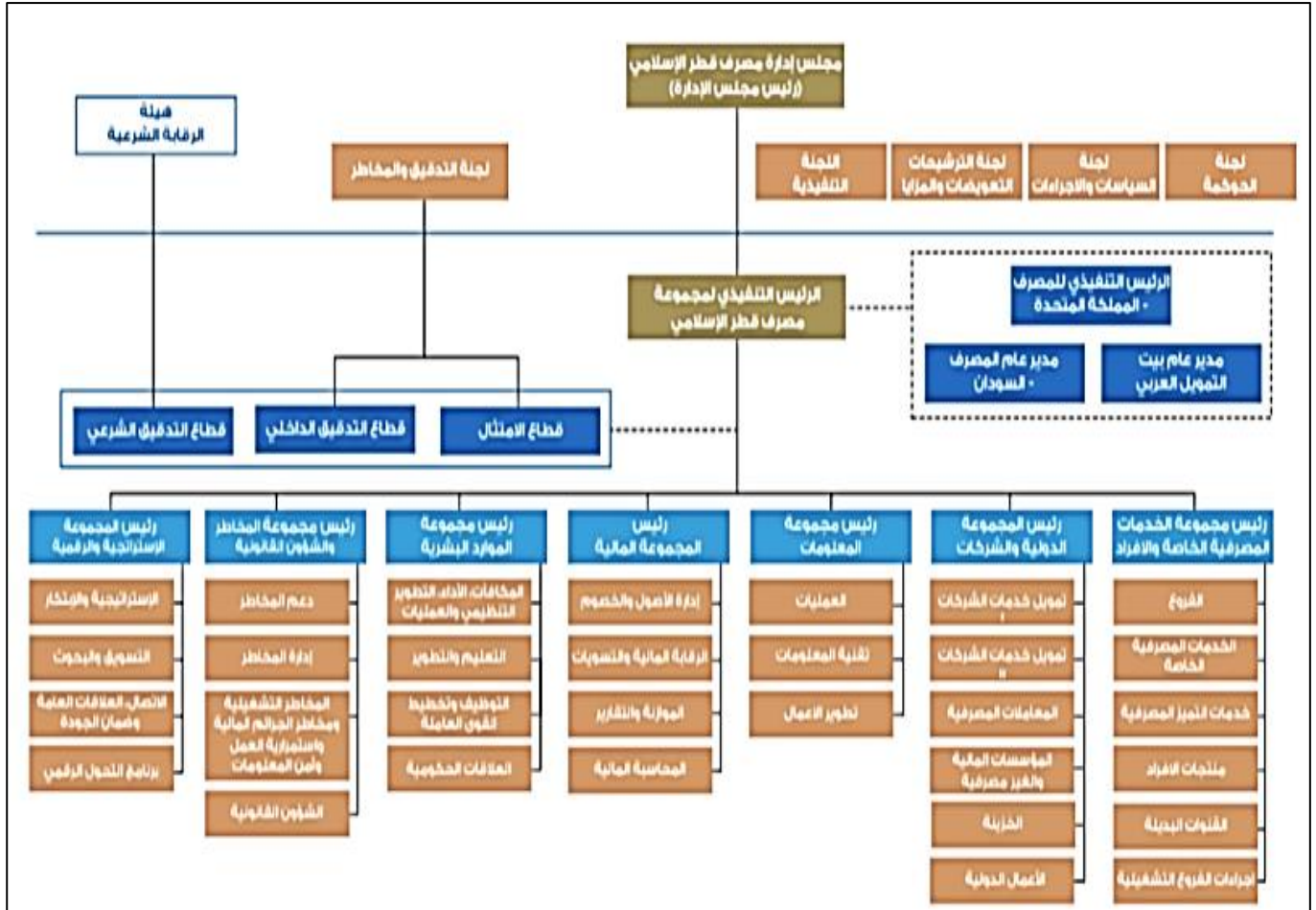
يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة في فروع عصرية منشورة في مختلف أنحاء قطر كما تقدم الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات شرائح محددة في العملاء، مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، بالسيدات بالإضافة إلى امتلاكه شبكة فروع متميزة عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الإلكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال المصرف والخدمات المصرفية عبر الأنترنت وأجهزة المصرف الآلي والإيداع النقدي وأجهزة المصرف التفاعلية ITM بالإضافة إلى مراكز اتصال على عدة جوائز.

يتبنى المصرف إستراتيجية نمو تهدف إلى تعزيز مكنته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشركات مهمة مع مجتمعات محلية، وتتماشى إستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد و تطوير قطاع خاص قوي، ويعد المصرف مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، وتوفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتمتلك مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها مصرف كيو أنفست وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، هذا جانب الشركات الزميلة "شركة بيماء" المختصر في تقديم برامج تكافل تأميني وشركة الجزيرة للتمويل (شركة تحويل إستهلاكي).

¹ الموقع الرسمي للنيل _ نبذة تعريفية حول بنك قطر الإسلامي، تاريخ الاستطلاع 23/05/2023 على الساعة 15:34
<https://www.qib.com.qa/ar/about-us/our-profile.aspx>

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي لبنك قطر الإسلامي



المصدر: التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي، 2021، ص27.

المطلب الثالث: الصيغ المعتمدة في بنك قطر الإسلامي

نشأ المصرف منذ التأسيس على أنه مصرف إسلامي يعتمد الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ولهذا يعتبر المصرف من السباقين في تطوير منتجات وبرامج مبتكرة تلبي إحتياجات العملاء ومتوافقة مع الشريعة، وتتمثل الصيغ التي يعتمد عليها في:¹

1- بيع المساومة:

ويتمثل بيع المساومة في طلب العميل في المصرف أن يشتري سلعة معينة في طرف ثالث بسعر لا دخل للعميل بتحديدده، وبربح لا يعمل العميل تبعا لذلك، ويكون الحق للعميل القبول للسلعة أو رفضها بعد تملك المصرف لها، فإذا قبل العميل البضاعة يقوم بتسديد قيمتها للمصرف بالأقسام بالنحو الذي يتفق عليه ويقوم المصرف بتطبيق بيع المساومة على السلعة المشتراة في السوق المحلية؛

2- بيع المراجعة:

يوفر المصرف لعملائه خدمة إصدار اعتمادات المراجعة التي تكمن العميل من الحصول على بعض السلع والأجهزة والمعدات في الخارج ويتم ذلك من خلال تقديم العميل طلبا للمصرف لاستيراد سلعة ما مبينا وصفها وكميتها وسعرها فيقوم المصرف باستيرادها لنفسه في الخارج على أن يبيعا للعميل بعد وصولها بسعر بكلفتها مع زيادة ربح يتم الإتفاق عليه؛

3- الإستصناع:

يتمثل الإستصناع في قيام المصرف بالتعاقد مع العميل على القيام بتنفيذ مشروع معين وتحمل جميع التكاليف في الخدمات والأجور ثم تسليمه كاملا إلى العميل بمبلغ محدد وفي تاريخ معين حيث لا يملك المصرف حاليا شركة مقاولات فإنه يقوم بالتعاقد على تنفيذ المشروع مع شركة أو أكثر من شركات المقاولات؛

4- الإستثمار بالمشاركة:

يعتبر نظام الإستثمار بالمشاركة المميز الرئيسي للمصرف الإسلامي عن البنوك التقليدية الأخرى، ويقوم هذا النوع من الإستثمار على أساس تقديم المصرف حصته من المال الذي يطلبه بقصد إنشاء

¹ الموقع الرسمي لبنك قطر الإسلامي، صيغ التمويل المعتمدة في بنك قطر الإسلامي، تاريخ الإستطلاع 23/05/2023 على الساعة 19:22
<https://www.qip.com.qa/ar/islamic-banking-tools/>

مشروع مشترك أو شراء بضاعة وبيعها حيث يشارك المصرف في النتائج المحتملة (ربحا أو خسارة) في ضوء قواعد توزيعية شرعية يتفق عليها مسبقا؛

5- الإستثمار بالمضاربة:

يقوم المصرف بتنفيذ العديد من عقود المضاربة التي تغطي احتياجات إستثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو تمويل المناقصات أو غيرها؛

6- الإجارة:

• يقوم المصرف بشراء الأعيان أو حصص منها ثم تأجيرها للغير، وهذه الأعيان مثل العقارات والمعدات الأجهزة المتنوعة، ويتم ذلك بعد دراسة الجدوى والتأكد من ربحيتها وموافقتها أحكام الشريعة الإسلامية؛

• يملك مصرف قطر الإسلامي رؤية إستراتيجية استثمارية واضحة بعيدة المدى، وينظر لمحيطه الإقليمي والعالمي كوحدة متكاملة، من منطق أن عصر العولمة المالية لم يعد فيه مكان لمصرف ينكفى على الداخل ولهذا فإن المصرف يتبنى إستراتيجية للتوسع خارجيا عبر انتقاء مراكز إقليمية وعالمية لإستثماراته الخارجية، بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي ويتولى المصرف رئاسة مجالس إدارات هذه البيوت التمويلية حرصا على تطبيق المفاهيم والضوابط الشرعية الاسلامية التي يطبقها باعتبارها الشركة الأم؛

المبحث الثاني: إختبار أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية في بنك قطر الإسلامي خلال فترة 2010-2021.

المطلب الأول: تحليل تطور صيغ التمويل في بنك قطر الإسلامي خلال فترة 2010-2021

تتضح من خلال التعرض لكل من:

الفرع الأول: عناصر موجودات التمويل في البنك: وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قيم موجودات التمويل للفترة 2010-2021 (ألف ريال قطري)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات الكلية	53430231	58274886	73192058	77354244	96106464	127323982
مراحيات ومساومات	23536459	23547750	36919041	38832944	49949792	77730475
إجازة منتهية بالتمليك	5902428	5671791	8736642	12332885	14839056	18984693
استصناع	3201113	3481987	2432551	1228995	808719	689751
مضاربة	1039987	915950	304423	197691	472427	627970
أخرى	66308	242200	279957	335147	569057	376433
إجمالي موجودات التمويل	33746295	33859678	48672614	52927662	66639051	98409322
ناقص: ربح مؤجل	4031137	3901183	5042434	5324634	6399267	10542027
مخصص انخفاض القيمة	297809	310745	460095	425317	514849	579953
أرباح معلقة	65576	51880	32751	38245	43404	65432
صافي موجودات التمويل	29351773	29595870	43137334	47139466	59681031	87221910
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الموجودات الكلية	139834128	150374876	15323265	163519211	174306175	193915910
مراحيات ومساومات	81797648	87824141	87106340	101338841	108521422	119820708
إجازة منتهية بالتمليك	20792166	19765231	21218805	20076735	20099935	20708608
إستصناع	445736	766379	744665	848730	185249	8914
مضاربة	631700	571250	71323	18311	14111	-
أخرى	2575496	1825650	3266139	2095537	1998552	374250
إجمالي موجودات التمويل	126183746	110752651	112407372	124378154	130819269	140912480
ناقص ربح مؤجل	7149002	6848417	8004893	7859426	7773643	7665654
مخصص انخفاض القيمة	799282	1198498	2129804	2698687	3901098	4782583
أرباح معلقة	64942	92237	62645	66448	72096	55716
صافي موجودات التمويل	98170520	102613499	102209930	113753593	119072432	128408527

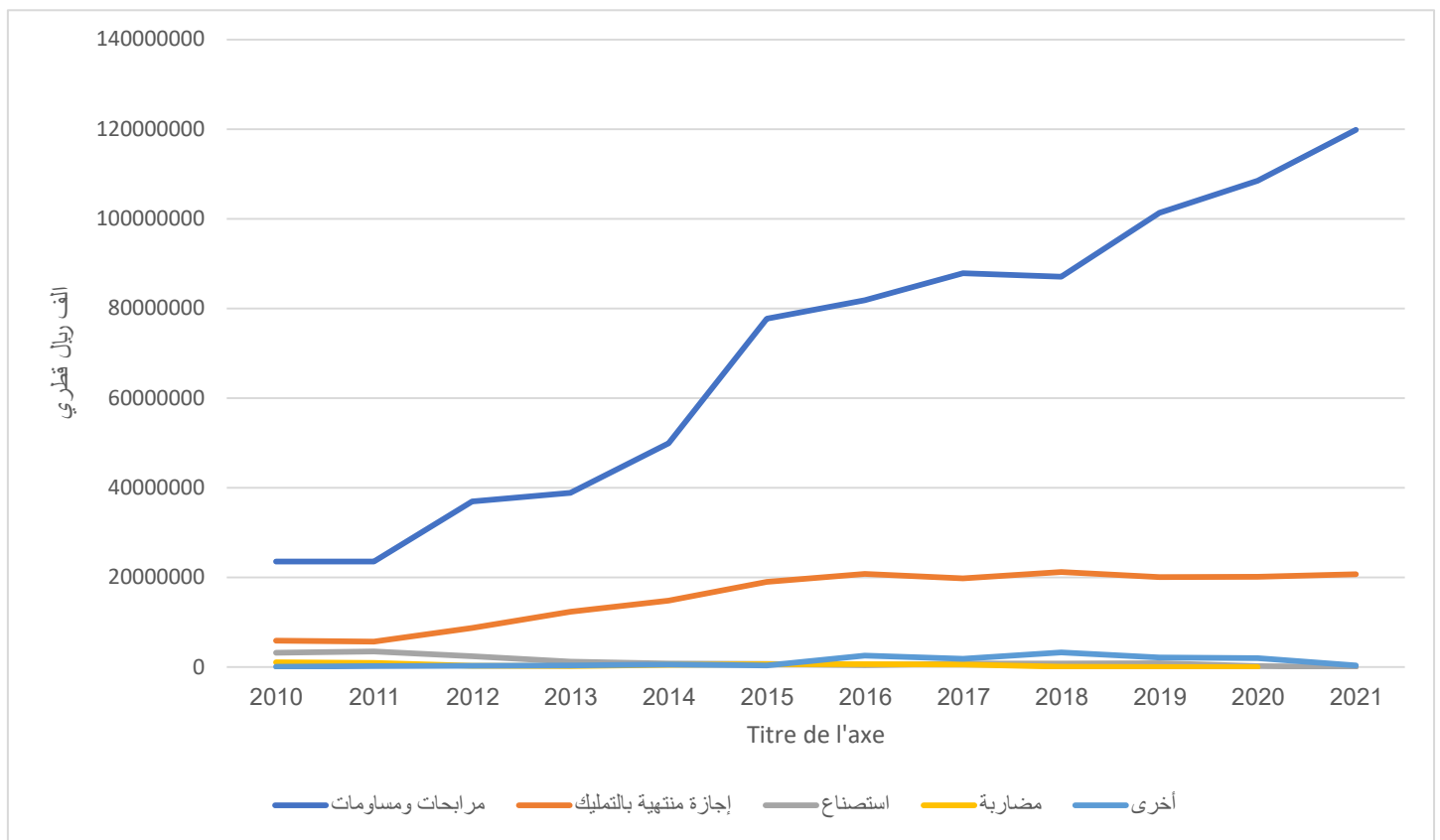
المصدر: تقارير بنك قطر الإسلامي خلال فترة 2010-2021.

يمثل الجدول قيم موجودات التمويل التي تشمل الصيغ التمويلية المعتمدة من قبل بنك قطر، ويقوم البنك بتوزيعها من الصيغ التالية: المراجعة، المساومة والمشاركة، والإجازة والإستصناع وبعض الصيغ الأخرى، وقيمة موجودات التمويل يتم حسابها من خلال التكلفة الإجمالية لصيغ التمويل ناقص مخصصات خسائر

الإنخفاض في القيمة وأرباح المتعلقة والمؤجلة وإن اختلفت درجة تركيز البنك على صيغة دون الأخرى ويبين من خلال الجدول أن قيمة صافي موجودات التمويل في زيادة مستمرة طوال فترة الدراسة، وقد اختلفت درجة تركيز البنك على صيغة دون الأخرى ووجود تباين في بعضها دون البعض الآخر، والشكل الموالي يعطي صورة أكثر وضوحاً عن التحليل السابق.

الشكل رقم (06): تطور عناصر موجودات التمويل لبنك قطر الإسلامي خلال فترة 2010

2021



المصدر: إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال الشكل البياني أن مخصصات صيغ التمويل في تزايد مستمر طيلة فترة 2010-2021 ففي ظل الزيادة المركزة ضمن المراجعة والمساومات، يسجل انخفاض في صيغ التمويل بالمضاربة والاستصناع وصيغ التمويل الأخرى ففي عام 2013 شهدت زيادة لكل من المراجعة والإجازة المنتهية بالتسليم وصيغ التمويل

الأخرى بقيمة 38832944 ألف ريال قطري ومبلغ قدره 12332885 ألف ريال قطري ومبلغ قدره 335147 على التوالي، أما بالنسبة للصيغ التمويل الأخرى فقد بدأت في الإنخفاض عام 2015 حتى 2021 باستثناء الإستصناع في زيادة طفيفة عام 2011 بقيمة 3481987 ألف ريال قطري ليسجل إنخفاضا إلى غاية السنة الأخيرة، أما بالنسبة للمضاربة فقد شهدت إنخفاضا من عام 2011 إلى غاية 2021، أما لصيغة الإجارة فقد شهدت زيادة عبر طيلة السنوات.

مما سبق يمكن الخروج بجملة من النتائج تتمثل في:

_ تركز عملية تمويل البنك ضمن صيغة المراجعة والمساومة والتي بلغت ضعفي إجمالي الصيغ الأخرى وتليها صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك والإستصناع ويمكننا أن نستخلص توجه العام البنك الذي تركز من خلال نشاطه ضمن الصيغ القائمة على المديونية أخذا بعدة اعتبارات وتبريرات منها لاعتبارها الصيغ الأكثر طلب لتمويل الإستثمارات، والأنسب لتمويل رأس مال الثابت والتغير في المخزون والمسهل لآليات التجارة الخارجية المحققة لاستيراد السلع الإنتاجية والأولية والنصف المصنعة وقد يكون السبب الجوهرى لهذا التوجه كون هذه الصيغ أكثر توليدا لأرباح، إضافة إلى سهولة التعامل وقلة المخاطر التي قد تتخللها مقارنة بالصيغ الأخرى.

الفرع الثاني: نسبة مساهمة كل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي موجودات التمويل

تختلف نسبة المساهمة في إجمالي موجودات التمويل من صيغة لأخرى وهذا ما يوضحه كل من الجدول والشكل الموالي:

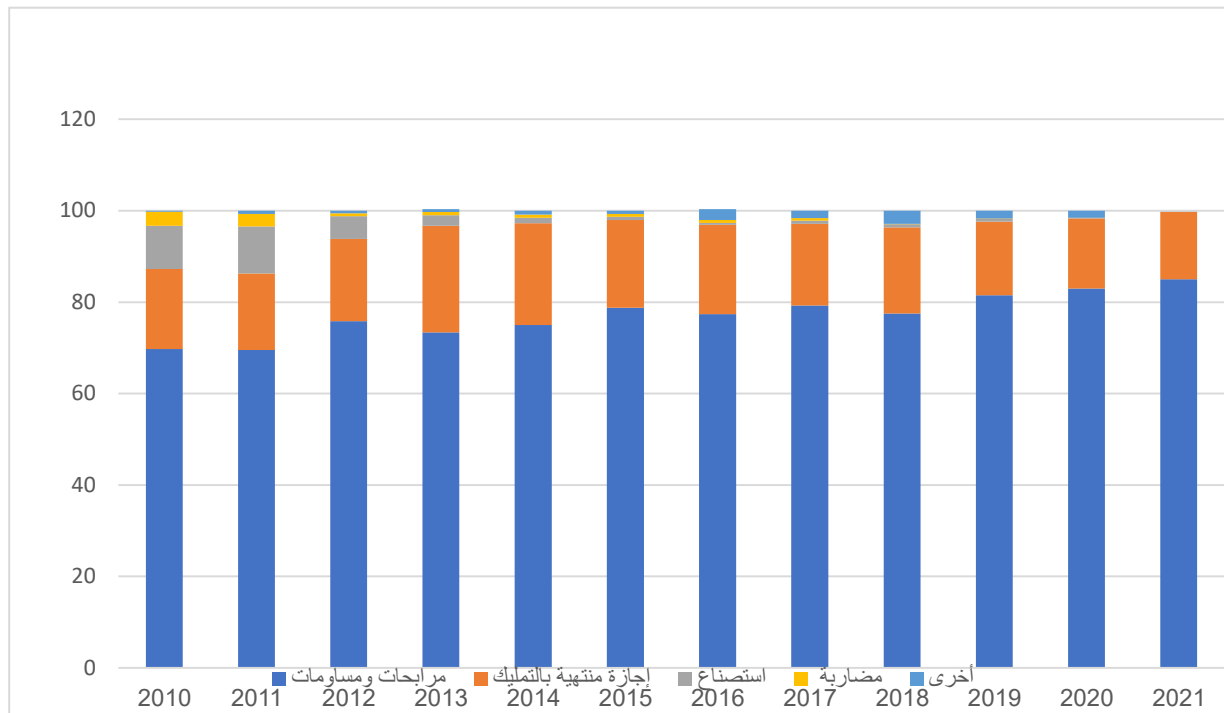
الجدول رقم (02): نسبة مساهمة كل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي موجودات التمويل %
مليار ريال قطري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي موجودات التمويل	65.10	58.10	66.50	68.42	69.34	77.52
مربحات ومساومات	69.75	69.54	75.85	73.37	74.96	78.75
إجارة منتهية بالتمليك	17.49	16.75	17.95	23.30	22.27	19.23
إستصناع	9.49	10.28	5.00	2.32	1.21	0.70
مضاربة	3.08	2.71	0.63	0.73	0.71	0.64
أخرى	0.20	0.72	0.58	0.63	0.85	0.68
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إجمالي موجودات التمويل	75.94	73.65	73.36	76.06	75.05	72.67
مربحات ومساومات	77.4	79.3	77.49	81.48	82.96	85.03
إجارة منتهية بالتمليك	19.53	17.85	18.88	16.15	15.36	14.70
إستصناع	0.42	0.69	0.66	0.68	0.14	0.006
مضاربة	0.59	0.52	0.06	0.01	0.01	-
أخرى	2.43	1.64	2.91	1.68	1.53	0.26

المصدر: من إعداد الطالبتين على الأقارب المالية البنك

يمثل الجدول أعلاه مساهمة كل أسلوب من أساليب التمويل الإسلامي في إجمالي موجودات التمويل، حيث تمثل نسب المربحات والمساومات الرصيد الأكبر والذي قدر سنة 2021 ب 85.03% من إجمالي موجودات التمويل، وهو ما يؤكد اتجاه البنك نحو الصيغ التمويلية القائمة على المديونية. أما بالنسبة لصيغة الإجارة شهدت زيادة في عام 2013 بنسبة 23.30% بعدها استمرت في الانخفاض من عام 2014 إلى غاية 2021، وفي عام 2013 شهدت إنخفاضاً في صيغة الإستصناع والمضاربة والصيغ التمويل الأخرى.

الشكل رقم (07): مساهمة كل نوع من صيغ التمويل الإسلامي في إجمالي موجودات التمويل



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات الجدول رقم (02)

بعدما قمنا بالتحليل الوصفي للجدول والشكل البياني نستخلص بعض النتائج في بنك قطر الإسلامي خلال فترة الدراسة:

من خلال القيم الموضحة في الجدول رقم (01)، ونسب المساهمة المبينة في الجدول رقم (02) يتضح لنا التركيز الكبير البنك على تقديم تمويلات قصيرة الأجل والتي في مقدمتها التمويل بالمrabحة، نظراً لما يوفره هذا الأسلوب من ربح مضمون و حال من المخاطرة تقريبا، وقد أدى هذا المنحنى إلى تدعيم بعض الإنتقادات الموجهة للبنوك الإسلامية بتركيزها بنسبة كلية على الصيغ القائمة على المديونية، التي قد تنطوي في الكثير من الأحيان على تكلفة إضافية يتحملها المستفيد الذي هو في أمس الحاجة لتخفيض تكلفة التمويل، كما أن لجزء البنك إلى استثمار إيراداته في المشاريع قصيرة الأجل أمر يجعله يبتعد عن الإطار العملي المفترض له من حيث اعتماده على جميع الصيغ الموضوعة، وعلى إسهاماتها في تحقيق تنمية المجتمعات.

وعلى الرغم من توافقنا بالرأي القائل بسرعة صيغ المربحة إلا أن استهداف البنك الدائم بصفة الخلو من المخاطر على صيغة المربحة يخل بعنصر أساسي من مبادئ الإقتصاد الإسلامي " مبدأ المشاركة ومبدأ الغنم بالغرم".

ومن النتائج المتوصل إليها في تحليل رغبة البنك في الميول إلى الصيغ القائمة على المديونية مايلي:

- _ تفسر الزيادة المرتفعة في صيغة كل من المربحة والإجارة المنتهية بالتمليك على أن هذه الصيغ أقل مخاطرة من الصيغ الأخرى وهو الأمر الذي ساهمت في مال المودعين ومن وضعوا لأنهم في البنك كما أن هذه الصيغ سهلة في استيفاء ضمانات المناسبة لسداد الأقساط.
- _ سهولة دراسة هذه الصيغ وتنفيذها مقارنة بباقي الصيغ الأخرى.

المطلب الثاني: تحليل وتطور مؤشرات الربحية في بنك قطر الإسلامي خلال فترة 2010-2021.

الفرع الأول: مؤشر صافي الأرباح (NP):

يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

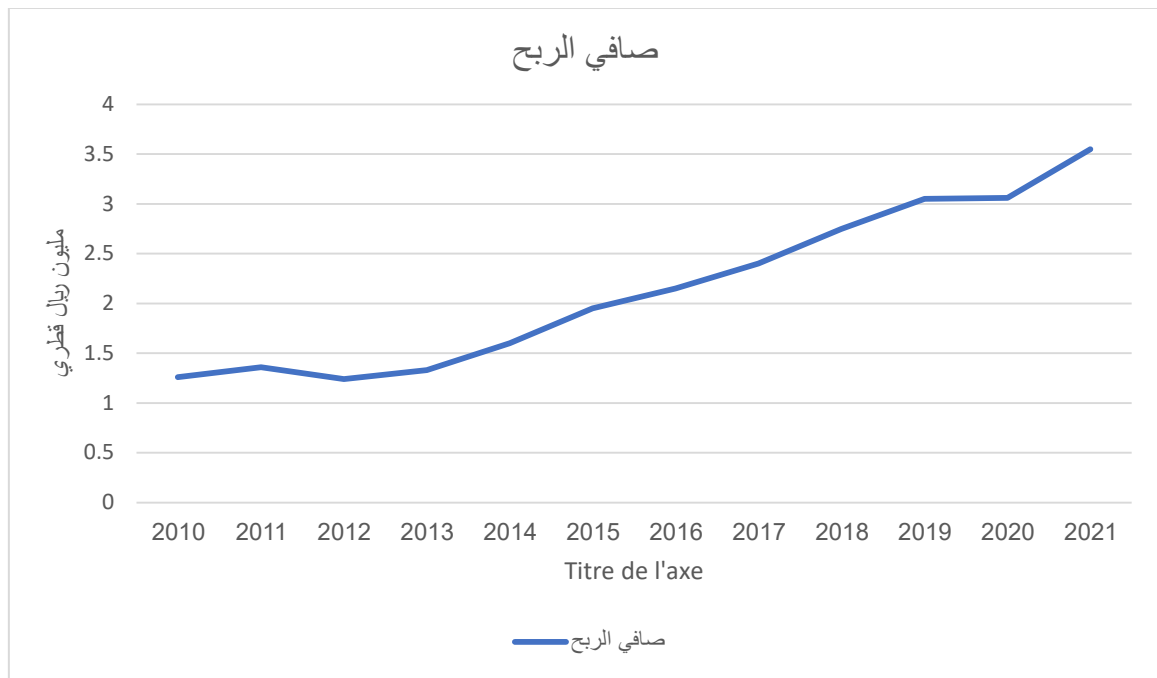
الجدول رقم (03): تطور صافي ربح بنك قطر للفترة (2010-2021) ألف ريال قطري

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الربح	1,26	1,36	1,24	1,33	1,60	1,95	2,15	2,40	2,75	3,05	3,06	3,55

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير البنك خلال الفترة (2010-2021)

ويمكن تقديم الشكل رقم (04) ليوضح تطور صافي الربح في بنك قطر الإسلامي الفترة 2010-2021

الشكل رقم (08): تطور صافي ربح بنك قطر الإسلامي الفترة (2021-2010)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من واقع بيانات الجدول رقم (03) والشكل رقم (03) أن صافي ربح بنك قطر الإسلامي إرتفاع مستمر خلال الفترة 2021-2010 حيث حقق صافي الأرباح يقدر ب 1,26% مليون ريال قطري عام 2010 واستمر في الإرتفاع في باقي السنوات ليصل عام 2021 إلى 3.55% مليون ريال قطري كأعلى قيمة، بمعدل نمو 16.01% مقارنة بعام 2020 الذي حققت ربح يبلغ 3.06 مليار ريال قطري.

الفرع الثاني: مؤشر العائد على حقوق الملكية (RoE):

ويمكن عرضه في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك قطر خلال فترة 2021-2010

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العائد على حقوق الملكية %	20.25	9.46	8.62	9.69%	13.4%	15.1%
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العائد على حقوق الملكية %	15%	15.4%	17.4%	18.1%	16.7%	17.6%

المصدر: التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي (2021-2010)

نلاحظ من الجدول أن العائد على حقوق الملكية شهد خلال الفترة من 2010 إلى 2021 تدبدا بين الإرتفاع والإنخفاض حيث أن هذا الأخير تبلغ في سنة 2010 ب 20.25% ما يعني أن كل دينار مستثمرة في الأموال الخاصة يحقق العائد ب 20.25% من النتيجة الصافية ، ليسجل بعدها إنخفاضا في سنة 2011 أين بلغت قيمة 9.46% أي معدل إنخفاض قدر ب 53.28% واستمر في إنخفاض سنة 2012 ب 8.62% لكنه سرعان إدى إلى إرتفاع سنة 2013 واستمرار الإرتفاع إلى غاية 2019 أين قدر في هذه السنة 18.1% ويعود سبب هذا إلى تحسين النتيجة الصيغية للبنك خلال هذه الفترة لكن هذه الأخيرة عرفت في سنة 2020-2021 إنخفاضا ما أدى إلى تراجع العائد على حقوق الملكية أين بلغ 16.7 و 17.6% على التوالي.

الفرع الثالث: مؤشر عائد على الأصول (ROA):

الجدول رقم (05): تطور معدل العائد على الأصول لبنك قطر الإسلامي خلال فترة (2010-2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
العائد على الأصول	3.53%	2.08%	1.53%	1.7%	1.8%	1.7%
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العائد على الأصول	1.6%	1.6%	1.8%	2%	1.8%	1.9%

المصدر: التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي (2010-2021)

نلاحظ من الجدول أن العائد على الأصول شهد خلال فترة من 2010 إلى 2021 تدبدا بين الإرتفاع والإنخفاض حيث أن هذا الأخير تبلغ في سنة 2010 ب 3.53% ما يعني أن كل دينار مستثمرة في الأموال الخاصة يحقق عائد ب 3.53% من النتيجة الصافية ليسجل بعدها إنخفاضا في سنة 2011 أين بلغت قيمة 2.08% أي معدل إنخفاض قدر ب 41.08% وإستمر في إنخفاض سنة 2012 ب 1.53% لكنه سرعان إدى إلى الإرتفاع سنة 2013 وإستمرار الإرتفاع إلى غاية 2015 أين قدر في هذه السنة 1.7% ثم ينخفض في سنة 2016-2017 أين قدر في هذه السنة 1.6% ويعود سبب هذا إلى تحسين النتيجة الصافية للبنك خلال هذه الفترة لكن هذه الأخيرة عرفت في سنة 2020-2021 إنخفاضا ما أدى إلى تراجع العائد على الأصول أين بلغ 1.8 و 1.9% على التوالي.

المطلب الثالث: استخدام نموذج الإنحدار الذاتي المتعدد في قياس أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية المعتمدة في البنك قطر الإسلامي في فترة 2010-2021.

تتضح من خلال التعرض لكل من:

الفرع الأول: عرض متغيرات الدراسة والنموذج المستخدم

يتناول هذا الجزء عينة الدراسة بالإضافة إلى متغيرات دراسة التي تركز عليها الدراسة، والتي تعتمد من خلالها على النموذج المستخدم في الدراسات.

1- عرض متغيرات الدراسة:

وتنقسم هذه المتغيرات إلى قسمين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة يمكن إبرازها فيما يلي:

تنقسم إلى متغيرين:

1-1- المتغيرات التابعة:

ROA: مؤشر العائد على الأصول.

ROE: مؤشر العائد على حقوق الملكية.

NP: مؤشر صافي الأرباح

1-2- المتغيرات المستقلة:

ISTISNAA : الإستصناع.

MOUDARABA : المضاربة.

MOUNTAHIYA_BI_TAMLIK : الإجارة المنتهية بالتمليك.

MOURABAHA_EI_MOUSSAWAMA : المرابحات والمساومات.

AUTRES : صيغ الأخرى.

2- نموذج المستخدم:

- النموذج الانحدار الذاتي المتعددة: هو أسلوب إحصائي يمكن استخدامه لتحليل العلاقة بين المتغير تابع واحد والعديد من المتغيرات المستقلة، ويهدف تحليل الانحدار المتعدد إلى استخدام المتغيرات المستقلة للتنبؤ بقيمة المتغير التابع، وترجيح كل قيمة متنبئ بها، مما يعطي مدى مساهمتها في التنبؤ الكلي.

ويمكن توصيف نموذج المعتمد في الدراسة على النحو التالي:

$$ROAt = C + B0 ISTISNAA + B1 MOUDARABA + B2 IJARA + B3 MOURABAHA WA MOUSAWAMAT + B4 AUTRES + \epsilon_t$$

$$ROEt = C + B0 ISTISNAA + B1 MOUDARBA + B2 IJAAZA + B3 MOURABHA WA MOUSAWAMA + B4 AUTRES + \epsilon_t$$

$$NPt = C + B0 ISTISNAA + B1 MOUDARBA + B2 IJAAZA + B3 MOURABHA WA MOUSAWAMA + B4 AUTRES + \epsilon_t$$

الفرع الثاني: نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (06): نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من (2010-2021)

	ISTISNA A	MOUDA RABA	MOUNTA HIYA_BI TAMLIK	MOURAB AHA_ET_ MOUSSA WAMA	AUTRES	NP	ROA	ROE
Mean	4.481818	1.440909	26.45909	108.2445	1.734545	2.013636	1.921818	14.51091
Median	0.940000	0.950000	25.73000	107.2300	1.240000	1.950000	1.800000	15.10000
Maximum	17.69000	4.730000	34.05000	119.6900	3.970000	3.060000	3.530000	20.25000
Minimum	0.190000	0.010000	20.47000	101.5900	0.310000	1.240000	1.530000	8.620000
Std. Dev.	6.158719	1.697230	4.094224	5.148501	1.112658	0.715210	0.558656	3.796884
Skewness	1.354943	1.280608	0.394554	0.875007	0.731744	0.331794	2.411886	-0.334678
Kurtosis	3.227128	3.139629	2.523025	3.435473	2.546470	1.589111	7.611439	1.979312
Jarque-Bera	3.389406	3.015522	0.389673	1.490583	1.075930	1.114188	20.41148	0.682844
Probability	0.183654	0.221405	0.822969	0.474596	0.583935	0.572871	0.000037	0.710759
Sum	49.30000	15.85000	291.0500	1190.690	19.08000	22.15000	21.14000	159.6200
Sum Sq. Dev.	379.2982	28.80589	167.6267	265.0707	12.38007	5.115255	3.120964	144.1633
Observations	11	11	11	11	11	11	11	11

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

يظهر الجدول رقم 06 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

تتكون سلسلة صيغة المشاركة STISNAA من 11 مشاهدة ممتدة من 2010 إلى 2021 بمتوسط حسابي قدر ب (4.481818%) بقيمة عظمى سجلت في بداية الفترة ب (17.69000%) وقيمة دنيا ب: (0.190000%)، بحيث تبين لنا هاتين القيمتين أعلى نسبتي نمو وانخفاض عرفتها صيغة الإستصناع على الموجودات خلال فترة الدراسة. ينصف السلسلة مستوى وسيطي (0.940000%) وتتشقت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره (1.354943%).

بالنسبة لصيغة المضاربة MOUDARABA من 11 مشاهدة ممتدة من 2010 إلى 2021 بمتوسط حسابي قدر ب (1.440909%) بقيمة عظمى سجلت في بداية الفترة ب (4.730000%) وقيمة دنيا ب

(0.010000%)، بحيث لنا هاتين القيمتين أعلى نسبتي نمو وانخفاض عرفتها صيغة المضاربة على الموجودات خلال فترة الدراسة. ينصف السلسلة مستوى وسيطي (0.950000%) وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره (1.280608%).

_ بالنسبة لصيغة الإجارة المنتهية بالتملك MOUNTA HIYA_BI TAMLIK من 11 مشاهدة ممتدة من 2010 إلى 2021 بمتوسط حسابي قدر ب (26.45909%) بقيمة عظمى سجلت في بداية الفترة ب: (34.05000%) وقيمة دنيا ب (20.47000%)، بحيث تبين لنا هاتين القيمتين أعلى نسبتي نمو وانخفاض عرفتها صيغة الإجارة المنتهية بالتملك على الموجودات خلال فترة الدراسة. ينصف سلسلة مستوى وسيطي (25.73000%) وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره (0.394554%).

_ أما بالنسبة لصيغة المربحات والمساومات MOURABAHA_ET_MOUSSAWAMA من 11 مشاهدة ممتدة من 2010 إلى 2021 بمتوسط حسابي قدر ب (108.2445%) بقيمة عظمى سجلت في بداية الفترة ب (119.6900%) وقيمة دنيا ب (101.5900%) بحيث تبين لنا هاتين القيمتين أعلى نسبتي نمو وانخفاض عرفتها صيغة المربحات والمساومات على الموجودات خلال فترة الدراسة. ينصف سلسلة مستوى وسيطي (107.2300%) وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره (0.875007%).

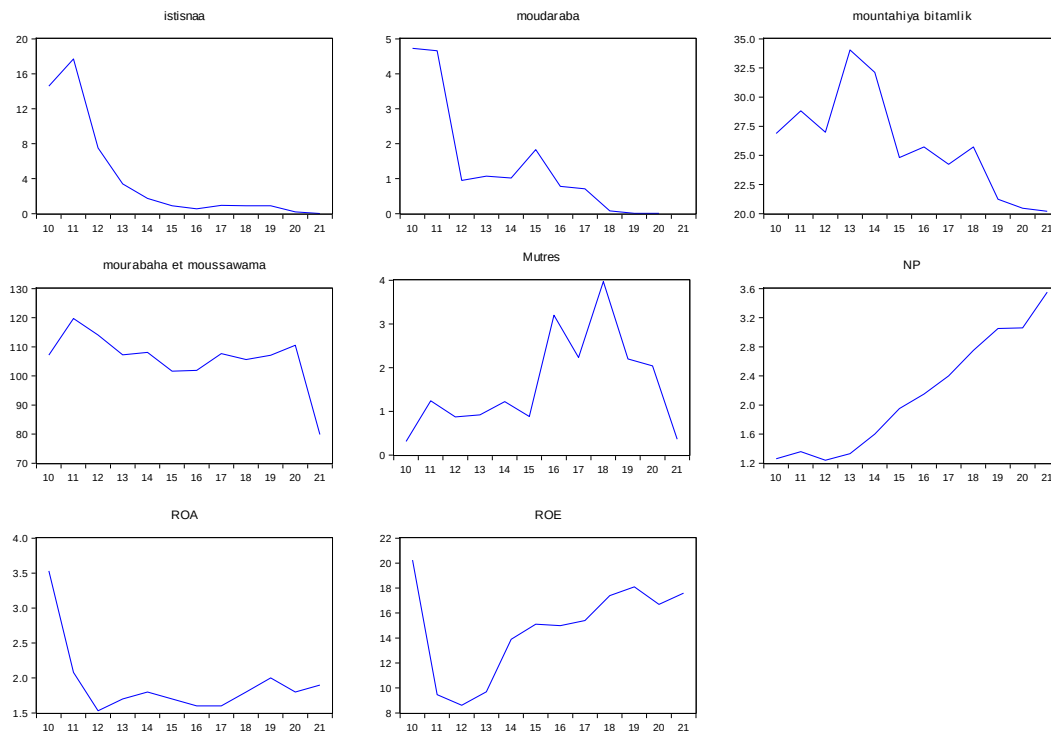
_ بالنسبة لصيغ أخرى AUTRES من 11 مشاهدة ممتدة من 2010 إلى 2021 بمتوسط حسابي قدر ب (1.734545%) بقيمة عظمى سجلت في بداية الفترة ب (3.970000%) وقيمة دنيا ب: (0.310000%)، بحيث تبين لنا هاتين القيمتين أعلى نسبتي نمو وانخفاض عرفتها صيغ أخرى على الموجودات خلال فترة الدراسة. ينصف سلسلة مستوى وسيطي (1.240000%) وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره (0.731744%).

_ أما بالنسبة لسلسلة هامش صافي الأرباح NP من 11 مشاهدة ممتدة من 2010 إلى 2021 بمتوسط حسابي قدر ب (2.013636%) بقيمة عظمى سجلت في بداية الفترة ب (3.060000%) وقيمة دنيا ب: (1.240000%)، بحيث تبين لنا هاتين القيمتين أعلى نسبتي نمو وانخفاض عرفها هامش صافي الأرباح على الموجودات خلال فترة الدراسة. ينصف سلسلة مستوى وسيطي (1.950000%) وتتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره (0.731744%).

_ بالنسبة لسلسلة العائد على الأصول ROA فتتكون من 11 مشاهدة ممتدة من 2010 إلى 2021 بمتوسط حسابي قدر ب (1.921818%) بقيمة عظمى سجلت في بداية الفترة ب (3.530000%) وقيمة دنيا ب: (1.530000%)، بحيث تبين لنا هاتين القيمتين أعلى نسبتي نمو وانخفاض عرفها العائد على الأصول على الموجودات خلال فترة الدراسة. ينصف سلسلة مستوى وسيطي (1.800000%) وتتشقت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره (2.411886%).

أما بالنسبة لسلسلة العائد على حقوق الملكية ((ROE فتتكون من 11 مشاهدة ممتدة من 2010 إلى 2021 بمتوسط حسابي قدر ب (14.51091%) بقيمة عظمى سجلت في بداية الفترة ب (20.25000%) وقيمة دنيا ب (8.620000%) بحيث تبين لنا هاتين القيمتين أعلى نسبتي نمو وانخفاض عرفها العائد على حقوق الملكية خلال على الموجودات خلال فترة الدراسة. ينصف سلسلة مستوى وسيطي (15.10000%) وتتشقت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره (0.334678).

الشكل رقم (09): تطور متغيرات الدراسة من 2010-2021



المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 09

نلاحظ من خلال الأشكال المذكورة أعلاه:

- 1- بالنسبة **istisnaa** (الإستصناع): انخفضت بمعدل قدر 14.58 في سنة 2010 ثم ارتفعت في سنة 2011 حيث قدر 17.67%، لتشهد إنخفاضاً مستمراً من سنة 2012 إلى غاية السنة الأخيرة 2021.
- 2- **moudaraba** (المضاربة): نلاحظ إرتفاع في السنة الأولى (2010) قدر ب 4.73% ثم إنخفض في سنة 2011 إلى سنة 2013 بمعدل قدر 0.95% لتشهد إرتفاع في سنة 2015 و2016 قدر ب 1.83% ثم يعود للإخفاض إلى غاية السنة الأخيرة (2021).
- 3- **mountahiya bitamli** (الإجارة المنتهية بالتملك): انخفضت في سنة الأولى (2010) بمعدل 26.87% ثم لترتفع من سنة 2011 إلى 2013 بمعدل 34.05% لتشهد إنخفاض من 2014 إلى غاية السنة الأخيرة بمعدل قدر ب 20.21%.
- 4- **mourabaha et moussawama** (المرابحة والمساومة): نلاحظ أن هناك إنخفاض قليل طول فترة الدراسة.
- 5- **Mutres** (الصيغ الأخرى): نلاحظ في سنة 2010 إنخفضت بمعدل 0.31% ثم إرتفعت في السنة الثانية (2011) ثم يعود الإنخفاض من 2012 إلى غاية 2013 بمعدل 0.92% ثم نلاحظ أن هناك إنخفاض قليل من سنة 2014 إلى غاية السنة الأخيرة 2021.
- 6- **NP** (صافي الأرباح): نلاحظ إنخفاض قليل في السنة الأولى 2010 بمعدل 1.26% ثم يرتفع وينخفض من سنة 2011 إلى 2013، أما في السنوات من (2014 إلى 2021) نلاحظ إرتفاع قدر ب 3.55%.
- 7- **ROA** (معدل العائد على الأصول): نلاحظ إرتفاع في السنة الأولى (2010) بمعدل قدر ب 3.53% لتشهد إنخفاض قليل إلى غاية 2017 قدر ب 1.6% ثم يرتفع في سنة 2018 و2019 ويعود الإنخفاض في السنوات الأخيرة.
- 8- **ROE** (معدل العائد على حقوق الملكية): إرتفاع كبير في سنة 2010 بمعدل ب 20.25% ثم تنخفض 2011 إلى 2013 بمعدل 9.69%، أما في السنوات من 2014 إلى غاية 2021 نلاحظ إنخفاض قليل في فترة الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي المتعدد في قياس أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية في بنك قطر الإسلامي

1- أثر صيغ التمويل على مؤشر العائد على الأصول:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي المتعدد في قياس أثر الصيغ على مؤشر العائد على الأصول (ROA)

معاملات الانحدار									
المتغير التابع	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح $\overline{R^2}$	قيمة فيشر المحسوبة F	مستوى الدلالة الاحصائية Sig	البيان	B	الخطأ المعياري	قيمة ستودنت المحسوبة T	مستوى الدلالة الاحصائية Sig
العائد على الأصول (ROA)	0.84	0.72	22.04	0.00	الحد الثابت	4.08	1.91	2.13	0.07*
					التمويل بالمرابحة	0.12	0.04	2.80	**0.03
					التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك	-0.01	0.03	-0.47	0.64
					التمويل بالمضاربة	0.27	0.10	2.55	**0.04
					التمويل بالاستصناع	0.07	0.03	2.19	*0.06
					التمويل بصيغ أخرى	-0.08	0.15	-0.53	0.61

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

(*** مستوى المعنوية عند 1%، ** مستوى المعنوية عند 5%، * مستوى المعنوية عند 10%)

توضح النتائج الواردة في الجدول أعلاه نتائج اختبار النموذج الانحدار الذاتي المتعددة لأثر صيغ التمويل على مؤشر العائد على الأصول، حيث نلاحظ أن قيمة F المحسوبة بلغت 22.04 وهي ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت القيمة الإحتمالية لها 0.00 وهي أصغر من جميع مستويات المعنوية (10%، 5% & 1%)، مما يدل على جودة ومعنوية النموذج الإحصائي المقدر، ومنها يمكن القول أنه يوجد أثر دال إحصائياً لصيغ التمويل على مؤشر العائد على الأصول (ROA). كما توضح كذلك النتائج الواردة في الجدول السابق معاملات المتغيرات المستقلة للدراسة المتمثلة في (التمويل بالمرابحة، التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك، التمويل بالمضاربة، التمويل بالاستصناع، التمويل بصيغ أخرى) والتي يمكن من خلالها يمكن معرفة أثر هذه الأخيرة على مؤشر العائد على الأصول، حيث يمكن إبرازها فيما يلي:

— يوجد أثر موجب لصيغة التمويل بالمربحة على مؤشر العائد على الأصول، حيث قدر ب 0.12، ما يدل أن ارتفاع نسبة التمويل بالمربحة.

بنسبة 1% يؤدي ارتفاع العائد على الأصول ب 0.12، هو ذو معنوية إحصائية لأن قيمة T المحسوبة بلغت 2.80 وهي أصغر من القيمة الجدولية والمقدرة ب 1.96، كما أن مستوى الدلالة قدر ب 0.03 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 0.05، قبول الفرضية البديلة H_1 .

— يوجد أثر سالب لصيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك على مؤشر العائد على الأصول، حيث قدرت قيمة هذا الأثر ب -0.01، ما يدل على أن ارتفاع نسبة التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول ب 0.01، وهو غير دال إحصائياً لأن قيمة T المحسوبة بلغت (-0.47) وهي أصغر القيمة الجدولية المقدرة ب 1.96، كما أن مستوى الدلالة بلغ 0.64 وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة، أي قبول الفرضية البديلة 0.05.

— يوجد أثر موجب لصيغة التمويل بالمضاربة على مؤشر العائد على الأصول، حيث قدرت قيمة هذا الأثر ب 0.27، ما يشير إلى أن ارتفاع نسبة التمويل بصيغة المضاربة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بنسبة 0.27، وهو ذو دلالة إحصائية لأن قيمة T .

المحسوبة بلغت 2.55 وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.96، كما أن مستوى الدلالة قدر ب 0.04 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 0.05 أي قبول الفرضية البديلة H_1 .

— يوجد أثر موجب لصيغة التمويل بالإستصناع على مؤشر العائد على الأصول، حيث قدر هذا الأثر ب: 0.07، ما يعني أن ارتفاع نسبة التمويل بالإستصناع بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بنسبة 0.07، وهو ذو معنوية 10%، لأن مستوى الدلالة قدر ب 0.06 وهو أصغر من مستوى الدلالة 0.1.

— يوجد أثر سالب لصيغ التمويل الأخرى على مؤشر العائد على الأصول، حيث قدرت قيمة هذا الأثر ب: -0.08، ما يدل على أن ارتفاع نسبة التمويل بالصيغ الأخرى بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول، حيث قدرت قيمة هذا الأثر ب -0.08 وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة T المحسوبة بلغت (-0.53) وهي أصغر من القيمة الجدولية المقدرة ب 1.96 كما بلغ مستوى الدلالة 0.61 وهو أكبر من جميع مستويات الدلالة الإحصائية (10%، 5%، 1%).

2- أثر صيغ التمويل على مؤشر العائد على حقوق الملكية:

الجدول رقم (08): نتائج إختبار نموذج الانحدار الذاتي المتعدد في قياس أثر صيغ التمويل على مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)

معاملات الانحدار									
المتغير التابع	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$	قيمة فيشر المحسوبة F	مستوى الدلالة الاحصائية Sig	البيان	B	الخطأ المعياري	قيمة ستودنت المحسوبة T	مستوى الدلالة الاحصائية Sig
العائد على الأصول (ROA)	0.75	0.66	31.68	0.00	الحد الثابت	40.8	13.8	2.95	0.02**
					التمويل بالمراجيح	0.44	0.11	3.91	0.007***
					التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك	2.88	0.40	7.06	0.00***
					التمويل بالمضاربة	0.02	0.14	0.19	0.84
					التمويل بالاستصناع	1.22	0.43	2.83	0.03**
					التمويل بصيغ أخرى	0.87	1.15	0.75	0.47

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج 09 eviews

(*** مستوى المعنوية عند 1% ، ** مستوى المعنوية عند 5% ، * مستوى المعنوية عند 10%)

توضح النتائج الواردة في الجدول أعلاه نتائج إختبار النموذج الانحدار الذاتي المتعددة لأثر صيغ التمويل على مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث نلاحظ أن قيمة F المحسوبة بلغت 31.68 وهي ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت القيمة الإحتمالية لها 0.00 وهي أصغر من جميع مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%)، مما يدل على جودة ومعنوية النموذج الإحصائي المقدار، ومنها يمكن القول أنه يوجد أثر دال إحصائيا لصيغ التمويل على مؤشر العائد على الأصول (ROA) كما توضح كذلك النتائج الواردة في الجدول السابق معاملات المتغيرات المستقلة للدراسة المتمثلة في (التمويل بالمراجحة، التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك، التمويل بالمضاربة، التمويل بالإستصناع، التمويل بصيغ أخرى) والتي يمكن من خلالها يمكن معرفة أثر هذه الأخيرة على مؤشر العائد على الأصول، حيث يمكن إبرازها فيما يلي :

ـ يوجد أثر موجب لصيغة التمويل بالمرباحة على مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث قدرت **0.44** يدل أن ارتفاع نسبة التمويل بالمرباحة بنسبة **1%** يؤدي ارتفاع العائد على الأصول ب**0.44**، وهو ذو معنوية إحصائية لأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **3.91** وهي أكبر من القيمة الجدولية المقدرة ب**1.96**، كما أن مستوى الدلالة **0.007** وهي أقل من مستوى المعتمدة في الدراسة أي قبول الفرضية البديلة **H1**

ـ يوجد أثر سالب لصيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك على مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث قدرت هذا الأثر ب**2.88**، ما يدل على أن ارتفاع نسبة التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك بنسبة **1%** يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول ب**2.88**، وهو غير دال إحصائياً لأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **7.06** وهي أكبر من القيمة الجدولية المقدرة ب**1.96**، كما أن مستوى الدلالة بلغ **0.00** وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة **0.05**، أي قبول الفرضية البديلة **H1**

ـ يوجد أثر موجب لصيغة التمويل بالمضاربة على مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث قدرت قيمة هذا الأثر ب**0.02** ما يشير إلى أن ارتفاع نسبة التمويل بالمضاربة بنسبة **1%** يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول بنسبة ب**0.02**، وهو ذو دلالة إحصائية لأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **0.19** وهي أكبر من القيمة الجدولية، كما أن مستوى الدلالة قدر ب**0.84** وهو أكبر من جميع مستويات الدلالة الإحصائية، أي قبول الفرضية البديلة **H1**.

ـ يوجد أثر سالب لصيغة التمويل بالإستصناع على مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث قدرت قيمة هذا الأثر ب**1.22**، ما يدل على أن ارتفاع نسبة التمويل بالإستصناع بنسبة **1%** يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول ب**1.22** وهو ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية **10%**، لأن نسبة الدلالة قدر ب**0.03** وهو أصغر من مستوى الدلالة **0.1**.

ـ يوجد أثر لصيغة التمويل الأخرى على مؤشر العائد على حقوق الملكية، حيث قدرت قيمة هذا الأثر بـ: **0.87**، ما يدل على أن ارتفاع نسبة التمويل بالصيغ الأخرى بنسبة **1%** يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول ب**0.87**، وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **0.75** وهي أصغر من القيمة الجدولية **1.96**، كما بلغ مستوى الدلالة **0.47** وهو أكبر من جميع مستويات الدلالة الإحصائية (**1%**، **5%**، **10%**).

3- أثر صيغ التمويل على مؤشر صافي ربح:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي المتعدد في قياس أثر صيغ التمويل على مؤشر صافي الأرباح (NP)

معاملات الانحدار									
المتغير التابع	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$	قيمة فيشر المحسوبة F	مستوى الدلالة الاحصائية Sig	البيان	B	الخطأ المعياري	قيمة ستودنت المحسوبة T	مستوى الدلالة الاحصائية Sig
صافي الأرباح (NP)	0.90	0.80	9.16	0.014	الحد الثابت	0.02	4.48	0.005	0.99
					التمويل بالمرابحة	2.79	0.40	6.98	0.00***
					التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك	0.09	0.02	3.52	**0.01
					التمويل بالمضاربة	0.10	0.03	3.64	**0.01
					التمويل بالاستصناع	0.09-	0.07	1.23-	0.27
					التمويل بصيغ أخرى	0.23	0.11	1.95	0.10

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 9

(*** مستوى المعنوية عند 1%، ** مستوى المعنوية عند 5%، * مستوى المعنوية عند 10%)

توضح النتائج الواردة في الجدول أعلاه نتائج اختبار النموذج الانحدار الذاتي المتعددة لأثر صيغ التمويل على مؤشر صافي الأرباح، حيث نلاحظ أن قيمة F المحسوبة بلغت 9.16 وهي ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت القيمة الإحصائية لها 0.014 وهي أصغر من جميع مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%)، مما يدل على جودة ومعنوية النموذج الإحصائي المقدر، ومنها يمكن القول إنه يوجد أثر دال إحصائياً لصيغ التمويل على مؤشر العائد صافي الأرباح (NP). كما توضح كذلك النتائج الواردة في الجدول السابق معاملات المتغيرات المستقلة للدراسة المتمثلة في (التمويل بالمرابحة، التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك، التمويل بالمضاربة، التمويل بالإستصناع، التمويل بصيغ أخرى) والتي يمكن من خلالها يمكن معرفة أثر هذه الأخيرة على مؤشر صافي الأرباح، حيث يمكن إبرازها فيما يلي:

ـ يوجد أثر موجب لصيغة التمويل بالمربحة على مؤشر صافي الأرباح حيث قدر ب 2.79، ما يدل أن ارتفاع نسبة التمويل بالمربحة

بنسبة 1% يؤدي ارتفاع على صافي الأرباح ب 2.79، وهو ذو معنوية إحصائية لأن قيمة T المحسوبة بلغت 6.98 وهي أكبر من القيمة الجدولية والمقدرة ب 1.96، كما أن مستوى الدلالة قدر ب 0.00 وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 0.05، أي قبول الفرضية البديلة H1.

ـ يوجد أثر موجب لصيغة التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك على مؤشر صافي الأرباح، حيث قدرت هذا الأثر ب 0.09، ما يدل على أن ارتفاع نسبة التمويل بالإجارة المنتهية بالتملك بنسبة 10% يؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول ب 0.09، وهو غير دال إحصائياً لأن قيمة T المحسوبة بلغت 3.52، وهي أكبر من القيمة الجدولية المقدرة ب 1.69، كما أن مستوى الدلالة بلغ 0.01 وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة، أي قبول الفرضية البديلة H10.05.

ـ يوجد أثر موجب لصيغة التمويل بالمضاربة على مؤشر صافي الأرباح، حيث قدرت قيمة الأثر ب: 0.10، ما يشير إلى أن ارتفاع نسبة التمويل بصيغة المضاربة بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع هامش صافي الأرباح بنسبة 0.10، وهو ذو دلالة إحصائية لأن قيمة T المحسوبة بلغت 0.19 وهي أصغر من القيمة الجدولية، كما أن مستوى الدلالة قدر ب 0.01، وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 0.05 أي قبول الفرضية البديلة H1.

ـ يوجد أثر لصيغة التمويل بالإستصناع على مؤشر صافي الأرباح، حيث قدرت هذا الأثر ب 0.09، ما يعني أن ارتفاع نسبة التمويل بالإستصناع بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع هامش صافي الأرباح بنسبة 0.09، وهو ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 10%، لأن مستوى الدلالة قدر ب 0.27 وهو أكبر من جميع مستويات الدلالة الإحصائية (1%، 5%، 10%).

ـ يوجد أثر سالب لصيغة التمويل الأخرى على مؤشر صافي الأرباح، حيث قدرت قيمة الأثر ب 0.23، ما يدل على أن ارتفاع نسبة التمويل بالصيغ الأخرى بنسبة 1% يؤدي ارتفاع هامش صافي الأرباح ب: 0.23 وهي غير دالة إحصائياً لأن قيمة T المحسوبة بلغت 1.95 وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.96 كما بلغ مستوى الدلالة 10،0 هو أكبر من مستويات الدلالة الإحصائية (1%، 5%، 10%).

خلاصة:

- قصد التعرف على دراسة حالة " بنك قطر الإسلامي " وقياس مدى تأثير صيغ تمويلها على مؤشرات الربحية، قمنا بتعريف البنك وصيغ التمويل التي يعتمدها وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في:
- أن البنك محل الدراسة يعتمد على الصيغ القائمة على المديونية وعلى رأسها صيغة المراجعة والمساومة وذلك راجع لسهولة تنفيذها واعتبارها أقل مخاطرة من الصيغ الأخرى.
 - كون صيغة المراجعة تتميز بسرعة دوران رأس المال وتحقيق الربح وتغطية حاجات متعددة للمصرف.
 - من خلال تحليل وتطور مؤشرات الربحية في البنك الإسلامي القطري خلال الفترة من (2010-2021) تبين لنا أن صافي الأرباح في إرتفاع مستمر والذي حقق ربح له بقيمة 3.55% مليار ريال قطري سنة 2021، في حين أن مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية شهدا تدبدا بين الإرتفاع والإنخفاض خلال فترة الدراسة.
 - من خلال نتائج تقدير النماذج الإنحدار الذاتي المتعدد والتي تقيس لنا أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية المعتمدة في البنك القطري الإسلامي، تبين لنا أن القيمة الإحتمالية الإحصائية فيشر في جميع نماذج ذات معنوية إحصائية، ما يدل على جودة ومعنوية هذه نماذج، أي أن التمويل بمختلف صيغ له تأثير معنوية على مؤشرات الربحية والمتمثلة في كل من صافي الأرباح، مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة، تبين أن التمويل على العموم هو تقديم الأموال العينية أو النقدية ممن يملكها (المصرف) إلى شخص آخر (العميل) ليتصرف فيها.

ومن المنظور الإسلامي يكون هذا ضمن أحكام الشريعة الإسلامية وذلك بهدف تحقيق عائد مباح شرعا، كما يبين أن الإسلام قدم مجموعة من الأساليب، الصيغ التي يمكن استخدامها لتلبية كافة الاحتياجات المالية، فهذه الصيغ تمثل البديل لنظام الإقراض الربوي، كما أنها تتميز بالتنوع والإختلاف فيما بينهما من حيث التطبيق بشكل يضمن تحقيق العدالة في توزيع بين أطراف العلاقة التمويلية، بالإضافة إلى تلبية مختلف حاجات العملاء وأفراد المجتمع يجعل هذه الصيغ صالحة للتطبيق في كل مكان وزمان.

تناولت هذه الدراسة أيضا أهم مايتعلق بالبنوك الإسلامية التي كانت استجابة لمتطلبات المجتمع الإسلامي والحاجات الملحة التي برزت في ميدان التعامل المصرفي كون البنوك الإسلامية التزم بمجموعة من الضوابط والأحكام الشريعة الإسلامية، التي تميزت بها عن نظيرتها التقليدية بمعاملات تزرع الإستقرار والأمان في روح المتعاملين سواء في آلية عملتها أو من حيث الأنشطة والخدمات التي تقدمنا أو من حيث الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

ومن خلال هذه المذكرة حولنا مناقشة الموضوع المتمثل في أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة الممتدة 2010-2021 وذلك من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة والتي تدور حول معرفة أثر صيغ التمويل الإسلامي على مؤشرات الربحية فاستعملنا مؤشرات الربحية والمتمثل في معدل صافي الأرباح، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

وللإجابة على الإشكالية وإختبار الفرضيات قدمنا البحث في ثلاثة فصول رئيسية ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير آفاق الدراسة.

إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي تنص على «تؤثر صيغ التمويل المعتمدة في البنك القطري الإسلامي على مؤشر العائد على الأصول» تم إثبات صحتها، وهذا من خلال تقديم نموذج الإنحدار الذاتي المتعدد، وبالضبط من خلال القيمة الاحتمالية الإحصائية فيشر والمقدرة ب 0.0، أي أن نموذج ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية عند 5%. وبالتالي العائد على أصول البنك يتأثر بصيغ التمويل المعتمدة.

الفرضية الثانية: والتي تنص على «تؤثر صيغ التمويل المعتمدة في البنك القطري الإسلامي على مؤشر العائد على حقوق الملكية» تم إثبات صحتها، وهذا من خلال تقديم نموذج الإنحدار الذاتي المتعددة، وبالضبط من خلال القيمة الإحصائية الإحصائية فيشر والمقدرة ب 0.00، أي أن نموذج ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%. وبالتالي العائد على حقوق ملكية البنك يتأثر بصيغ التمويل المعتمدة.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على «تؤثر صيغ التمويل المعتمدة في البنك القطري الإسلامي على مؤشر صافي الأرباح» تم إثبات صحتها، وهذا من خلال تقديم نموذج الإنحدار الذاتي حيث تبين لنا من خلال القيمة الإحصائية الإحصائية فيشر والمقدرة 0.014 أن نموذج ككل ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5%. وبالتالي صافي الربح للبنك يتأثر بصيغ التمويل المعتمدة.

نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- نتائج الدراسة النظرية:

- توجد العديد من صيغ التمويل التي تعتمد البنوك الإسلامية في تقديم التمويل للأفراد والشركات، والتي تمثل مشاكل لتحقيق عوائد وهوامش ربح عن الشبهات الربوية، على رأسها كل من صيغة المراجعة، الإجارة المنتهية بالتملك والمضاربة. الإستصناع، وصيغ التمويل الأخرى.
- صيغ التمويل متنوعة ومتعددة وتتميز بالمرونة العالية التي تجعلها تلبي مختلف الرغبات التمويلية.
- المصارف الإسلامية حققت نجاحا واسعا من خلال ممارستها لأنشطتها وخدماتها المختلفة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الخدمات الخدمات التمويلية.
- الربحية في البنوك الإسلامية تعتبر الربحية الهدف الأساسي لكل مؤسسة ولذلك تسعى البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك إلى تحقيق ربح بإضافة إلى مؤشرات والعوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية منها العوامل الداخلية والعوامل الخارجية.

2- نتائج الدراسة التطبيقية:

- بنك قطر الإسلامي يعتبر أحد المصارف الإسلامية التي إنتشرت في جميع أنحاء العالم، فهو يمارس الأنشطة المصرفية وعلى رأسها النشاط التمويلي، وذلك طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- إرتكز صيغ التمويل في بنك قطر الإسلامي على صيغة المراجعة والمساومة كدرجة الأولى، والإجارة المنتهية بالتملك.

- يستخدم مؤشر الربحية لتقييم القدرة على توليد الأرباح باستخدام مجموعة من النسبة مثل الهامش على صافي الأرباح والعائد على الأصول وحقوق الملكية وهذه المؤسسات تقيس كفاءة البنك في استغلال الموارد استغلال أمثل وذلك من أجل تحقيق الأرباح وقد وضحت لنا مؤشرات على العائد ان صيغ التمويل لها أثر على نسب هامش توليد الأرباح في بنك قطر الإسلامي.
- من خلال استخدام النموذج الانحدار الذاتي المتعددة في قياس أثر صيغ التمويل على مؤشرات الربحية لبنك قطر الإسلامي باستخدام صيغ التمويل كمتغير مستقل، ومؤشرات الربحية كمتغير تابع.

التوصيات:

- الاهتمام بتكوين وتدريب الإطارات المصرفية وتأهيلها علميا وعمليا للعمل في البنوك الإسلامية، بما يعمل على توحيد كافة الآراء والتوجهات وأساليب العمل داخل وحدات النظام المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى إزالة عوائق صعوبة تطبيق أي صيغة من قبل البنك.
- التعاون بين المصارف الإسلامية الحل إنشاء مشروعات استثمارية مشاركة على نطاق الدول الإسلامية لما ذلك من أثر في تحقيق التكامل الإقتصادي بين هذه الدول، ولما يحققه من مواجهة الشركات الدولية الغربية متعددة الجنسيات التي نعزو العالم الإسلامي في وقتنا الحاضر لأجل تحقيق مصالحها الإقتصادية بصفة خاصة بصرف النظر عن مصالح العالم الإسلامي.
- دعم البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي وتحدياته بما يتوافق مع متطلبات النمو والتطوير في مجال التمويل الإسلامي في أسواق المال الإسلامية والعالمية وفما لا يختلف قواعد الشريعة الإسلامية.
- المتابعة الجيدة من طرف بنك قطر العملاء ووضعيتهم المالية بصفة دائمة ومستمرة حيث يتمكن من إتخاذ الإجراءات اللازمة قبل وقوع العميل في عدم القدرة على السداد.

آفاق الدراسة:

نقترح مجموعة من المواضيع العلمية حتى تكون مجالات للدراسة سواء لنا مستقبلا او تدرس من طرف طلبة الماستر المقبلة إن شاء الله:

- دور صيغ التمويل الإسلامي في إدارة أخطار البنوك الإسلامية.
- صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وسبل تحسين تنافسيتها.
- تقييم الأداء المالي وتحليل الربحية في البنوك الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- الكتب

- حسن خليف حسين، البنوك الإسلامية، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، 2006،
- حسين الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثالثة، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2000.
- حيدر يونس الموسوي، المصادر الإسلامية (أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية) دار اليازوري الأردن، 2011
- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيغان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبة الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، 2011،
- شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفاس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011،
- عبد الحليم عمار غربي، مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية، دار أبي فداء للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2013،
- عبد الحميد عبد المفتاح المعربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، الطبعة الأولى، 2004.
- عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصاريف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، سنة النشر 1434هـ، 2014م.
- فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، 1999.
- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية وأحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، 2008.
- محمد محمود المكاوي، الاحتياط ضد مخاطر التمويل المصرفي الإسلامي، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2005.
- محمود إبراهيم غسان وآخرون، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر للنشر، دمشق، الطبعة الثانية، 2002
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية والأسس النظرية والتطبيقات العلمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، 2008.
- مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2012.

- منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي (تحليل فقهي واقتصادي) الطبعة الثالثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة 2004.
- نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

2- المذكرات والرسائل

- خديجة دزيت، مغطاة الله مبروكة، تقييم الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة النيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة 2012-2013.
- عماد فراح، "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسير، جامعة أم البواقي، تخصص مالية بنوك، 2014.
- أبو طيمر محمود، بودالية حمزة، صيغ التمويل الإسلامي كبديل الوضعية في ظل الأزمة المالية العالمية، 2008، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات مالية وبنوك، جامعة البويرة، 2014.
- أحمد حسين، أحمد المشهراوي، أثر متغيرات عناصر المركز الشمالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليل على المصارف الإسلامية في فلسطين الفترة من 1996 إلى 2005)، الرسالة لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، 2007.
- إلياس عبد الله أبو الهيجاء، تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، رسالة الدكتوراه، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، الأردن، 2007.
- أمينة شيخاوي، صيغ التمويل المصرفي الإسلامي ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك البركة الجزائري، بסקرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الماستر، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر، بסקرة، 2012-2017.
- باحمد ياسمين، إدارة مظاهر التمويل في المصارف الإسلامية - دراسة حالة المصارف الإسلامية الخليجية من 2008 إلى 2017-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار - الجزائر، 2016-2017.
- خاطر سعدية "التمويل الإسلامي ومدى فعاليته في معالجة الأزمة المالية العالمية 2008"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015.
- سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، السنة الجامعية 2009-2020.

- عماد فراح، "دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، تخصص مالية بنوك، 2014.
- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، تخصص تسويق، 2009.
- فتيحة حناش، البنوك الإسلامية ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة فرع وكالة قسنطينة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، لبنى بومعزة، واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق صيغ التمويل الإسلامي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2016/2017.
- محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة (دراسة لأهم مصادر التمويل)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم المصارف الإسلامية، الجزائر، 2010.
- مطهري كمال، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2011-2012.
- موسى عمر مبارك أو محميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال بازل2، أطروحة دكتوراه، تخصص مصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية المالية والمصرفية، 2008.
- ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2007-2008.

3- المجلات والدوريات

- إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية (الإطار المفاهيمي والتحديات)، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، رقم 14، 2013.
- أحمد ياسين، عزيز إسماعيل محمد، "التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية" مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
- بقاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2019،

- بوراس بودالية، صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في عائد الإستثمار، مجلة التنويع الإقتصادي، العدد الأولي.
 - زوبير عياش، سميرة مناصرة، التمويل الإسلامي تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 13، الجزائر، جوان 2016.
 - سعد عبد محمد، معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة بغداد العلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السابع، 2018.
 - سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين المصرف الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 2009.
 - عبد الحليم غربي، الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مجلة الباحث، العدد 06، 2008، ص 50.
 - فتيحة ونوغي، أساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة، والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.
 - لنصاري عبد القادر وآخرون، تأثير التمويل لصيغة السلم على ربحية البنوك الإسلامية، دراسة قياسية للبنوك الإسلامية الانشطة في السودان، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، جامعة أدرار، 2021، المجلد 06، العدد 02.
 - محمد حمد خلف، وفريد ناجي أحمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، 2017، 410.
 - يخلف صفية، سايح جبور علي، دور صيف للتمويل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02.
 - يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، واقع صيف التمويل التجارية الإسلامية، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية، العدد الأولي، الجزائر، 2012.
- 4- الملتقيات والمؤتمرات**
- أفلاح بن أحمد الخليلي، مجالات نمو صناعة الصيرفة الإسلامية المساقاة نموذجاً، المؤتمر 11 للهيئات الشرعية المؤسسات المالية الإسلامية، المنامة-البحرين، 7-8 ماي 2012.
 - خالدي خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي، جامعة تلمسان، 2012.

- عبد الرحمان عبد القادر، عنوان المداخلة: أثار الأزمة المثالية العالمية على ربحية عينة من البنوك الإسلامية الخليجية، المحور الرابع: دور الصيرفة الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ملتقى وطني تكويني لطلبة الدكتوراه حول: الصيرفة الإسلامية: مارس 2018، جامعة أدرار، ص03.
 - قادري محمد الطاهر، جعيد البشير، عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مداخلة مقترحة ضمن فعاليات العملاقة الدولي الأول، حول الإقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات، المستقبل: جامعة زيان عاشور الجلفة
 - ماهر عزيز عبد الرحمان، صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الإقتصادي، مقال، جامعة بغداد،
 - محمد الطاهر قادري، البشير حعيد، عموميات حول المصارف الإسلامية (بين الواقع والمأمول) مداخل ضمن ملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي (الواقع ... ورهانات المستقبل) جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
 - نوال بن عمارة، محاسبة البنوك الإسلامية، مداخلة في العملاقة الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد 22-23 أفريل 2003، جامعة ورقلة.
- 5- المواقع الالكترونية:

- 1) <https://www.qib.com.qa/ar/about-us/our-profile.aspx>
- 2) <https://www.qip.com.qa/ar/islamic-banking-tools/>